شؤون إيرانية

IRANIANAFFAIRS

العدد 31 - شعبان 1445 هـ - فبراير/شباط 2024 م

IranianAffairsMagazine - No.31 - Feb 2024

وداعاً...

www.alkhalej.net

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 500 دينار – المغرب 50 درهماً – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات – USA $10 – United Kingdom £5 – EURO 10 – Austria,France,Germany and Italy: الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر.

الخليج

بودكاست

مع

شريف عبدالحميد

طهران

تتوهب

شؤون إيرانية

مجلة أسبوعية تصدر شهريًا مؤقتًا عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن – القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 31
السنة الثالثة
شعبان 1445 هـ
فبراير/شباط 2024 م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني
سحر عزوز

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وإفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس المركز: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

الجوع يفتك بحياة أهل غزة... ولا حياة لمن تنادي

«نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل».. بهذه الكلمات وصف الأكاديمي النرويجي الحاصل على الدكتوراه في الطب مادس غيلبرت سياسات التجويع التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، معتبرًا أن ما يتعرض له القطاع حاليًا يتفوق في أبعاده جميع المظالم التي شاهدها طيلة حياته.

فبعد أن كان قصف الاحتلال الإسرائيلي هو من يقتل الفلسطينيين في قطاع غزة منذ بداية العدوان البربري، أصبح الآن الجوع هو السلاح الذي يفتك بحياة من هرب من قصف ودبابات العدو لينقذ حياته.

فلم يتخيل الفلسطينيون في القطاع المحاصر أن يمر عليهم يوم لا يجدون فيه قطعة خبز، لدرجة أنهم باتوا يطحنون أعلاف الحيوانات لصنع الدقيق منه وإطعام أطفالهم الجياع.

فيديوهات كثيرة انتشرت على منصات التواصل الاجتماعي تظهر المعاناة التي يعيشها سكان القطاع، وتعالت الأصوات من قلب المأساة، وأحد تلك الفيديوهات ما نشره الصحفي الفلسطيني محمد شاهين عبر حسابه على إنستغرام للطفلة الصغيرة مريم محمود التي بكت وأبكت العالم بعبارة «اشتقنا للخبز الأبيض» وهي التي أخذت منها الحرب أباها وازدادت معاناتها وأهلها الذين أصبحوا يفتقرون لأبسط مقومات الحياة.

المعاناة مع الجوع لا يشتكي منها الأطفال فقط، فحتى الكبار أنهكهم الجوع، وهذا ما ذكره مراسل قناة الجزيرة القطرية أنس الشريف عندما قال «منذ أيام أنا والصحفيون نتجول بحثًا عن وجبة طعام واحدة ولم نجد شيئًا.. شمال غزة لا نستطيع الحصول على أدنى مقومات الحياة».

وفي تغريدة صباحية لمراسل قناة الجزيرة إسماعيل غول «بالعادة نقول صباح الخير.. لكن نحن نقول لكم صباح الجوع.. ماذا تجيبون؟!» مخاطبًا العالم بعدما لم يجد أكلًا يسد جوعه.

وقد نفدت الأسواق بغزة من كل البدائل التي حاول السكان سد جوع أطفالهم بها حسب شهادة المواطنين.

الجوع الذي يقتل أهل غزة، والفيديوهات المنتشرة التي تلخص المأساة الحقيقية لأهالي القطاع، وجدت تفاعلًا كبيرًا على منصات التواصل وأثارت غضب النشطاء، متسائلين «ألا تحرك مثل هذه المشاهد قلوب الحكومات العربية والإسلامية لتقوم ولو بردة فعل بسيطة».

وقد حذر بيان للوكالات الأممية الإنسانية من الوضع المتدهور في غزة، وشددوا على ضرورة توفير ضمانات أمنية للسكان لتوزيع المساعدات على نطاق واسع في كل أنحاء القطاع.

شؤون إيرانية

... وداعًا المنظمات الأممية والعربية والإسلامية

المحتويات

18
45 عامًا من حكم الملالي

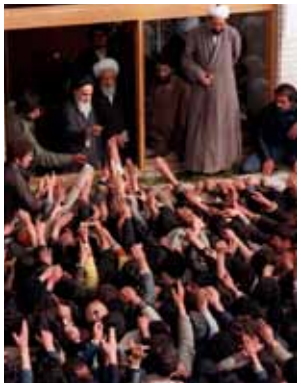

45
متى تنتصر شعوب إيران

58
إمام أهل السنة في إيران

11
«الخميني في فرنسا»... كيف اعتلى «آية الله» عرش إيران!

8 المجاعة في غزة... إبادة صامتة ضد الفلسطينيين
إسراء حبيب
11 «الخميني في فرنسا»... كيف اعتلى «آية الله» عرش إيران!
رشيد الخيون
13 زلزال سياسي قادم... وغزة هي تسونامي
أحمد رمضان
14 45 عامًا من حكم الملالي
سحر عزوز
31 حقوق الإنسان في إيران... النظام اللاإنساني
مروان محمود

38 الفقر والفساد في إيران
يوسف شرف الدين
44 إحصائيات
رضوى شريف
50 لماذا تحالف الملالي مع حافظ الأسد في مجزرة حماة؟
أحمد النعماني
54 ماذا يريد نظام الأسد وملالي إيران من الأردن؟
يوسف شرف الدين
68 حين كانت الأحواز مملكة ويشارك أمراءها أشقاءهم في المؤتمرات

69 وثيقة بريطانية تروي حكاية فرض الضرائب لأول مرة في المحمّرة خلال عهد رضا خان الدموي
70 مقتل الإرهابي أبراهام شيترن مؤسس حركة ليحي الصهيونية المتطرفة
71 صحيفة «نصير الحق» العراقية عام 1941

كتاب العدد

13
زلزال سياسي قادم... وغزة هي تسونامي
أحمد رمضان

64
تأثير العرقيات في اللغة الفارسية... دراسة إستقرائية
أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

65
الثورة الإيرانية والمتاجرة بالقضية الفلسطينية
محمود رأفت

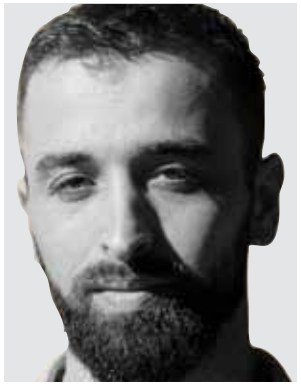

67
لمكافحة طهران ينبغي للولايات المتحدة دعم الأقليات العرقية في إيران
جوزيف إبشتين

كاريكاتير

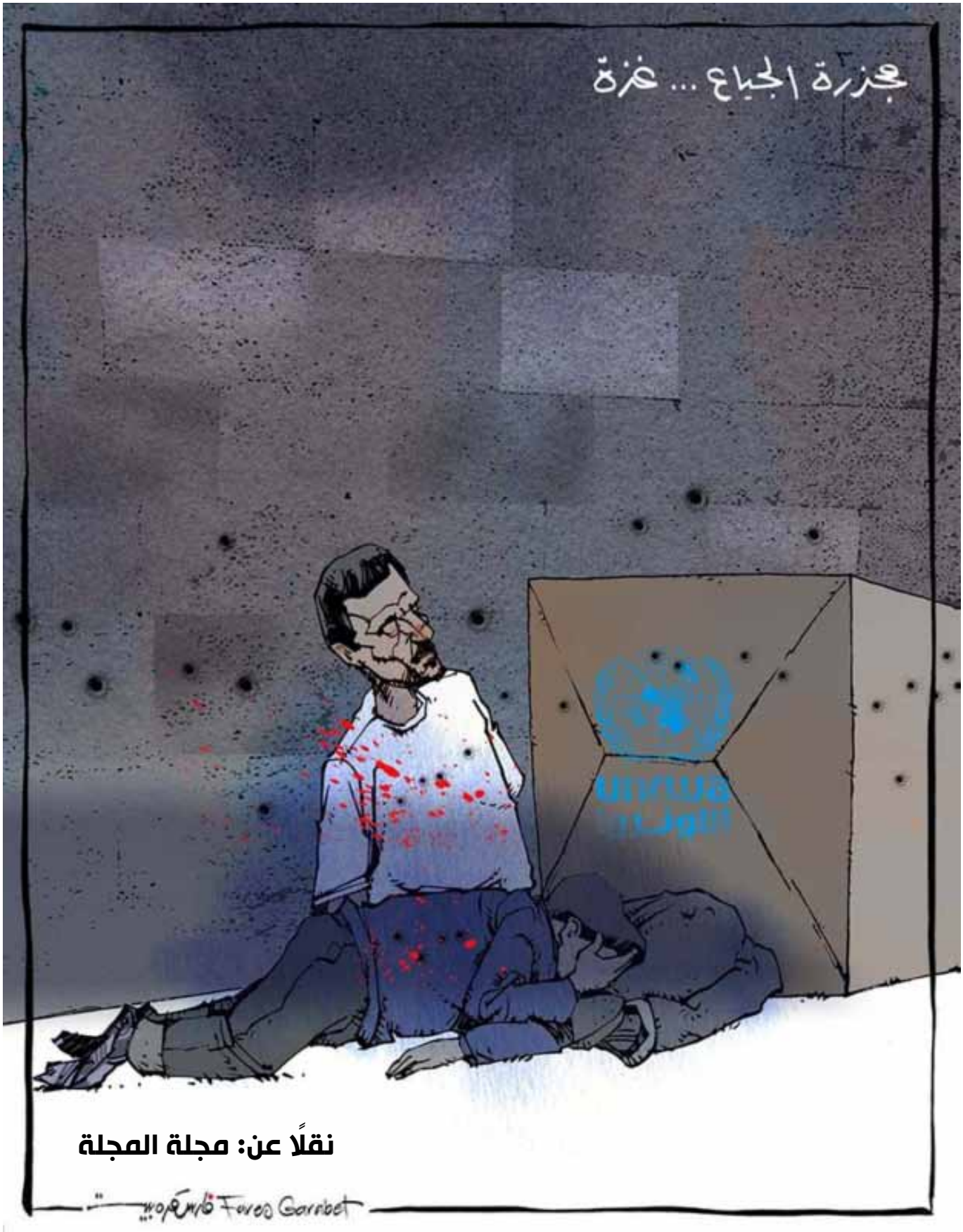

... وداعًا المنظمات الأممية والعربية والإسلامية

أظهر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والدعم الأمريكي غير المحدود للانتهاكات والجرائم المرتكبة بكل وحشية ونازية لم يسبق لها مثيل، أظهر عدم فاعلية القانون الدولي أوالشرعية الدولية، وهنا يبرز تساؤل هام حول دور الأمم المتحدة في ظلّ الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية وعجزها عن وضع حدّ لجرائم الإبادة في غزة.

ومنذ تأسيسها عام 1945، واجهت الأمم المتحدة العديد من التحديات في تحقيق أهدافها، من أهمّها حفظ السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي، وحماية حقوق الإنسان. ولكن الآن الولايات المتحدة همّشت دور الأمم المتحدة، وجعلتها أداةً لفرض رؤيتها على العالم.

وما ينطبق على الأمم المتحدة في الجهة الأخرى من عالمنا العربي ينطبق على جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، اللذان من المفترض أن يتحركا لإنقاذ القضية المحورية للأمة في منطقتنا العربية والإسلامية، ولكن أمريكا عطلت كل المنظمات الأممية والدولية وأسكتت المنظمات العربية والإسلامية.

هل فقدت المنظمات الثلاثة الكبرى (الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي) مبرر وجودهم في ظلّ هيمنة وغطرسة الولايات المتحدة، وتوفير الغطاء الكامل لجرائم الاحتلال الإسرائيلي؟

في صيف عام 1945، قطعت الدول المؤسّسة للأمم المتحدة على نفسها عهدًا بأن تَجعل العالم مكانًا أفضل. فهل استطاعت الأمم المتحدة تحقيق هذا الهدف؟ يعتبر التعاون بين الدول مبدأ أساسيًا لتأسيس الأمم المتحدة، فهل كرست الأمم المتحدة نفسها كحارس للسلم والأمن الدوليين، وراع لحقوق الإنسان، وحام للقانون الدولي؟ فهل استطاعت الأمم المتحدة وفق هذا المعنى وضع حدّ لجرائم الإبادة بحق سكان قطاع غزة؟

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العالمية المهيمنة والممول الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة- (22 % من الموازنة العامة للأمم المتحدة، و27 % من مهمات حفظ السلم)- فهل يمكن أن تكون هناك إصلاحات خارج إرادتها، أو تتعارض مع مصالحها!

فما بالنا بالمنظمتين العربية والإسلامية اللذان لم يعقدا ولو اجتماع واحد ليظهروا قوتهما لوقف العدوان والإبادة الجماعية على مدار ما يقرب من خمسة أشهر دون توقف.

إن هناك نظامًا قانونيًا متكاملًا يتعلق بتفعيل قواعد المسؤولية الدولية في مواجهة الدولة التي ترتكب جرائم دولية، وهو ما ينطبق على حالة الاحتلال الإسرائيلي، الذي ارتكب ويرتكب مختلف أنواع الجرائم الدولية المعروفة، من عدوان ترافق مع احتلال وضمّ، إلى انتهاك فجّ لاتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي المنظمة لحالة الاحتلال الحربي، وصولًا إلى حدّ ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة بحق المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة.

رغم كل هذه الجرائم المرتكبة على مدار خمسة أشهر، لم يجرِ تفعيل أيٍّ من صور المحاسبة والجزاء في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ويعود ذلك بصورة أساسية إلى تمتع الاحتلال بحماية أمريكية تمنع خضوعها لقواعد القانون الدولي وتحرّرها من التزام مبادئ الشرعية الدولية وقيمها؛ فـ «الفيتو» الأمريكي والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري كانا دومًا دافعًا نحو ارتكاب المزيد من الجرائم الدولية، وتشجيعًا على التمسك بموقفها الرافض تطبيقَ قرارات الأمم المتحدة. وهو ما يستدعي توجيه الاتهام المباشر للولايات المتحدة الأمريكية لعدم تحمّل مسؤولياتها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولعدم التزامها بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بردع المعتدي وعدم مساعدته.

جرائم الاحتلال المرتكبة في غزة أظهرت عدم فاعلية القانون الدولي والشرعية الدولية

يُعَدّ الموقف الأمريكي موقفًا متناقضًا مع نفسه؛ فالولايات المتحدة كانت قد صادقت على اتفاقية جنيف عام 1949، وأعلنت بذلك خضوعها للاتفاقية واقتناعها بإلزاميتها، حيث تطلب الاتفاقية من الدول الموقعة احترامها وضمان احترامها.

ولكنها في ذات الوقت، عارضت بشدة جميع محاولات الأمم المتحدة لانتقاد سجلّ (إسرائيل) الأسود في حقوق الإنسان، وكذلك نقضت بواسطة حق النقض العديد من مشاريع قرار مجلس الأمن التي تطالب (إسرائيل) بالخضوع للقانون الدولي. (ليس آخرها إحباط مشاريع قرارات في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار في قطاع غزة)

والمفارقة العجيبة أيضًا، أنّ الولايات المتحدة، الدولة الأقوى في عالم اليوم، كانت قد وافقت على قرارات مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 و338 لعام 1973 وعلى القرار 271 لعام 1969 القاضي بإبطال الأعمال الخاصة بتغيير وضع القدس، ويدعو الاحتلال الإسرائيلي إلى التقيّد باتفاقية جنيف لعام 1949 والقانون الدولي. وفي مقابل ذلك، فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض أكثر من 114 مرة لحماية (إسرائيل) من قرارات مجلس الأمن الدولي، وهدَّدت عشرات المرات باستخدامه ضد أية إدانة لها، وإذا ما عجزت فإنها تعمل على تخفيف لهجة القرارات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة.

إن مظاهر العجز والضعف لدى «الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي»، فيما يخص الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تخفى على أحد، ولا إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي، (وهو من عمر الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية) على أسس عادلة قائمة على قواعد القانون الدولي بما يحقق للفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، وعودة مئات آلاف اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

هل فات الأوان لإنقاذ الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي؟ فنقول وداعًا ولا عظم الله أجركم ولا أحسن الله عزاءكم!!

أعداد الوفيات في ارتفاع

المجاعة في غزة... إبادة صامتة ضد الفلسطينيين

الأطفال الأكثر معاناة بقطاع غزة يكافحون للحصول على لقمة تسد جوعتهم

■■ «إلى حين توفر الظروف الآمنة»، بهذه العبارة أعلن برنامج الغذاء العالمي، في تغريدة على حسابه الرسمي في منصة «إكس» يوم 20 فبراير/شباط 2024، وقف إدخال المساعدات الإنسانية إلى شمال قطاع غزة المحاصر، بعد 3 أيام فقط من استئناف محاولات إدخالها.

وسبق ذلك انقطاع كامل لكل أنواع المساعدات لمدة 3 أسابيع بعد قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي شاحنة مساعدات على الطريق الساحلي جنوب غرب مدينة غزة، قبل دخولها للمنطقة المحاصرة.

يتقاطع تصريح برنامج الغذاء العالمي، مع

إسراء حبيب

تصريحات لليونيسف قالت فيها إن الموت يتهدد 600 ألف طفل في رفح جنوب قطاع غزة، يعيشون دون غذاء أو دواء وفي ظروف بالغة الخطورة في مخيمات المدينة.

ما بين الشمال والجنوب، ترتسم ملامح قاتمة السواد، لمصير مئات آلاف الذين يتهددهم خطر المجاعة، ويعصرهم الجوع وانعدام الإمدادات الغذائية في قطاع غزة، الذي يتعرض للعدوان الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

كيف بدأت المجاعة؟

• بعد 48 ساعة من بدء العدوان الإسرائيلي على غزة أعلن وزير دفاع الاحتلال الإسرائيلي يوآف غالانت، قراره بمنع دخول "الغذاء والماء والوقود إلى القطاع"، ليشكل هذا القرار اللحظة الفعلية التي بدأ فيها الاحتلال فرض حصاره التجويعي على قطاع غزة.

• أغلق الاحتلال جميع المعابر مع قطاع غزة الذي كان يدخله يوميًا 600 شاحنة عبر معبر كرم أبو سالم، وظلت المساعدات الإنسانية التي تدفقت إلى مطار العريش المصري محتجزة لـ 15 يومًا كاملة، قبل التوصل إلى اتفاق أمريكي

إسرائيل تستخدم المجاعة كسلاح حرب في قطاع غزة

مصري إسرائيلي لإدخالها بكميات لا تلبي 1٪ من احتياجات القطاع في الوضع الطبيعي.

• بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي اجتياحه البري لشمال قطاع غزة في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بعد أيام من السماح بالدخول المقنّن للمساعدات، واقتصارها على خان يونس جنوبي قطاع غزة.

• بدأ الاحتلال بفصل محافظات غزة وشمال غزة عن المحافظة الوسطى عبر قطع شارع صلاح الدين، والتقدم باتجاه شارع الرشيد الساحلي غربًا لإطباق الحصار على مدينة غزة ومدن شمال القطاع، التي واجهت تقدمًا بريًا مماثلًا.

• سارعت المنظمات الدولية للانسحاب من شمال قطاع غزة، وتركت أكثر من مليون مواطن تحت سطوة آلة الحرب الإسرائيلية.

• بدأت المواد الغذائية بالنفاد التدريجي مع محاصرة الشمال من أركانه الأربعة، واستمرار منع دخول أي نوع من المساعدات إليه، والتدمير الممنهج للأحياء السكنية والأسواق والمتاجر والمخابز، وواجه المواطنون صعوبات جمّة في تعويض ما ينقص من إمدادات.

اليونيسف: الموت يتهدد 600 ألف طفل في رفح جنوب قطاع غزة يعيشون دون غذاء أو دواء وفي ظروف بالغة الخطورة في مخيمات المدينة

في الأسابيع الأولى، استنفد شمال القطاع مخزون بيوته ومحاله التجارية من المواد الغذائية، ولجأ المواطنون إلى البحث في البيوت المدمرة أو الخالية من السكان عن المعلبات أو المجمدات، ويروي بعض السكان كيف أنهم اضطروا إلى خلع أبواب المحال التجارية التي هجرها أصحابها بحثًا عما يسدّ جوعهم وأفراد أسرهم، بعد نفاد مخزون الطعام لديهم.

بدأت ملامح المجاعة تظهر على من تبقى من سكان شمال القطاع مع الإصرار الإسرائيلي على منع دخول أي مساعدات غذائية، في ظل موجات من القصف الجوي العنيف، ومواجهات برية شرسة مع المقاومة.

في جنوب قطاع غزة، والمنطقة الوسطى، ظلت الأمور المعيشية أفضل نسبيًا من الشمال، مع دخول أعداد محدودة من شاحنات المساعدات، لكن تقاطر مئات آلاف النازحين من شمال القطاع، شكل ضغطًا على مخزون هذه المناطق من المواد الغذائية، ورفع الحاجة إلى كميات أكبر من المساعدات الإنسانية التي ظلت على حالها.

أطفال فلسطينيون نازحون يتجمعون لتلقي الطعام في مدرسة حكومية في قطاع غزة

القطاع صار قطاعين

مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي، أطلق الاحتلال عمليته البرية لاجتياح مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، مما تسبب بتهجير مئات الآلاف من سكانها نحو مدينة رفح بالدرجة الأولى، ومناطق المخيمات الوسطى بأعداد أقل، وتحول قطاع غزة إلى 3 كتل سكانية؛ هي: رفح والوسطى والشمال.

وبعد مرور 3 شهور كاملة على العدوان، استمر فصل شمال القطاع عن وسطه وجنوبه، ومع وصول المعارك إلى قلب مدينة خان يونس، استمر اتصال رفح بالمنطقة الوسطى عبر الطريق الساحلي، الذي كان عُرضة للغارات والقصف برًا وبحرًا وجوًا.

ولا يزال شمال قطاع غزة تحت الحصار المطبق، يقطنه وفق التقديرات المتباينة قرابة 700 ألف مواطن، حُرموا تمامًا من أي دعم غذائي أو وصول للمساعدات الإنسانية، التي قُطعت تمامًا وفق بيان برنامج الغذاء العالمي .

أما في جنوب قطاع غزة، يستمر دخول شاحنات المساعدات الإنسانية بشكل متقطع، مما يسهم في توفير المعلبات والدقيق بكميات لا تلبي احتياج أكثر من مليون مواطن يقطنون رفح والمحافظة الوسطى.

> وزير دفاع الاحتلال الإسرائيلي يمنع دخول الغذاء والماء والوقود إلى القطاع

مصائد قنص في الشمال

جاءت تصريحات المقرر الأممي المعنيّ بالحق في الغذاء، مايكل فخري، الذي اتهم الاحتلال الإسرائيلي «باستخدام الجوع سلاحًا لإيذاء وقتل المدنيين في غزة»، لتؤكد ما جاء في تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» في ديسمبر/كانون الأول الماضي قالت فيه إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي «تستخدم تجويع المدنيين أسلوبا للحرب في قطاع غزة، مما يشكل جريمة حرب».

وجاء التقرير في حينه ليشكل إثباتًا حقوقيًا على نمط الحصار الجديد الذي بدأت «إسرائيل» بفرضه على قطاع غزة، ويلاحظ المتابع استمرار المجاعة وتفاقمها في الشمال، حيث يعتمد الاحتلال إجراءات جديدة منها:

- إغلاق المسارات المؤدية إلى جنوب قطاع غزة، وفرض حصار مطبق على سكان الشمال، ومنعهم من التحرك جنوبًا.
- لم يعُد جيش الاحتلال معنيًا بتهجير

طوابير للحصول على طعام شحيح والجوع يفتك بالناس

سكان الشمال إلى الجنوب، بقدر ما أصبح يفرض إبادة صامتة بالتجويع، وإيصال من تبقى شمالًا إلى مرحلة الهلاك جوعًا، كأسلوب انتقام واضح.

• اتخذ الحصار على شمال قطاع غزة نمطًا جديدًا لم يقتصر على منع دخول المساعدات الإنسانية، بل تعداه إلى تحويل العدد القليل من الشاحنات التي يُسمح لها بالوصول إلى مصائد قنص واغتيال للمواطنين، الذين كانوا يتجمعون في انتظار وصول الشاحنات والحصول على المعونات.

• لجأ الاحتلال إلى استهداف شاحنات المساعدات ذاتها وقصفها وهي في طريقها إلى الشمال المحاصر، مما أسفر عن صدور قرارات بوقف إرسال المساعدات إلى الشمال، كما أعلن برنامج الغذاء العالمي.

ووثّقت عدسات الصحافيين في مدينة غزة، عشرات المقاطع المصورة، التي تظهر استهداف المواطنين بإطلاق النار من الدبابات وطائرات «كواد كابتر» المسيّرة، وحتى الزوارق البحرية، مما أسفر عن سقوط شهداء وجرحى من أجل الحصول على كيس طحين أو صندوق من المعلبات الغذائية.

تكتيكات التجويع في الجنوب

وفي وسط وجنوبي القطاع، اتخذت تكتيكات الحصار الإسرائيلي أنماطًا جديدة؛ منها:

• اتفاقية إدخال المساعدات الأولى عبر معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، بعد تفتيشها في معبر العوجا "نيتسانا" الحدودي بين مصر وإسرائيل، التي أسفرت عن دخول كميات محدودة من المساعدات شكلّت نسبة ضئيلة من احتياجات القطاع.

• جرى اتفاق جديد في ديسمبر/كانون الأول الماضي لإدخال

كتاب العدد

«الخميني في فرنسا»... كيف اعتلى «آية الله» عرش إيران!

رشيد الخيون

مؤلف كتاب «الخميني في فرنسا الأكاذيب الكبرى والحقائق الموثقة حول قصة حياته وحادثة الثّورة»، لهوشنك نهاوندي، أحد المساهمين في السياسة والإدارة الإيرانيتين في عهد الشاه، كتاب مثير في معلوماته، وتوثيقه من الأطراف كافة، صدر بالفرنسية (2010)، ثم بالعربية (2016) عن طريق «معهد الدراسات الإيرانية». اعتمد الكتاب على وثائق من العهدين الملكي والإسلامي، وعلى مقابلات مع أهل الشأن في الأحداث، خطأ العديد من المعلومات التي بالغ بها صانعو الخميني، وكذلك خطأ المعلومات التي تداولها خصومه، بمعنى كان الكتاب علميًا موثقًا، بعيدًا عن الإسفاف والتضخيم، كاشفًا مختلقات العهد الإسلامي الإيراني بعد ثورة 1979.

حسب الكتاب، صارت قضية صناعة روح الله الخُميني، بعد ظهور دراسات عديدة تناولت حياته وصعوده المفاجئ، حقيقة لا تخمين واختلاق أعداء، فالرَّجل بدأ حياته السياسية السنة 1963، كأحد رجال الدِّين المعترضين على إجراءات الثورة البيضاء، التي بدأها النظام الشاهنشاهي، والتي فيها نفع للإيرانيين كافة، وعلى وجه الخصوص العمال والفلاحون والنساء، حيث تقرر توزيع الأراضي على الفلاحين على حساب الإقطاعيين وشراكة العُمال في المصانع والمعامل، ومن حقّ النساء الانتخاب والترشُّح للانتخاب، فوجد رجال الدِّين الثوريون في الإجراء الأخير حجة أو عذرًا للدفاع عن الدِّين، فخروج المرأة إلى الانتخاب ومساهمتها في العمل السياسي والحزبي يعرضها إلى مخالفة الإسلام، كذلك أن المساواة بين النساء والرجال يُخالف الشريعة، ومن هذا الباب أعلن الاحتجاج ضد الثورة البيضاء، إضافة إلى تضخيم ما جرى من اتفاق مع واشنطن على عدم خضوع العسكريين الأمريكان للمحاكم الإيرانية.

700 ألف مواطن في شمال قطاع غزة حُرموا تمامًا من أي دعم غذائي أو وصول للمساعدات الإنسانية

التجويع سلاح حرب في غزة

المساعدات إلى قطاع غزة عبر كرم أبو سالم، بعد دخولها من مصر إلى إسرائيل عبر معبر العوجا، وهي الخطوة التي قالت الأمم المتحدة إنها تهدف لتسريع وتيرة دخول المساعدات إلى القطاع، وزيادة كمياتها عبر ضم المساعدات القادمة من الأردن للاتفاقية، لكنها لم تحقق أي فرق يُذكر؛ بل منحت الاحتلال سلطة التحكم المطلق بدخول المساعدات إلى جنوب القطاع.

- تواطؤ سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل في منع دخول المساعدات مطلقًا إلى قطاع غزة، عبر السماح للمستوطنين في فبراير/شباط الجاري بالتظاهر أمام الطرق المؤدية إلى معبري كرم أبو سالم والعوجا "نيتسانا"، ومنع مرور الشاحنات وقطع طريقها.

لجأ سكان شمال القطاع إلى البحث المضني عن أي طعام يمكن تناوله، ووصل بهم الحال إلى طحن علف المواشي والدواجن لتناوله، والبحث في الأراضي الزراعية عما تنبته الأرض من ورقيات.

وفي جنوب ووسط قطاع غزة يواجه السكان مشقة بالغة في توفير المواد الغذائية، نتيجة لشح المواد الغذائية وارتفاع أسعار المتوفر منها، في ظل أوضاع معيشية واقتصادية بالغة السوء.

الجوع يتفاقم في قطاع غزة

وفي حين يمضي الاحتلال الإسرائيلي في استخدام الجوع كسلاح حربي ضد أهل غزة، بدأت أعداد الوفيات بالارتفاع نتيجة حالات الجفاف أو سوء التغذية، وانتشار واسع للأمراض المعَوية؛ نتيجة شرب المياه الملوثة وغيرها.

■ **المصدر:**

- المجاعة في غزة.. هكذا يمارس الاحتلال إبادة صامتة ضد الفلسطينيين، موقع الجزيرة نت، 21 فبراير/شباط 2024.

زلزال سياسي قادم... وغزة هي تسونامي

أحمد رمضان

مدير مركز لندن لاستراتيجيات الإعلام LCMS

قلتُ لكم إنه عام ساخن؛ 2024 سيشهد مفاجآت سياسية، فهناك 75 بلداً ستعيش انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية، منها أمريكا وبريطانيا وتركيا وروسيا والهند، وربما (إسرائيل)، وغزة باتت تسونامي الذي يتحكم في الزلزال السياسي القادم، وقد بدأتْ نُذره تظهر، وأمواجُه تقتحم مراكز القرار الغربي.

في انتخابات روتشديل شمال إنجلترا حقق جورج غالاوي فوزًا ساحقًا، متقدمًا على الحزبين الكبيرين، وعاد لمجلس العموم تحت شعار «من أجل غزة»، وحزب المحافظين يتوقع هزيمة في حال إجراء انتخابات، وحزب العمال ليس أفضل حالًا منه، والساسة قلقون من نتائج تورطهم مع نتنياهو.

وبايدن أكثر رعبًا، فبعد حادثة الجندي آرون بوشنل بحرق نفسه لأجل غزة، وقيام جنود بحرق ملابسهم، وتصويت 100 ألف في ولاية ميشغان ضد إعادة انتخابه، والاحتجاجات بين موظفي البيت الأبيض والخارجية والبنتاغون، يبدو مشهد انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني مخيفًا للديمقراطيين، وقد يكون زلزالًا غير مسبوق.

وبينما لا يتوقع أن تشهد روسيا تغييرًا يذكر، فإن تركيا قد تشهد مفاجأة، رغم طبيعة الانتخابات البلدية، فالناس غاضبة من ضعف الأداء الرسمي إزاء الإبادة في غزة، وما فعلته تركيا بوزنها النوعي في أذربيجان وغيرها لم تفعل منه شيئًا في غزة، سوى تصريحات الحد الأدنى، وقد يكون للناخب رأي مفاجئ حول ذلك.

تسونامي غزة لن يحرق من أيّد نتنياهو ومن دعمه بالسلاح والمال وقوافل الغذاء والنفط، بل من سكت وصمت، ومن لم تأخذه الحميّة الإنسانية للدفاع عن غزة وأطفالها الجوعى وشعبها المحاصر، وذاكرة الشعوب أقوى مما يتصوره كثيرون، وستكون لها كلمتها، إما عبر صناديق الاقتراع أو بوسائل أخرى.. فالتغيير قادم

شدوا الأحزمة.. فعام المفاجآت بدأ.

في انتخابات روتشديل شمال إنجلترا حقق جورج غالاوي فوزًا ساحقًا متقدمًا على الحزبين الكبيرين وعاد لمجلس العموم تحت شعار «من أجل غزة»

بعد إسقاط الشاه خاب أمل الشعب الإيراني

45 عامًا من حكم الملالي

سحر عزوز

لا فرق بين التاج والعمامة

شكلت ثورة 1979 نقطة تحول في التاريخ الإيراني، حيث اتحد الإيرانيون من جميع التيارات السياسية ضد الحكم الاستبدادي للشاه محمد رضا بهلوي. اتسم نظام الشاه بالديكتاتورية، من سجن وتعذيب وقمع للمعارضين السياسيين. كانت الانتفاضة الوطنية للشعب الإيراني ضد دكتاتورية بهلوي بمثابة شهادة على معارضتهم للحكم الاستبدادي للإمبراطورية، مما أدى إلى إنشاء الحكومة التي كان من المتوقع أن تخدم مصالح الشعب الإيراني بشكل حقيقي.

لم يمضِ وقت طويل حتى خاب أمل الشعب الإيراني. مِن خلال دراسة الأبعاد السياسية لولاية الفقيه، نكتشف العوامل التي تشكل طبيعة نظام الملالي وتأثيره. قمع المعارضة، والفساد، ودعم الإرهاب، والتحريض على الصراعات الإقليمية، جوانب كثيرة تُشكل رؤية نظام ولاية الفقيه. إن فهم هذه الأبعاد أمرٌ بالغ الأهمية في تقييم تأثير النظام على الشؤون الداخلية والدولية.

يقوم نظام ولاية الفقيه بمركزية السلطة في يد المرشد الأعلى، الذي يتولى أعلى منصب في التسلسل الهرمي السياسي والديني في إيران. ومن خلال مبدأ ولاية الفقيه، أسس الخميني السلطة المطلقة وصلاحية تعيين المناصب الرئيسية، بما في ذلك رؤساء القضاء والجيش والمخابرات. يسمح هذا المستوى من السيطرة للمرشد الأعلى بتشكيل السياسات والتأثير على اتجاه البلاد.

لا يتم انتخاب الرئيس ولا نواب مجلس الشورى من قبل الشعب بشكل مباشر. تُجرى انتخابات صورية لاختيار من يختاره ويؤيده مجلس الخبراء بأوامر المرشد الأعلى من الصناديق، حيث يعملون تحت توجيهاته وإشرافه.

مجلس الشورى الإسلامي، الهيئة التشريعية في إيران، مسؤول عن الموافقة على القوانين ومراجعة سياسات الحكومة. ومع ذلك، يتمتع مجلس صيانة الدستور، الذي يعينه المرشد الأعلى، بسلطة فحص المرشحين وضمان

فقراء إيران تضاعفوا 4 مرات

امتثالهم للمعايير. وتتولى السلطة القضائية، التي يعينها المرشد الأعلى أيضًا، تفسير القانون وتنفيذه.

مثل كل الديكتاتوريين عبر التاريخ، شرع نظام ولاية الفقيه في حملة لا هوادة فيها لقمع المعارضة السياسية بمجرد تعزيز سلطته. انتشرت أساليب القمع الوحشية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب والإعدام، على نطاق واسع ردًا على احتجاجات المعارضين الذين كانوا يأملون في الحرية بعد الإطاحة بنظام بهلوي الدكتاتوري.

التعذيب والإعدام

يواجه المعارضون للنظام الاعتقال والسجن والتعذيب والإعدام. وتعرض الناشطون السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون والأقليات للاضطهاد المنهجي من قبل النظام.

التعذيب والإعدامات هي أمثلة واضحة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي استمرت في ظل وصاية النظام الحقوقي. ويستخدم النظام أساليب مختلفة للتعذيب، الجسدي والنفسي، لانتزاع اعترافات قسرية وإسكات المعارضين. السجناء السياسيون والناشطون والأقليات الدينية معرضون بشكل

لا يتم انتخاب الرئيس ولا نواب مجلس الشورى من قبل الشعب بشكل مباشر بل من يختاره ويؤيده مجلس الخبراء بأوامر المرشد الأعلى

خاص لهذه الفظائع.

تحتفظ إيران بأحد أعلى معدلات الإعدام في العالم، حيث يتم تطبيق عقوبة الإعدام على مجموعة واسعة من الجرائم، بما في ذلك الجرائم غير العنيفة. إن عمليات الإعدام العلنية هي بمثابة وسيلة لمزيد من الترهيب، وإدامة جو من الخوف والقمع.

تتجاوز تكتيكات النظام القمعية حدوده. واجه المعارضون الإيرانيون في الخارج تهديدات واغتيالات مستهدفة، مما يدل على رغبة النظام في إسكات المعارضة حتى خارج حدوده الإقليمية. لم تقتصر هذه الاغتيالات على المعارضة الإيرانية فقط، بل شملت أيضًا أنصار ومؤيدي المقاومة الإيرانية، بما في ذلك أعضاء البرلمانات والشخصيات السياسية المرموقة ووزراء ومسؤولون سابقون في الحكومات الغربية والعربية. ويُظهر اغتيال «أليخو فيدال كوادراس»، نائب رئيس البرلمان الأوروبي السابق، في إسبانيا قبل ثلاثة أشهر، مدى خطورة نظام الملالي.

دعم النظام للميليشيات

يدعم النظام بقوة نشاط الجماعات والميليشيات الإرهابية في سوريا واليمن والعراق ولبنان مما أدى إلى تكثيف الصراعات القائمة

صورة الإعدامات الفائزة بجائزة بوليتزر عام 1980 بعدسة جهانغير رزمي الذي التقطها بينما كان برفقة القاضي الشرعي صادق خلخالي في كردستان إيران

وإطالة أمد معاناة المدنيين الأبرياء. وأدى دعم هذه الميليشيات، وخاصة تلك المتحالفة مع «الإيديولوجية الشيعية»، إلى تأجيج التوترات الطائفية وخلق بيئة مناسبة لنمو التطرف. وقد أدت تصرفات النظام إلى توتر العلاقات الإقليمية، مما أدى إلى انهيار العلاقات الدبلوماسية وزيادة خطر نشوب صراعات على أوسع نطاق.

أثارت السياسات الخارجية التي ينتهجها نظام الملالي المخاوف على الصعيدين الداخلي والدولي. وبذريعة إرساء الاستقرار والسلام، سعى النظام إلى توسيع نفوذه في المنطقة. ومع ذلك، فإن توسع عمليات ميليشيات حزب الله في لبنان وميليشيات الحوثيين ضد السفن في بحر العرب والبحر الأحمر يعد دليلًا على أنشطة النظام الإيراني المزعزعة للاستقرار في المنطقة. ولا تشكل هذه الإجراءات تهديدًا للأمن البحري الدولي فحسب، بل تؤكد أيضًا دعم إيران للجماعات والميليشيات الإرهابية التي تقوض الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

الطموحات النووية

إن السعي العدواني لبرنامج نووي من قبل النظام الإيراني هو أمر لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح. وعلى الرغم من العقوبات والإدانات الدولية، استمر النظام في تخصيب اليورانيوم

• مثل كل الديكتاتوريين عبر التاريخ شرع نظام ولاية الفقيه في حملة لا هوادة فيها لقمع المعارضة السياسية بمجرد تعزيز سلطته

وتطوير قدراته النووية. وكانت الطموحات النووية للبلاد قد أثارت مخاوف واسعة النطاق بشأن الأمن الإقليمي والعالمي، حيث أن احتمال حصول إيران على السلاح النووي من شأنه أن يخلف عواقب بعيدة المدى.

إن رفض النظام الإيراني الالتزام بالالتزامات الدولية وإجراءات الشفافية أثار الشكوك حول نواياه الحقيقية. إن تطوير أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وبناء منشآت نووية سرية، والافتقار إلى التعاون مع هيئات الرقابة النووية الدولية، لم يسفر إلا عن تأجيج التكهنات وزيادة المخاوف. ويظل المجتمع الدولي يقظًا، مدركًا المخاطر المحتملة التي يفرضها نظام مسلح نوويًا معروف بسلوكه العدواني ودعمه للجماعات المتطرفة.

اضطهاد المرأة

ما يوضح طبيعة هذا النظام في العصور الوسطى بشكل أفضل من سلوكه المناهض للنسوية وانتهاك أبسط حقوق المرأة، هو تقييد حقوق وحريات المرأة.

إن فرض قوانين الحجاب الإلزامية واللوائح الصارمة على ملابس النساء قد أدى إلى إنزالهن إلى الأدوار التقليدية للجنسين، مما أدى إلى خنق فرصهن للتقدم في مختلف مجالات

يُظهر اغتيال «أليخو فيدال كوادراس» نائب رئيس البرلمان الأوروبي السابق في إسبانيا قبل ثلاثة أشهر مدى خطورة نظام الملالي.

هل حرّرت ثورة 1979 إيران؟

المجتمع. ويمثل هذا انحرافًا واضحًا عن التقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين في إيران. لقد أثر تفسير نظام ولاية الفقيه المتخلف والرجعي للإسلام الثوري بشكل عميق على دور المرأة، مما يعرضها لتحديات كبيرة فيما يتعلق بحقوقها وحرياتها.

تواجه النساء قيودًا على حصولهن على التعليم والعمل والمشاركة السياسية. يفرض النظام الفصل الصارم بين الرجال والنساء في الأماكن العامة، مما يعزز المعايير التقليدية المتعلقة بالجنسين. إن عدم المساواة بين الجنسين لا يعيق شخصية المرأة واستقلالها فحسب، بل يعيق أيضًا التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد من خلال حرمان سكانها من الإمكانات الكاملة.

والمثال على ذلك ما حدث في سبتمبر/أيلول 2022، هزت إيران انتفاضة عارمة إثر وفاة الفتاة مهسا أميني، الشابة الكردية التي اعتقلتها شرطة ماتسمي بـ"الأخلاق" بسبب حجابها. أشعلت هذه الحادثة نارًا بين ليلة وضحاها الغضب في نفوس الإيرانيين الذين عانوا عقودًا من القمع، خاصة النساء.

لعبت النساء دورًا محوريًا في الانتفاضة، احتجاجًا على القوانين التمييزية والاعتقالات التعسفية والتعذيب. تحدّت النساء الحجاب الإلزامي ونزلن إلى الشوارع رافعات شعارات الحرية والعدالة.

واجهت الانتفاضة قمعًا وحشيًا من قبل النظام، حيث قتلت قوات الأمن مئات المتظاهرين وجرحت الكثيرين. وهزت الانتفاضة أركان النظام الإيراني وكشفت عن هشاشته وساهمت الانتفاضة في نشر الوعي حول حقوق المرأة في إيران.

سوء الإدارة والفساد

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن التغاضي عن تأثير سوء الإدارة الاقتصادية والفساد. وكان الاستياء الواسع النطاق من أداء النظام في الاقتصاد هو القوة الدافعة وراء الاحتجاجات ودعوات التغيير التي شهدناها في السنوات الأخيرة.

لقد أصبح الفقر والبطالة من التحديات المستمرة للمجتمع الإيراني، وقد أدت سياسات نظام ولاية الفقيه إلى تفاقم هذه القضايا. وقد ساهم سوء الإدارة الاقتصادية والفساد المستشري والعقوبات الدولية في ركود الاقتصاد ومحدودية فرص العمل. ونتيجة لذلك، يعيش جزء كبير من الشعب الإيراني في فقر مدقع.

والتوزيع غير العادل للثروة يؤدي إلى إدامة دورة الفقر، مما أدى إلى تركز الثروة في أيدي قلة من الناس، بينما يكافح غالبية الإيرانيين من أجل الوصول إلى الضروريات الأساسية. ويؤدي غياب شبكات الأمان الاجتماعي وأنظمة الدعم القوية إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها أولئك الذين يعيشون في الفقر.

كما ساهم ارتفاع معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الإيرانية في زيادة التحديات الاقتصادية التي يواجهها الشعب. وقد أدى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية إلى زيادة صعوبة توفير الضروريات الأساسية للأفراد والأسر. إن مجموعة الصعوبات الاقتصادية وفرص العمل المحدودة وارتفاع تكاليف المعيشة دفعت غالبية الشعب الإيراني إلى الابتعاد عن هذا النظام بطريقة لا يعرفون أين الحل؟

تاريخ الملالي ملطخ بالدماء في الداخل والخارج

45 عامًا من الجرائم والاغتيالات

السفارات الإيرانية ليست إلا مراكز للتجسس والإرهاب

إسراء حبيب

منذ أن تسلق نظام الملالي إلى السلطة عام 1979، وبسبب افتقاره إلى القدرة التاريخية والسياسية والاجتماعية على تلبية احتياجات المجتمع الإيراني، بنى أسس حكمه على ركيزتين: القمع الداخلي وتصدير التطرف والإرهاب خارج إيران.

باستخدام هاتين الركيزتين، استخدم النظام في كثير من الحالات تصدير الإرهاب والأزمة خارج إيران لإعمال المزيد من القمع والعنف الداخلي.

كانت السمة الحاسمة لمثل هذه السياسة، والتي كانت وقود حياة النظام، هي الحد الأقصى من الجرائم بالإضافة إلى الحد الأقصى من إنفاق ثروات الشعب الإيراني.

لذلك، كان واضحًا جدًا أنه إذا توقف نظام الملالي عن تصدير هذه الأزمة خارج إيران، فإن الدمامل والبثور المتورمة والملتهبة في داخله وتناقضاتهم العميقة مع المجتمع الإيراني ستنفقأ وتخرج إلى العلن.

الآن، بعد 45 عامًا، يشهد أن هذا الاعتراف والتحليل للطبيعة الوحشية والمأزومة لنظام الملالي صحيحة، ويعترف المحللون الحكوميون وقادة النظام أنفسهم بأن النظام وصل إلى طريق مسدود وأن تغيير الظروف الإقليمية ضد النظام «يتطلب من طهران تغيير استراتيجيتها» كما يقولون «على إيران إعادة النظر في سياستها وتقليص وجودها الإقليمي».

الاغتيالات داخل إيران

قبل وصوله إلى السلطة، قدم خميني وعودًا كثيرة حول الحريات السياسية عندما كان في باريس، لكن عندما وصل إلى السلطة، بدأ في قمع الحريات، من جهة بتشكيل عصابات الهراوالات ومن ثم قوات الحشد والباسيج بشكل غير رسمي ومن جهة أخرى من خلال وزارة المخابرات وقوات الحرس، قام بقمع واضطهاد الأحرار رسميًا.

في 20 يونيو 1981 أطلق النظام النار على المتظاهرين السلميين وكشف عن وجهه الحقيقي مكثفًا عمليات القمع، ومن ثم منع جميع الأحزاب والجماعات وأصدر أوامر باعتقالهم وقتلهم.

لدى النظام تاريخ طويل في عمليات القتل والاغتيالات والقمع التي ارتكبها النظام على مدى الـ 45 عامًا الماضية، لكن في هذا التقرير سنلقي نظرة على مثال لما يعرف بعمليات القتل

والاغتيال المتسلسلة.

ويقال إن عمليات القتل المتسلسلة أدت إلى مقتل بعض الشخصيات السياسية والاجتماعية المنتقدة لنظام الملالي، لا سيما في التسعينيات داخل إيران وخارجها، والتي، وفقًا لبعض المصادر، تمت بأوامر مباشرة من خامنئي والرئيس هاشمي رفسنجاني، ونفذها عناصر وزارة المخابرات في عهد وزارة علي فلاحيان (وزير المخابرات في عهد هاشمي رفسنجاني) وقربان علي دري نجف آبادي (أول وزير للمخابرات في حكومة محمد خاتمي).

لقد وقعت هذه الاغتيالات على مر هذه السنوات، وكان ضحايا هذه الاغتيالات عشرات الكتاب والمترجمين والشعراء والناشطين السياسيين والمواطنين العاديين الذين قتلوا بطرق مختلفة في حوادث مثل حوادث السيارات وعمليات الطعن وإطلاق النار في عمليات السطو المسلح وحقن البوتاسيوم لإظهار موتهم بأزمة قلبية.

من بين عمليات القتل هذه داخل إيران، في خريف وشتاء عام 1998، عندما اغتيل داريوش فروهر، وبروانه اسكندري وثلاثة كتاب معارضين للنظام، تحولت إلى أزمة خطيرة للنظام في غضون شهرين.

وعندما انكشف تورط قيادات النظام في هذه الاغتيالات من قبل قوى المعارضة والشعب، وأصبح أزمة خطيرة للنظام، اعتبرت وزارة المخابرات، في بيان لتبرأة قادة النظام، أن الجناة كانوا عددًا من عناصر وزارة المخابرات والمارقين. وقام الرئيس آنذاك، محمد خاتمي، بتعيين فريق للتعامل مع القضية.

وبعد شهر من التحقيق، أعلن الفريق تورط بعض عناصر وزارة المخابرات في عمليات القتل واعتقل عددًا من العملاء من أجل حل هذه الفضيحة، وتم بذلك تبرئة القائدان الرئيسيان، وهما خامنئي ورفسنجاني من هذه الجرائم.

محكمة جرائم القتل المتسلسلة بعد مصادرة بعض وسائل الإعلام في ربيع عام 2000، تم اعتقال وسجن الصحافيين عقب القضية، وبينما لم يحضر أهالي الضحايا إجراءات المحاكمة للاحتجاج، أرسل عملاء من المستوى الأدنى من وزارة المخابرات إلى السجن عدة سنوات، وتم إغلاقها وقتل سعيد إمامي، الذي أُعلن أنه المتهم الرئيسي في هذه القضية، بطريقة مريبة وأعلن أنه انتحر، بينما عرف الجميع أنه قُتل حتى لا تكشف الحقائق.

وبينما أصبح تورط وزارة المخابرات وعملاء النظام في عمليات القتل علنيًا، عزا علي خامنئي،

أسفر القصف المدعوم من إيران على مجمع أبراج الخبر في الظهران بالمملكة العربية السعودية عن مقتل 19 وإصابة 260 آخرين

الذي خلف الخميني في ذلك الوقت كمرشد للنظام، عمليات القتل إلى الأعداء الأجانب، لكن بمرور الوقت اعترف مسؤولو النظام بأن عمليات القتل لم تكن عمليات تعسفية ولكن كان يقودها مسؤولون رفيعو المستوى.

كانت عمليات القتل المتسلسلة مجرد أمثلة قليلة على أفعال النظام خلال 45 عامًا في السلطة، ومعاملته لمعارضيه، وكانت ملامحها الأساسية التستر والكذب وإخفاء الحقيقة من قبل كبار مسؤولي النظام.

الإرهاب خارج إيران

منذ تسلق نظام الملالي عام 1979 إلى السلطة، اتهمت المعارضة الإيرانية والعديد من الدول والمنظمات والمحاكم؛ النظام الإيراني بالتورط في أنشطة إرهابية أو دعم الجماعات والعصابات الإرهابية.

وتشمل هذه الدول المملكة السعودية والبحرين والإمارات والأردن والولايات المتحدة وألمانيا والأرجنتين والمملكة المتحدة.

واتهمت معظم هذه الدول النظام الإيراني بدعم العديد من الجماعات الإرهابية حول العالم، مثل الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان.

وقامت الحكومة الأمريكية بإدراج قوات الحرس، ووزارة الدفاع الإيرانية كمجموعة إرهابية.

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول الإرهاب العالمي، أن الحكومة الإيرانية ما تزال الراعي الأول للإرهاب في العالم، رغم التوصل إلى اتفاق شامل مع القوى العالمية بشأن برنامجها النووي.

وحاكمت الحكومة الألمانية العديد من كبار المسؤولين الحكوميين الإيرانيين الذين أدينوا في محكمة ميكونوس بالتورط في عملية إرهابية.

ويذكر التقرير الأمريكي حول الإرهاب كذلك، أن إيران لا تزال على رأس رعاة الإرهاب وأن تهديدات إيران ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها باقية.

وواصل فيلق القدس التابع لقوات الحرس، إلى جانب شركائه وحلفائه وعملائه الإيرانيين، لعب دور مزعزع للاستقرار في الصراعات في العراق وسوريا واليمن.

كما واصل الملالي عمليات تزويد الأسلحة والموارد الاقتصادية للميليشيات الشيعية في البحرين.

ووصفت كيلي كرافت سفيرة الولايات المتحدة آنذاك لدى الأمم المتحدة إيران بأنها «الراعي الأول للإرهاب في العالم».

عمليات إرهابية للنظام على مدار 45 عامًا خارج إيران

يعود تاريخ العنف إلى العام 1979، بعد وقت قصير من استيلاء النظام على السلطة. فقد هاجم طلاب إيرانيون مقر السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا الدبلوماسيين الأمريكيين وموظفو السفارة كرهائن في انتهاك صارخ للمعايير الدولية. وقد احتجز اثنان وخمسون رهينة لمدة 444 يومًا.

ومنذ ذلك الحين، قتل النظام الإيراني وشوه المئات في عمليات اغتيال وعمليات تفجير استهدفت أكثر من أربعين دولة، وفقًا لوزارة الخارجية الأمريكية. ويقول معهد السلام الأمريكي إن عمليات الاغتيال التي نفذها النظام الإيراني تشمل 21 معارضًا سياسيًا على الأقل في الخارج قتلوا في الفترة من 1979 إلى سبتمبر/أيلول 2020.

فقد شنت وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية وفيلق الحرس الثوري التابع للنظام هجمات، على الرغم من أن القادة الإيرانيين يعملون أيضًا من خلال قوات عميلة مثل حزب الله.

فيما يلي بعض الأمثلة على الاغتيالات والهجمات بالقنابل والمؤامرات التي شنها النظام الإيراني:

1983

23 أكتوبر/تشرين الأول: هاجم حزب الله ثكنة مشاة البحرية الأمريكية في بيروت، لبنان، مما أسفر عن مقتل 241 من أفراد القوات الأمريكية الذين كانوا في مهمة لحفظ السلام.

1985

14 يونيو/حزيران: اختطفت مجموعة من عناصر حزب الله طائرة «تي دبليو أيه» الرحلة رقم 847 فوق اليونان. وقدم النظام الإيراني الدعم للخاطفين، الذين قتلوا غواصًا في البحرية الأمريكية وهددوا بقتل الركاب اليهود.

1989

13 يوليو/تموز: أطلق مسؤولون إيرانيون النار على زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران عبد الرحمن قاسملو وأردوه قتيلًا مع اثنين من مساعديه بعد اجتماعه بهم بذرائع دبلوماسية في فيينا.

اغتيل الدكتور عبد الرحمن قاسملو، الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وعبد الله قادري آذر، عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي، والدكتور فاضل رسول، الأستاذ الكردي في جامعة فيينا، على أيدي عناصر المخابرات الإيرانية على طاولة المفاوضات مع ممثلي النظام. أصيب في نفس الاجتماع محمد جعفري صحراوي، أحد مفاوضي النظام وأحد قادة مقر رمضان لقوات الحرس، الذي كان ضمن مخطط الاغتيال، وذلك بسبب الإرباك الذي حدث خلال العملية من قبل المنفذين.

أدى التفجير الذين نفذه حزب الله في ثكنة مشاة البحرية الأمريكية في بيروت إلى مقتل 241 من أفراد القوات الأمريكية

أذرع إيران الإرهابية لزعزعة استقرار البحرين

1990

24 أبريل/نيسان: قُتل كاظم رجوي بالرصاص بالقرب من منزله في كوبيه، بالقرب من جنيف، قبل بضع دقائق من الظهر وفقًا لتقرير الواشنطن بوست عام 1993، ويعتبر اغتيال كاظم رجوي أوضح حالة تتعلق بطهران.

وأظهرت التحقيقات تورط بعض قادة الحكومة الإيرانية في التخطيط لمحاولة الاغتيال هذه. تمت الإشارة إليه في الحكم الدولي لمطاردة الجناة، أوضحت التحقيقات أن إعدام كاظم رجوي كان مخططًا له بعناية. جاءت فرق الكوماندوز إلى سويسرا مرة واحدة في أكتوبر/تشرين الأول 1989، ثم في أواخر يناير/كانون الثاني وأوائل فبراير/شباط 1990، وأخيرًا من 10 إلى 24 أبريل/نيسان 1990. خلال المرحلة الأخيرة، قام الجناة بمراقبة ضحيتهم قبل أن يتخذوا أي إجراء، ولهذا الغرض قاموا باستئجار سيارات في جنيف ولوزان في أوقات مختلفة. تمكن الجناة من الفرار من سويسرا بعد ساعات من القتل. ومنذ ذلك الحين، تواصل البحث عنهم وصدرت أوامر اعتقال دولية .

1991

6 أغسطس/آب: اغتال عملاء الاستخبارات الإيرانية رئيس الوزراء الإيراني السابق شاهبور بختيار في منزله بالقرب من باريس. وكان القتلة قد تظاهروا بأنهم رجال أعمال للوصول إلى منزل بختيار، ثم ضربوه وطعنوه حتى الموت، بحسب تقارير إخبارية.

1992

17 مارس/آذار: مهاجم انتحاري هاجم السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس بالأرجنتين، مما أسفر عن مقتل 20 شخصًا وإصابة 252 آخرين. وأعلنت منظمة الجهاد الإسلامي، وهي منظمة مرتبطة بحزب الله، مسؤوليتها عن الهجوم.

1992

في 17 سبتمبر/أيلول: اغتال نظام الملالي أربعة من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، صادق شرفكندي وهمايون أردلان وفتاح عبدلي ونوري دهكردي في مطعم ميكونوس في برلين. وكان الاجتماع الذي عقد في هذا المطعم استبق الموعد السابق بيوم واحد، لكن وزارة المخابرات علمت بتوقيت الاجتماع من خلال وكلائها المتسللين.

وفي أعقاب الاغتيال، ألقي القبض على خمسة أشخاص، من بينهم أربعة لبنانيين وإيراني واحد يدعى كاظم دارابي. كان كاظم دارابي أحد كوادر وزارة المخابرات التي عملت لصالح مخابرات النظام والمنظمات الإرهابية في الخارج لسنوات وكان قائد الخطة. بعد هذا الاغتيال، أخذت وزارة المخابرات دارابي إلى طهران وبعد تلخيص الاستنتاج بأنه تم تنفيذ خطة ناجحة ولم يبق أي أثر. تم إرسال دارابي إلى ألمانيا لمزيد من المؤامرات، ولكن على عكس افتراض وزارة المخابرات، تم اعتقاله من قبل الشرطة الألمانية. وتمت الموافقة على عملية الاغتيال من قبل رفسنجاني في المجلس الأعلى للأمن التابع للنظام بحضور 10 أعضاء رئيسيين، بمشاركة سعيد إمامي وأحمد وحيدي والحرسي جعفري، والعميد صحراودي (قاتل قاسملو)، بمباركة من خامنئي في وقته.

1992

4 يونيو/حزيران: منطقة شيشلي بإسطنبول، كان علي أكبر قرباني على وشك دخول سيارته عندما قام ثلاثة من عملاء وزارة المخابرات من أصل تركي متنكرين بأزياء الشرطة الرسمية ووقفوا بجانب سيارته، وقدّموا هوياتهم الشخصية الرسمية وطلبوا منه الذهاب معهم إلى مركز الشرطة للإجابة على بعض الأسئلة بدأ قرباني يسأل عن تفاصيل طلبهم لأنّه ظنّ أن تكون الحالة خاطئة. تفاجأ الإرهابيون بردّ فعل قرباني وما أهدروا أي وقت لمهاجمته واستعمال المخدرات لجعله مغمى عليه ودفعوه في سيارتهم الخاصة. ثمّ نُقل قرباني إلى سرداب في بيت آمن في الجزء الآسيوي لإسطنبول حيث ينتظره خمسة من مسؤولي التعذيب في وزارة المخابرات هناك. وفي هذا البيت تحمّل قرباني التعذيب بدون رحمة بأيدي عملاء وزارة المخابرات لفترة زمنية طويلة قبل أن يتوفى إثر الجروح الحادّة التي أوقعوها عليه عملاء طهران الإرهابيين.

1993

15 مارس/آذار: اغتيل حسين نقدي، ممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في روما بإيطاليا، في خطة مشتركة بين فيلق القدس

الجنرال المغدور قاسم سليماني يقود التخريب والإرهاب في سوريا

التابع للحرس ووزارة المخابرات.

1996

25 يونيو/حزيران: قام حزب الله بتفجير شاحنة مليئة بالمتفجرات في مجمع أبراج الخبر الذي كان يأوي أفرادًا من القوات الجوية الأمريكية في المملكة العربية السعودية. وقضى قاض فيدرالي أمريكي في العام 2006 بأن إيران مسؤولة عن الهجوم الذي أودى بحياة 19 أمريكيًا.

1996

20 فبراير/شباط: أغتيلت زهراء رجبي (فايزة) وهي عضو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومعها علي مرادي في الطابق الخامس لبناية سكنية في حي «فاتح» بمدينة إسطنبول التركية على أيدي دبلوماسيين إرهابيين كانت وزارة مخابرات النظام قد أرسلتهم مباشرة لهذا الغرض. قال محقق النيابة العامة في حي «فاتح» السيد سليم أولوش فور معاينته المشهد: «إن هذه الجريمة اغتيال سياسي ومن المحتمل أنهما قتلا على أيدي أجهزة إيرانية سرية».

2011

29 سبتمبر/أيلول: تآمر النظام الإيراني على قتل عادل الجبير، سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة، في هجوم على الأراضي الأمريكية. وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أربعة من أعضاء الحرس الثوري على صلة بالمؤامرة الفاشلة.

2012

يونيو/حزيران: دبر فيلق القدس التابع للحرس الثوري هجمات بالقنابل في نيروبي ومومباسا، كينيا، استهدفت مواطنين أمريكيين و(إسرائيليين) وسعوديين وبريطانيين. وقد أحبطت السلطات المؤامرة. وفي وقت لاحق، قضت محكمة كينية بسجن عميلين إيرانيين بالسجن المؤبد تم ضبطهما وبحوزتهما 15 كيلوغرامًا من المتفجرات.

2018

30 أكتوبر/تشرين الأول: تآمر عملاء المخابرات الإيرانية على قتل حبيب جبر، زعيم جماعة أحوازية معارضة، في الدنمارك، بحسب مسؤولين دنماركيين. وقد ألقت السلطات السويدية القبض على رجل قيل إنه كان يراقب منزل جبر، وسلمت المشتبه به إلى الدنمارك.

2023

9 نوفمبر/تشرين الثاني: قالت الشرطة الإسبانية، إن أليخو فيدال كوادراس، الزعيم السابق لحزب الشعب الإسباني مؤسس «حزب فوكس»، أصيب برصاصة في وجهه في منطقة سالامانكا بمدريد، والحادث الذي وصفته تقارير إعلامية بأنه «إطلاق نار بأسلوب الإعدام»، نفذه مسلح واحد من مسافة قريبة، وهرب من مكان الحادث على دراجة نارية. ووقع إطلاق النار حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بالتوقيت المحلي . وفي المؤتمر الصحفي الأول للدكتور أليخو فيدال كوادراس نائب رئيس البرلمان الأوروبي السابق أكد: إن اغتيالي كان عمل النظام الإيراني.

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية

بحسب تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في مايو/آيار 2020، فمنذ صعود

النظام الإيراني، تورطت الحكومة في اغتيالات ومؤامرات اغتيال وهجمات إرهابية في أكثر من 40 دولة، و"صرح مسؤولون إيرانيون كبار بأنهم يلاحقون المعارضة في بلدان أخرى ويقمعونها».

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن «الأعمال الإرهابية الإيرانية في العالم» خلال الـ 41 عامًا الماضية تضمنت 360 عملية اغتيال مستهدفة في دول أخرى و"هجمات واسعة النطاق أسفرت عن قتل وجرح مئات الأشخاص».

وأضاف التقرير أن «هذه الاغتيالات والهجمات نفذت بشكل رئيسي ليس فقط من قبل فيلق القدس التابع لقوات الحرس ووزارة المخابرات، ولكن أيضًا من قبل أطراف ثالثة وعملاء وجماعات تعمل بالوكالة مثل حزب الله».

وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أسماء ثلاثة دبلوماسيين إيرانيين مطلوبين هم محسن رباني وأحمد رضا أصغري وأسد الله أسدي.

أول اثنين هما من المتورطين في تفجير عام 1994 للمقر اليهودي في الأرجنتين، المعروف باسم آميا، والثالث أسد الله أسدي، عضو السفارة الإيرانية في النمسا، وهو متهم بمحاولة الحصول على متفجرات لزرعها في تجمع لمجاهدي خلق إيران في باريس.

إيران دولة إرهاب في أوروبا والدور الرئيسي لسفاراتها

على الرغم من أن الإرهاب كان على جدول الأعمال منذ السنوات الأولى لهذه الحكومة، إلا أنه كان من الواضح بعد هزيمة وانكسار المشاريع التوسعية لنظام الملالي في عام 1988 ووقف الحرب مع العراق أن الإرهاب احتل مكانة أعلى في نظام حكم الملالي.

وبناءً على معلومات محددة ونتائج العديد من المحاكم والتحقيقات القضائية في الدول الأوروبية، يتم اتخاذ القرارات بشأن الأعمال الإرهابية، وتحديدًا القرارات المتعلقة بالإجراءات الرئيسية على أعلى مستويات النظام، وتحديدًا مجلس الأمن الأعلى، أعلى هيئة للأمن القومي برئاسة الرئيس الإيراني وموافقة مرشد النظام.

ولعبت سفارات النظام دورًا خاصًا في تنفيذ هذه العمليات، حيث أنها توفر أفضل تغطية رسمية وتسهيلات آمنة لأجهزة مخابرات النظام الإيراني والإرهابيين التابعين له، خاصة حتى نقطة العمليات. كان هذا حقيقيًا بشكل خاص في أوروبا.

وأنشأت وزارة المخابرات التابعة للنظام بشكل منهجي مراكز استخبارات في السفارات لاستخدام الحصانة الدبلوماسية وجوازات السفر الدبلوماسية لإرهابييها، وكذلك الحقائب الدبلوماسية لنقل الأسلحة والمعدات الإرهابية وإرسال الأموال النقدية.

أولًا، عمد عملاء وزارة المخابرات، وفي السنوات اللاحقة، عملاء فيلق القدس التابع لقوات الحرس الثوري، لاستخدام الغطاء والحصانة الدبلوماسية، في سفارات النظام ولعبوا دور القادة والجواسيس وقدموا الخدمات اللوجستية للعمليات الإرهابية.

وبعد تنفيذ عشرات العمليات الإرهابية في الدول الأوروبية منذ ما يقرب من عشرين عامًا وقتل عدد من الشخصيات المعارضة، شكل حكم محكمة ميكونوس عام 1997 نقطة تحول في إرهاب النظام الإيراني في أوروبا.

كانت محاكمة ميكونوس في برلين بشأن اغتيال أربعة من قادة الجماعات الكردية المعارضة في مطعم ميكونوس في برلين بألمانيا عام 1992.

وفي أبريل/نيسان 1997، وبعد تحقيق مطول ومحاكمة مطولة، حكمت محكمة برلين إدانة النظام بالكامل في هذا الاغتيال.

بعد ذلك، وبسبب الضغط الدولي الخطير بشكل عام ومن أوروبا بشكل خاص، اضطر النظام إلى إجراء تغييرات في أساليب وتكتيكات الاستخبارات والإرهاب في أوروبا.

بعد ذلك، أنشأ نظام الملالي خلايا نائمة وأبقى مراكز استخباراتية في سفارات النظام، وواصلوا أعمالهم التجسسية ضد المعارضة والدول الغربية، مما جعل جهاز الإرهاب جاهزًا ومستعدًا لوقت الحاجة.

وتشير التقارير الواردة من أجهزة المخابرات في الدول الأوروبية، بما في ذلك التقارير السنوية لألمانيا وهولندا بعد عام 1997، بوضوح إلى استمرار هذه الأنشطة.

خامنئي ورفسنجاني قبل أشهر من تولي الأول منصب المرشد الأعلى في 1989

وبالتزامن مع هذا التغيير، استمرت الأنشطة والعمليات الإرهابية في دول المنطقة، وتحديدًا في العراق، وتوسعت بشكل خطير.

منذ عام 2008، صعّد النظام من أنشطته الإرهابية في الدول الآسيوية والإفريقية، بما في ذلك تركيا وجورجيا والهند وماليزيا وتايلاند ونيجيريا وكينيا.

واستؤنفت العمليات الإرهابية للنظام في الولايات المتحدة وأوروبا في عام 2011 ودخلت بوضوح مرحلة جديدة في أوروبا في عام 2015، وعلى وجه الخصوص في العامين الماضيين، زادت هذه العمليات.

خلال الأعوام الماضية، نفذت أكثر من 10 أعمال إرهابية في دول أوروبية وآسيوية.

وكان آخر وأهم مخطط إرهابي للنظام في أوروبا هو محاولة تفجير التجمع السنوي الكبير للمقاومة الإيرانية في باريس في 30 يونيو/ حزيران 2018، والذي أحبطته أجهزة المخابرات الأوروبية.

السفارة في النمسا

كانت سفارة النظام في فيينا بالنمسا من أهم المراكز الإرهابية للنظام في أوروبا. كانت السفارة مركزًا لوزارة المخابرات في أوروبا لعدة سنوات.

في 30 يونيو/حزيران 2018، ألقت الشرطة الفيدرالية البلجيكية القبض على زوجين بلجيكيين من أصل إيراني في ضواحي بروكسل يحملون قنبلة تزن 500 جرام.

ووضعت هذه العبوة الناسفة في كيس تزيين وتجميل نسائي. كان هدفهم تفجير التجمع الكبير للإيرانيين في باريس الذي حضره عشرات الآلاف من الأشخاص ومئات الشخصيات الأمريكية والأوروبية والشرق أوسطية في نفس اليوم.

وفي 1 يوليو/تموز، ألقت السلطات الألمانية القبض على دبلوماسي إيراني مسؤول عن العملية.

أسد الله أسدي، رئيس جهاز استخبارات السفارة النمساوية، تمركز في السفارة منذ يونيو/حزيران 2014 تحت غطاء مستشار ثالث، ووفقًا لمكتب المدعي الفيدرالي الألماني، قام أسدي شخصيًا بتسليم القنبلة شديدة الانفجار إلى العميلين الاثنين في لوكسمبورغ.

ويعد الوجود الواسع النطاق لعملاء مخابرات نظام الملالي في النمسا قضية معترف بها دوليًا. ففي 8 يناير/كانون الثاني 2013، ذكرت صحيفة «دي بيرس» النمساوية أن فيينا كانت مليئة بجواسيس الجمهورية الإيرانية.

بعض هؤلاء الجواسيس إيرانيون وبعضهم مواطنون من دول أخرى. وكانت مكتبة أبحاث الكونغرس قد أفادت سابقًا أن عدد الجواسيس لنظام طهران في النمسا يبلغ حوالي 100.

وللسفارة الإيرانية في فيينا تاريخ طويل من التورط في الإرهاب الحكومي.

في 13 يوليو/تموز 1989، اغتيل عبد الرحمن قاسملو، الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، مع كرديين اثنين آخرين على طاولة مفاوضات مع مبعوثين من قبل نظام الملالي في فيينا.

ونفذت عملية الاغتيال المخابرات العسكرية لقوات الحرس وقاعدة رمضان الإرهابية بقيادة العميد الحرسي محمد جعفري صحرا رودي.

كان جعفري صحرا رودي أحد قادة مخابرات قوات الحرس للعمليات الخارجية، والتي سميت بقاعدة رمضان (أصبح هذا الجزء من قوات الحرس فيما بعد فيلق القدس).

وهو، الذي جاء إلى فيينا تحت اسم مستعار رحيمي شاهرودي، للتفاوض على ما يبدو مع

الشهيد عبد الله قادري آذر

مسؤولي الحزب الديمقراطي، وكان في الواقع قائد فريق الاغتيال.

وبحسب بعض التقارير، تم إحضار المهاجمين إلى مكان الاجتماع (مكان الاغتيال) بواسطة السيارة الرسمية للسفارة، وكانت السفارة الإيرانية في فيينا مسؤولة عن توفير الدعم اللوجستي للعملية.

وأصيب جعفري صحرا رودي برصاص الشرطة خلال عملية الاغتيال، وتم اعتقاله ونقله إلى المستشفى.

بعد ذلك، وبسبب الرشاوي الكبيرة لنظام الملالي، نُقل صحرا رودي إلى المطار في 22 يوليو/تموز برفقة الشرطة وعاد مباشرة إلى طهران على متن طائرة برحلة رقم IR722.

واللافت أن 5 أعضاء من السفارة الإيرانية رافقوه إلى مصعد الطائرة.

أمير منصور بزرغيان، إرهابي آخر، اعتقلته الشرطة بعد هجوم إرهابي، وأفرج عنه في الساعة الواحدة من فجر 15 يوليو/تموز وتوجه مباشرة إلى سفارة النظام في النمسا.

واختبأ في سفارة النظام في النمسا لعدة أشهر وفر في النهاية إلى إيران. بعد بضعة أشهر، أصدر القضاء النمساوي مذكرة توقيف دولية بحق صحرارودي وبزرغيان.

في السنوات التالية، تمت ترقية جعفري صحرا رودي إلى منصب سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي خلال رئاسة محمود أحمدي نجاد.

وترأس البروتوكول عند تنصيب روحاني للدورة الثانية لرئاسة مجلس شورى الملالي في 5 أغسطس/آب 2017، وكان مرشدًا لضيوف هذا الحفل ومنهم بعض رؤساء الدول.

السفارة في ألبانيا

بعد قبول الحكومة الألبانية أعضاء من منظمة مجاهدي خلق في العراق في مايو/آيار 2013 الذين كانوا يتعرضون لهجمات صاروخية ومذابح من قبل عملاء النظام الإيراني في العراق، أرسلت وزارة الاستخبارات الإيرانية عملاء استخبارات إلى سفارة النظام في هذا البلد.

بالنظر إلى أن ألبانيا بلد صغير جدًا، فإن سفارة النظام الإيراني في هذا البلد في عهد الشاه والملالي لم يكن لديها دائمًا أكثر من اثنين أو ثلاثة كوادر.

لكن بعد تمركز أعضاء منظمة مجاهدي خلق في هذا البلد، أصبحت سفارة الملالي في ألبانيا واحدة من أهم سفارات النظام في أوروبا.

مشيعون يحيطون بمقبرة رئيس الوزراء الإيراني السابق شاهبور بختيار خلال جنازته في 14 أغسطس 1991 في باريس

أولًا، أنشأ النظام محطةً استخباراتيةً في سفارة النظام في ألبانيا من خلال إرسالها ضابط في وزارة المخابرات يُدعى فريدون زندي علي آبادي. كان زندي رئيس المحطة من (أوائل 2014) إلى (2017)، وخلال تلك الفترة جمع معلومات عن منظمة مجاهدي خلق وحدد أماكن استقرارهم في ألبانيا.

بعد ذلك، في عام 2016، تم تعيين غلام حسين محمد نيا، نائب وزارة الاستخبارات للشؤون الدولية، وعضو وفد النظام للمحادثات النووية مع مجموعة 5 + 1، كسفير للنظام في ألبانيا، وأصبحت السفارة تحت سيطرة متزايدة من عملاء استخبارات النظام الإيراني. .

في عام 2017، تم تعيين مصطفى رودكي، الرئيس السابق لمحطة وزارة المخابرات في النمسا، رئيسًا لمحطة المخابرات في ألبانيا، مما قد زاد من أنشطة التجسس والإرهاب ضد منظمة مجاهدي خلق الموجودين في البلاد.

وأحبطت الأجهزة الأمنية في البلاد مؤامرة إرهابية خططت لها وزارة المخابرات ومحطاتها في سفارة النظام في ألبانيا ضد احتفالات النوروز لمجاهدي خلق الإيرانية في مارس/آذار 2018 في ألبانيا.

وفي مقابلة مع Vision Plus TV في 19 أبريل/نيسان 2018، أشار رئيس وزراء ألبانيا، إيدي راما، إلى التهديد الذي يشكله النظام الإيراني للدولة الألبانية، وقال إن الحكومة الألبانية تتخذ إجراءات ضد الخطط الإرهابية إلى جانب دول أوروبية أخرى.

وفي 5 يوليو/تموز 2018 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن السلطات الألبانية اعتقلت عنصرين إيرانيين في 22 مارس/آذار 2018 بتهمة الإرهاب.

كما استشهد بمصادر في الشرطة البلجيكية بتعاون الأجهزة الأمنية الألبانية كأحد الدول المشاركة في العملية المشتركة في إحباط العملية الإرهابية ضد التجمع الكبير للإيرانيين في باريس واعتقال أسد الله أسدي.

وفي مقابلة مع قناة فوكس نيوز في 9 أغسطس/آب 2018، صرح باندولي مايكو، رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية الحالي لألبانيا، بأن المسؤولون الأمريكيون أخبروه أنه بسبب معلومات حول مستوى التهديدات الموجهة ضده، فيجب عليه زيادة مستوى حمايته.. وقال إن «استراتيجية إيران في المنطقة غير مسبوقة».

كان وقحا للغاية... السفير الأمريكي يصف زيارة خامنئي للسفارة المحتلة في طهران

السفارة في ألمانيا

قبل إعلان نتائج محكمة ميكونوس في أبريل/نيسان 1997، كانت سفارة النظام في ألمانيا، التي كانت في بون، مقرًا لوزارة الاستخبارات في أوروبا، حيث تم من خلالها تنسيق ومتابعة العمليات الإرهابية والتجسسية لنظام الملالي.

وفقًا للتقارير السنوية لمؤسسة حماية الدستور الألمانية، كانت المهمة الرئيسية لهذه السفارة هي التجسس على قوى المعارضة، ولا سيما المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، ومنها ما جاء في تقرير عام 1999 لهذه المؤسسة: «ولا تزال منظمة مجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أهداف المؤامرات الاستخباراتية الإيرانية.»

وفيما يلي بعض الأعمال الإرهابية التي تمت عن طريق هذه السفارة والقنصليات التابعة لها:

• في 18 سبتمبر/أيلول 1992 اغتيل صادق شرفكندي، الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، مع ثلاثة آخرين في مطعم ميكونوس اليوناني في برلين. وذكر تقرير للاستخبارات الداخلية الألمانية أن اغتيالات ميكونوس تم الإعداد لها وتنفيذها بقيادة البعثات الدبلوماسية الإيرانية. حتى كلمة السر للعملية، التي نفذت من خلال السفارة الإيرانية في بون، وردت في التقرير. بدأت المحاكمة في 28 أكتوبر/ تشرين الأول 1993، واستمرت ثلاث سنوات ونصف. أخيرًا، في 10 أبريل/نيسان 1997، قضت محكمة برلين الفيدرالية بأن أمر الاغتيال صدر من كبار المسؤولين الحكوميين في طهران. وكان كاظم دارابي، العقل المدبر لعملية الاغتيال الذي اعتقل وحكم عليه بالسجن المؤبد، على اتصال مباشر بالسفارة الإيرانية في بون. بعد إعلان نتائج محكمة ميكونوس، استدعت جميع الدول الأوروبية سفرائها من إيران لعدة أسابيع. أثناء المحاكمة، في مارس/ آذار 1996، أصدر برونو جاست، المدعي العام الألماني المسؤول في قضية هجوم ميكونوس الإرهابي، مذكرة توقيف بحق علي فلاحيان، وزير الاستخبارات في نظام الملالي آنذاك.

• في 25 يونيو/حزيران 1995، نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤولين أمنيين أمريكيين قولهم إن الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في السفارة الإيرانية في بون يخططون لاغتيال السيدة مريم رجوي في تجمع كبير للمواطنين الإيرانيين في دورتموند بألمانيا. قال مسؤولون أمريكيون إن ألمانيا طردت اثنين من عملاء الاستخبارات الإيرانية من ألمانيا لحصولها على أدلة على أنهما كانا يخططان لعملية يمكن أن تكون قاتلة. وقامت المقاومة الإيرانية بالتعرف على الدبلوماسيين الإرهابيين وهما علي أصولي وجلال عباسي.

• في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2015 أعلن مكتب المدعي العام الألماني أنه في 23 أكتوبر/تشرين الأول، تم إلقاء القبض على رجل يبلغ من العمر 31 عامًا يُدعى ميثم ب، بتهمة العمالة لصالح وزارة استخبارات النظام الإيراني والتجسس على منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

• في 7 يوليو/ موز 2016 أعلن مكتب المدعي العام الفيدرالي أن باكستاني يبلغ من العمر 31 عامًا يُدعى سيد مصطفى حيدر، كان يتجسس لصالح إيران، قد تم اعتقاله في بيرمان بألمانيا. وقال الرجل أنه "كان على اتصال بوكالة استخبارات إيرانية».

السفارة في فرنسا

كانت سفارة النظام في فرنسا إحدى السفارات النشطة للنظام في تنفيذ العمليات الإرهابية في جميع أنحاء أوروبا.

كان الهدف الأول لسفارة النظام في فرنسا في الثمانينيات هو معقل المقاومة الإيرانية، حيث كان يديرها ضباط استخبارات للنظام ومنهم (غلام حسين مصباح، حميد رضا أبو طالبي).

فيما يلي بعض الحقائق عن العمليات الإرهابية التي قامت بها هذه السفارة:

(6 أغسطس/آب 1991) اغتيل شابور بختيار، رئيس الوزراء في عهد الشاه ومساعده على يد ثلاثة مهاجمين في باريس. كان أحد المهاجمين عميلًا لوزارة الاستخبارات وقد تسلل بصفته مساعد لبختيار. بعد عملية الاغتيال هرب أحد الإرهابيين، وكيلي راد الذي أرسلته إيران، إلى سويسرا.

إضافة إلى وكيلي راد، تم اعتقال زين العابدين سرحدي، الذي كان يعمل بقسم الجوازات في سفارة النظام في سويسرا، كأحد منفذي عملية الاغتيال. وسلمت سويسرا الاثنين لفرنسا حيث خضعا للمحاكمة هناك. تم إعادتهم إلى إيران في 2010 وسط تساؤلات كثيرة حول «صفقة» مع النظام في طهران. ومن المتهمين الآخرين في قضية مقتل بختيار شخص يدعى مسعود هندي، أحد أقارب الخميني الذي كان يعمل تحت غطاء رئيس مكتب الإذاعة والتلفزيون التابع للنظام الإيراني في السفارة في باريس. حكم عليه بالسجن عشر سنوات.

في أغسطس/آب 2015، أرسلت وزارة الاستخبارات وسفارة النظام في باريس عنصرين هما قربان علي حسين نجاد ومصطفى محمدي، إلى مكتب المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في أورسورافاز (شمال باريس) لإحداث هجوم إرهابي. حيث تم القبض على الرجلين من قبل قوات الأمن واستجوابهما وطردهما من المنطقة.

السفارة في سويسرا

تم استخدام سفارة النظام في سويسرا في بورن، وكذلك تمثيل النظام في الأمم المتحدة في جنيف، على نطاق واسع من قبل الدبلوماسيين الإرهابيين لنظام الملالي.

بعد أشهر من التخطيط والتحضير المكثف، في 24 أبريل/نيسان 1990، تعرض الدكتور كاظم رجوي، ممثل المقاومة الإيرانية في سويسرا، لإطلاق نار أثناء عودته إلى منزله في

خرج المئات في فيينا، في 13 يوليو 2006، في مسيرات احتجاجية على اغتيال المناضل الكردي عبد الرحمن قاسملو

الاحتجاجات الإيرانية 20 يونيو 1981

كيف تغيرت إيران بعد الثورة؟

ضواحي جنيف. وأعلنت المقاومة الإيرانية على الفور أن عملية الاغتيال نفذها النظام الإيراني، وذكرت أن لديها أدلة في هذا الصدد قدمتها إلى المحققين السويسريين. وصرح المتحدثون باسم المقاومة أن سيروس ناصري، سفير النظام لدى الأمم المتحدة، هدد كاظم رجوي علانية في فبراير 1990 بأنه سيقتله. ونظمت وزارة الاستخبارات في نظام الملالي هذا العمل الإجرامي بإرسال 13 من إرهابييها المدربين.

أعلن قاضي التحقيق المكلف بالقضية لاحقًا بأن «التحقيق خلص إلى أن ثلاثة عشر شخصًا، جميعهم يحملون جوازات سفر إيرانية تحمل علامة» في مهمة «، قد شاركوا عن كثب في العملية». وذكر القاضي أن جهازًا رسميًا أو أكثر للحكومة الإيرانية متورط في عملية الاغتيال.

ووجدت تحقيقات الشرطة أن الدبلوماسيين، الذين تم التعريف عنهما في الصحافة باسم صمدي ورضواني، كانا في الواقع في جنيف وقت ارتكاب الجريمة وغادرا سويسرا متجهان إلى إيران يوم الاغتيال على متن رحلة طيران إيرانية. كان منسق هذه العملية الإرهابية محمد مهدي أخوند زاده بسطي من مواليد 1955. كان دبلوماسيًا في وزارة الخارجية، ثم مديرًا عامًا للعلاقات السياسية والدولية بوزارة الخارجية، سافر إلى سويسرا عدة مرات لتنفيذ هذه العملية الإرهابية. في 20 مارس/آذار 2006، أصدر قاضي مقاطعة كانتون، جاك أنتينا، مذكرة توقيف دولية بحق علي فلاحيان وزير الاستخبارات في حكومة رفسنجاني لدوره في عملية اغتيال رجوي.

السفارة في إيطاليا

استُخدمت سفارة النظام في إيطاليا في عمليات إرهابية في ذلك البلد.

16 مارس/آذار 1993 اغتيل محمد حسين نقدي، ممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في إيطاليا، برصاص إرهابيين تابعين لنظام الملالي. وكان نقدي في السابق القائم بأعمال السفارة الإيرانية في إيطاليا التي انشق عنها عام 1982 احتجاجًا على جرائم الملالي وانضم إلى المقاومة الإيرانية.

لعب حميد أبو طالبي، سفير النظام في إيطاليا منذ عام 1987 إلى 1991، دورًا رئيسيًا في التخطيط لهذه العمليات الإرهابية. تم تعيين أبو طالبي نائبًا سياسيًا لمكتب رئيس الجمهورية روحاني. وبناءً على ملخص التحقيق الذي أجرته الشرطة في 16 ديسمبر/كانون الأول 2008، فإن «عملية الاغتيال دبرها مسؤولون سياسيون ومذهبيون كبار في طهران». كان تنفيذ العملية من مهمة فريق تم إرساله إلى إيطاليا خصيصًا لهذا الغرض وقام بالتنسيق لذلك منصور بزرجيان (رجل الاستخبارات الإيراني الأول في إيطاليا) كوحدة لوجستية واستخباراتية (طبعًا بشكل سري). كان ممثلاً دبلوماسيًا في دولتنا، وتحديدًا ناطقًا باسم السفير أبو طالبي. وأضاف التقرير أن أبو طالبي ونقدي كانا يعرفان بعضهما وأن أبو طالبي كان في إيطاليا وقت الاغتيال.»

السفارة في السويد

كما تورطت سفارة النظام في السويد في مؤامرات إرهابية مختلفة:

في أواخر عام 1993، خطط نظام الملالي لاغتيال العديد من مسؤولي المقاومة الإيرانية الذين كانوا يخططون للسفر إلى ستوكهولم. وقد عملت وزارة الاستخبارات لتنفيذ هذه الخطة من قبل اثنين من المرتزقة لهم تأثير على أنصار منظمة مجاهدي خلق، وهما جمشيد عابدي وسيمين قرباني.

ولم تكتمل الجريمة عندما تسربت المؤامرة في الوقت المناسب واعتقل الجاسوسان وطرد ثلاثة دبلوماسيين إرهابيين من سفارة النظام في السويد في 15 نوفمبر/تشرين الثاني.

في يناير/كانون الثاني 2008: طردت الحكومة السويدية حسن صالح مجد، دبلوماسي نظام الملالي الإرهابي، كعنصر غير مرغوب فيه في السويد.

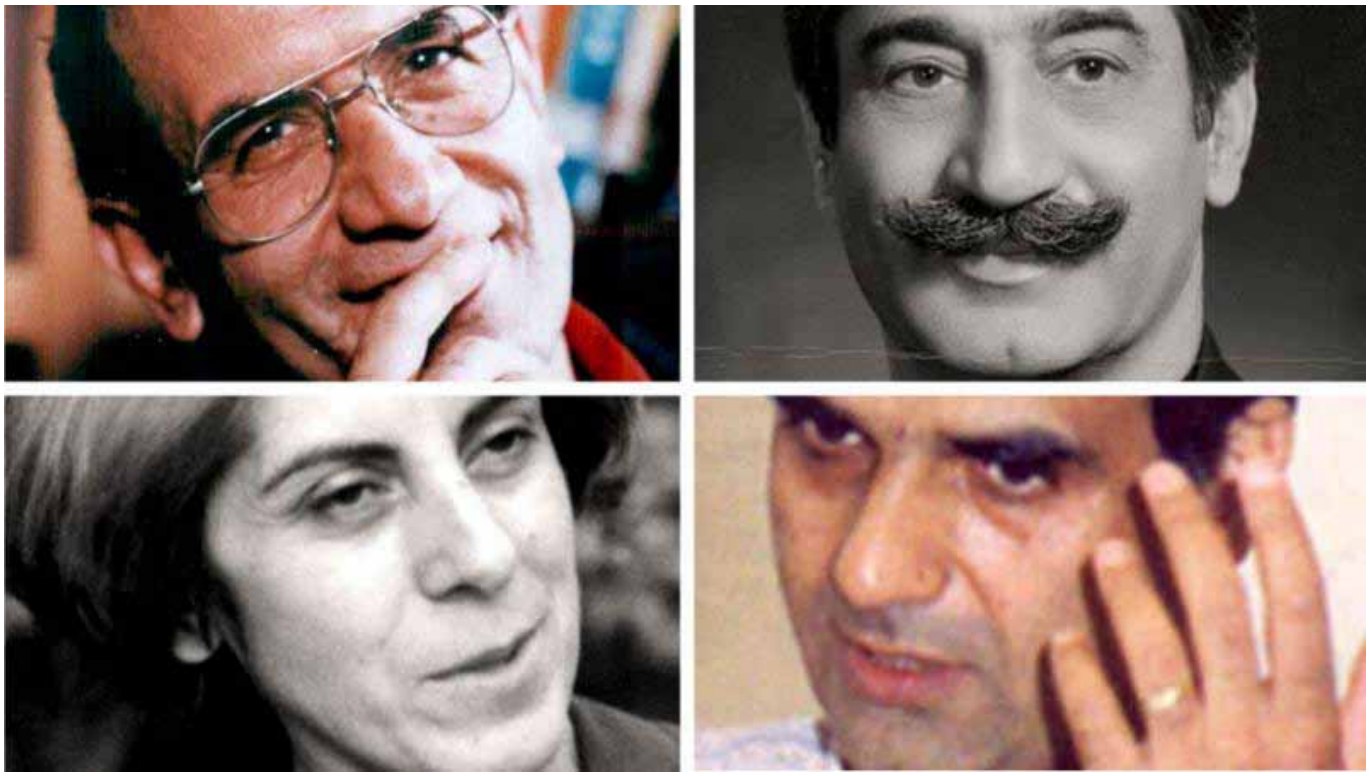

بعض ضحايا القتل في 1998

السفارة في تركيا

وكانت سفارة النظام في تركيا إحدى السفارات الرئيسية للنظام في تنفيذ عشرات العمليات الإرهابية في الدول الأوروبية بسبب حدودها المشتركة مع إيران. وفي الوقت الحاضر، بالإضافة إلى أنشطتها الإرهابية في تركيا، تلعب السفارة أيضًا دورًا في دعم أنشطة وزارة الاستخبارات في دول البلقان، وخاصة في ألبانيا.

بعض أنشطة السفارة هي:

في 11 أكتوبر/تشرين الأول 1988 اختطفت وزارة الاستخبارات، عن طريق دبلوماسيها الإرهابي في تركيا، عضو منظمة مجاهدي خلق أبو الحسن مجتهد زاده في اسطنبول. وشارك في الخطة 10 إرهابيين من وزارة الاستخبارات، أربعة منهم يحملون جوازات سفر دبلوماسية. اعتقل الإرهابيون مجتهد زاده في قنصلية النظام في اسطنبول لعدة أيام وقاموا باستجوابه. باتخاذ تدابير خاصة وبواسطة سيارة دبلوماسية، وضعوا مجتهد زاده في صندوق سيارة السفارة وحاولوا نقله إلى إيران. لكن على بعد كيلومترات قليلة عن الحدود الإيرانية، أوقفت الشرطة التركية سيارة السفارة، وعُثر على مجتهد زاده في صندوقها، وفشلت خطة النظام، وتم اعتقال الإرهابيين.

منوشهر متكي، سفير النظام في تركيا، والذي أصبح فيما بعد وزير خارجية النظام، شارك في العملية الإرهابية وعرفه مجتهد زاده، وبعد بضعة أشهر طلبت الحكومة التركية من متكي مغادرة البلاد. بالإضافة إلى ذلك، لمنوشهر متكي، العضو السابق في قوات الحرس وعلى وجه التحديد استخبارات قوات الحرس، دور في عدة عمليات اغتيال على الأراضي التركية خلال فترة عمله كسفير هناك.

في 14 مارس/آذار 1990 حاولت طهران اغتيال محمد محدّثين، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في اسطنبول، لكن خطة النظام فشلت. وكان حسين مير عابديني، عضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، هدفًا لسلسلة من الهجمات الإرهابية وأصيب بجروح خطيرة.

في 4 يونيو 1992، اختُطف علي أكبر قرباني، عضو منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، منتصف النهار في اسطنبول.

في 5 حزيران/يونيو تم زرع قنبلة في سيارة أحد أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. حيث قام فريق من الشرطة التركية بتفجير القنبلة.

كانت القنبلة قوية لدرجة أنها حطمت نوافذ المباني على بعد 200 متر. تم اكتشاف جثة علي أكبر قرباني المشوهة في 29 يناير/كانون الثاني 1993 في قبر قليل العمق في أحد ضواحي اسطنبول. أعلن وزير الدولة التركي في مؤتمر صحفي في 4 فبراير/شباط 1993 أن إرهابيين مرتبطين بطهران مسؤولون عن اغتيال علي أكبر قرباني. في 5 فبراير/شباط 1993، أعلنت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية أن علي أكبر رفسنجاني قد أمر شخصيًا باغتيال قرباني وأن الإرهابيين قد تم تدريبهم في ثكنة الصادق في مدينة قم.

في 20 فبراير/شباط 1996 اغتيلت زهراء رجبي عضو مجلس شورى قيادة منظمة مجاهدي خلق وعضو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وعلي مرادي في اسطنبول. قتل المهاجمون زهراء رجبي، التي كانت قد ذهبت إلى تركيا لمساعدة اللاجئين الإيرانيين، بإطلاق خمس رصاصات من مسافة قريبة، ثم اغتالوا مرادي. وتم إدارة العملية من قبل سفارة النظام في تركيا وشارك فيها الدبلوماسيون العاملون في السفارة.

وحدد المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أحد المهاجمين بأنه محسن كارجر آزاد سكرتير القنصلية الإيرانية في اسطنبول. في 29 أبريل/نيسان 2017، قُتل سعيد كريميان، مدير شبكة GEM TV الناطقة بالفارسية، في مدينة إسطنبول التركية بـ 27 رصاصة. وقادت العملية الأجهزة الأمنية التابعة للنظام الإيراني.

النتيجة:

لطالما كان الإرهاب أداة في يد نظام الملالي، لكن نظام الملالي، في محاولة للبقاء والحفاظ على توازنه، قام بتنشيط العمليات الإرهابية بشكل أكبر وفي مجالات مختلفة في جدول أعماله مع الدول الأخرى.

في هذا الصدد، غيرت وزارة استخبارات الملالي في عام 2017 خطة عملها بما يتوافق مع تنفيذ هذه الإجراءات، وخصصت حتى من الناحية الهيكلية مزيدًا من التركيز والإمكانيات للإرهاب الخارجي، وتحديداً في أوروبا.

إن الأنشطة الإرهابية المتصاعدة للنظام يتم التخطيط لها وتوجيهها في السفارات ومراكز الاستخبارات الموجودة فيها.

السفارات هي في الواقع ملاذات آمنة لجمع المعلومات الاستخباراتية، والخدمات اللوجستية، والعمليات الإرهابية.

كما يتضح من المؤامرة الإرهابية الأخيرة ضد التجمع الكبير في باريس، أن تهديدات العمليات الإرهابية لنظام الملالي، الذي اعتمد نفس تكتيكات داعش، إضافة إلى استهداف المعارضة الإيرانية واللاجئين، فإنها تقوض أيضًا أمن الدول الأخرى، وتضع شخصيات ومواطني تلك الدول في خطر.

إن سياسة الاسترضاء والتنازلات لنظام

سعيد إمامي اتهم بتدبير حوادث القتل في 1998

استشهاد زهراء رجبي في تركيا

الملالي خاصة في مجال الإرهاب ستكون لها عواقب وخيمة. لذلك يجب اعتقال مرتزقة وجواسيس وزارة الاستخبارات في الدول الأوروبية ومحاكمتهم وترحيلهم دون أدنى اعتبار سياسي.

إغلاق سفارات وممثليات النظام الإيراني في أوروبا. لأن شرعية العلاقة مع الراعي الرئيسي لإرهاب الدولة في العالم كالعلاقة مع داعش.

لا ينبغي السماح للنظام الإيراني في أيامه الأخيرة بتعريض حياة اللاجئين والمعارضين الإيرانيين وأمن الدول الأخرى للخطر.

الطريقة الوحيدة لمنع استمرار هذه الأعمال الإرهابية هي إغلاق مراكز استخبارات النظام في السفارات وطرد دبلوماسيي النظام الإرهابيين من الدول الأوروبية في أسرع وقت ممكن.

الحرس الثوري منظمة إرهابية

الإعدام العلني واقتلاع العيون وبتر الأطراف ممارسات يومية لحكم الملالي

حقوق الإنسان في إيران... النظام اللاإنساني

طهران كثفت عمليات الإعدام عام 2022 لنشر الخوف

مروان محمود

■■ النظام الإيراني دولة ثيوقراطية تقوم على مبدأ ولاية الفقيه، ويقوم الحكام المستبدون بقمع المطالب الشعبية بعنف، بما في ذلك الدعوات المطالبة بمزيد من الحريات الشخصية والمساواة.

إن حرية التجمع غير موجودة في إيران، والقيود الصارمة شائعة عندما يحاول الناس التعبير عن مطالبهم الجماعية الأساسية. لكن هذه الجهود تتسارع على أية حال، حيث يدعو الناس إلى الإطاحة بنظام الملالي الذي لا يتوافق مع تطلعاتهم إلى الحكم الذاتي والعضوية السلمية في المجتمع الدولي.

في ديسمبر/كانون الأول 2017، انتفض الناس في أكثر من 130 مدينة في جميع محافظات إيران ضد النظام بأعداد كبيرة وطالبوا بالتغيير الديمقراطي والفصل بين الدين والدولة.

وتم قمع المتظاهرين بعنف، مما أسفر عن مقتل العشرات والآلاف وسجن وتعذيب. وبعد أقل من عامين، في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، ظهر قمع أكبر ردًا على انتفاضة أكبر.

وبعد مشاركة سكان ما يقرب من 200 مدينة وبلدة في المظاهرات، فتح حرس الملالي النار على الحشود، مما أسفر عن مقتل 1500 من المتظاهرين والمارة.

وفي ذكرى الشهداء، احتفى المواطنون بذكرى الشباب والشابات الذين ضحوا بأرواحهم في انتفاضة 2022 من أجل حرية الشعب الإيراني، مجددين العهد مع الشهداء بأنهم سيواصلون طريقهم إلى إسقاط نظام الملالي والمقاضاة من أجل دمائهم.

لقد أكدت حملة القمع هذه وما أعقبها أن نظام الملالي لا يزال أحد أكثر منتهكي حقوق الإنسان نشاطًا في العالم اليوم. وفي كل عام، يتم إعدام المئات، بما في ذلك المعارضين.

إن ظروف السجون مروعة، حيث يُحرم العديد من السجناء السياسيين من الرعاية الطبية المناسبة ويُجبرون على تحمل أحكام طويلة الأمد بتهم ملفقة. وتواجه النساء اضطهادًا مزدوجًا حيث يشن الملالي حربًا أيديولوجية على النساء في النظام القانوني وفي المجتمع الأوسع، ويحرمونهن من الحقوق والحريات الأساسية.

وينشط الملالي الحاكمون في نشر الدعاية والمعلومات المضللة ضد المعارضين أيضًا. لقد اتخذ النظام خطوة مذهلة بقصف المزارات الدينية لتجريم هؤلاء المعارضين. كما أنه ارتكب بشكل منهجي جرائم قتل خارج نطاق القضاء، وقتل قساوسة مسيحيين، وعامل الأقليات بوحشية، وارتكبت جرائم ضد الإنسانية.

لا يقبل النظام الإيراني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويصر على أن انتهاكاته المزعومة مبررة في الواقع من خلال الثقافة المحلية والأيديولوجية والمفاهيم البديلة

حرية التجمع غير موجودة في إيران والقيود الصارمة شائعة عندما يحاول الناس التعبير عن مطالبهم الجماعية الأساسية

مثل «حقوق الإنسان الإسلامية».

يشن النظام حربًا ممنهجة على الناس من خلال انتهاك حقوقهم السياسية والشخصية والقانونية والإنسانية بشكل يومي.

إن أي تفصيل تقريبًا، سواء كان صغيرًا أو غير ذلك، في الحياة اليومية للإيراني النموذجي يعكس بشكل أو بآخر إنكار الحقوق والحريات الأساسية والأساسية مقارنة ببقية دول العالم المتقدم. وتكشف حفرة التجاوزات التي لا نهاية لها، على ما يبدو، عن المعاملة اللاإنسانية للشعب الإيراني وغياب الحريات الدينية والقضائية والقانونية.

لا يجوز للمواطنين التعبير عن آرائهم أو انتقاد المسؤولين الحكوميين؛ يجب على النساء ارتداء الحجاب، ويعيش الجميع في خوف دائم من الانحراف عما يعتبره النظام سلوكًا عامًا «مناسبًا». وفي الوقت نفسه، يبذل النظام قصارى جهده لتصوير نفسه لبقية العالم كدولة ديمقراطية. ومع ذلك، فإن الشعب الإيراني والعديد من نشطاء حقوق الإنسان الدوليين يعرفون أنها في الواقع دكتاتورية غير إنسانية ويجب الإطاحة بها.

عقوبة الإعدام

يحتفظ النظام الإيراني باستمرار بالرقم القياسي العالمي في عدد عمليات الإعدام، فمنذ عام 1981، تم إعدام حوالي 120 ألف معارض من قبل النظام الحاكم.

وفي صيف عام 1988 وحده، تم إعدام 30 ألف سجين سياسي بشكل تعسفي في غضون أشهر. وكان معظمهم ينتمون إلى جماعة المعارضة الرئيسية، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وجميعهم حصلوا على أحكام نهائية بالسجن كانوا يقضونها وقت الإعدام.

ويشكل ضحايا المذبحة أكثر من سدس ما يقرب من 120 ألف «شهيد» حددتهم منظمة مجاهدي خلق على مدى العقود الأربعة الماضية. وقد نشرت المنظمة تفاصيل سيرة ذاتية للعديد من هؤلاء الأفراد، لكن القمع الحكومي جعل من الصعب الحصول على معلومات حول جرائم النظام. إن مجرد البحث

مجرمي مجزرة عام 1988

في الأمر يمكن أن يعرض الإيرانيين لعقوبات قاسية.

إن تنفيذ إيران لعقوبة الإعدام بشكل عرضي أمر مثير للسخرية، بالنظر إلى القائمة الصارمة والطويلة من الجرائم التي تؤدي إلى السجن. ومن بين أكثر من 450 عملية إعدام نُفذت في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2017، زُعم أن العديد من الضحايا كانوا من مدمني المخدرات ومتعاطي المخدرات. وفي حين تعمل الدول المتقدمة الأخرى على تشجيع برامج علاج متعاطي المخدرات ومبادرات إعادة التأهيل التي تديرها الدولة، فإن إيران تختار قتل مواطنيها الذين تتهمهم بالوقوع ضحية لتعاطي المخدرات، بغض النظر عن الظروف المخففة. وفي الوقت نفسه، يدير حرس الملالي جزءًا كبيرًا من تهريب المخدرات في إيران، مما يحقق أرباحًا ضخمة يستخدمها حرس الملالي بعد ذلك في أنشطته والإرهاب خارج الحدود الإقليمية.

إن الغالبية العظمى من عمليات الإعدام في إيران تتعارض مع المعايير المعترف بها دوليًا، مثل افتراض البراءة، والوصول إلى المحامين، والمحاكمات في محكمة علنية. وحتى بين أولئك الذين ترتبط أحكام الإعدام الصادرة بحقهم بتهم ترقى إلى المعايير الدولية للجرائم «الأشد خطورة»، فإن العديد منهم يُدانون ويُحكم عليهم فقط بعد إجبارهم على تقديم اعترافات كاذبة تحت وطأة التعذيب الوحشي.

وكما أكد محققون سابقون للأمم المتحدة بشأن سجل حقوق الإنسان في إيران، فقد تم إعدام العديد من المعارضين بحجة ارتكاب جرائم مثل تهريب المخدرات. بالطبع، لم يتردد النظام أبدًا في إعدام معارضيه، بشكل جماعي أحيانًا، بتهم تتعلق بالأمن، سواء كانوا نشطاء في حركة المعارضة الرئيسية، أو مجاهدي خلق، أو الأقليات العرقية المعارضة، مثل الكُرد أو البلوش أو الأحوازيين العرب. ولا يتم إنقاذ أتباع الديانات الأخرى أيضًا. كما صدرت أحكام بالإعدام على العشرات من السنة والمسيحيين والبهائيين والدراويش وغيرهم. وخلافًا لما يسمى ميثاق حقوق المواطن

جانب من مظاهرات منددة بتنفيذ أحكام بالاعدام في إيران

الذي أصدره النظام، ليس للإيرانيين الحق في الحياة.

السن الرسمي الحالي الذي يجوز فيه الإعدام هو تسع سنوات قمرية للفتاة، و15 سنة قمرية للصبي. إن فكرة إعدام فتاة تبلغ من العمر 9 سنوات أو طفل يبلغ من العمر 15 عامًا تتعارض مع كل المعايير الدولية والقواعد الأخلاقية المعروفة في العالم الحر، ولكنها وفقًا لقانون النظام الإيراني لها ما يبررها.

وفي أغلب الحالات، يُحتجز المخالفون الأحداث في السجن ولكن لا يتم إعدامهم إلا بعد بلوغهم سن الثامنة عشرة. ولا شك أن هذه الممارسة تم تنفيذها كجزء من الجهود الرامية إلى صد الانتقادات الدولية دون وقف فعلي لأي من انتهاكات النظام. وتحقيقًا لهذه الغاية نفسها، أعلنت السلطة القضائية علنًا عن إعادة النظر في بعض قضايا الإعدام المتعلقة بالأحداث الجانحين وغيرهم من الأشخاص الذين أصبحوا موضوعًا لاستثنافات دولية. ولكن في كل حالة تقريباً في السنوات الأخيرة، تم تأييد عقوبة الإعدام عند الاستئناف، وتم تنفيذها عندما توقفت التغطية الإخبارية العالمية.

إن التنفيذ النهائي لهذه الأحكام هو شهادة على ازدراء النظام لـ «اختراق» الأجنبي إلى مسائل مثل حقوق الإنسان المحلية. وظهر مثال جديد بارز لهذه الظاهرة في 12 سبتمبر/أيلول 2020، عندما قام القضاء الإيراني بإعدام الناشط وبطل المصارعة نويد أفكاري البالغ من العمر 27 عامًا. تم تناول قضيته من قبل أفراد وجماعات، بما في ذلك منظمة العفو الدولية والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بعد أن ورد أن أفكاري اتُهم زورًا بالقتل، ثم تم تعذيبه لانتزاع اعتراف كاذب.

وقضية أفكاري ليست سوى واحدة من الأمثلة العديدة على هذا النوع من الإكراه.

وفي تقريره السنوي لعام 2023 قال مرصد حقوق الإنسان في إيران: بلغ عدد عمليات الإعدام في إيران 850 شخصًا في عام 2023. وهذا يشير إلى اتجاه مقلق يتمثل في ارتفاع معدلات الإعدام في البلد. يحدث هذا في الوقت الذي نفذ فيه النظام الإيراني 578 عملية إعدام في العام الماضي، وزاد القضاء الإيراني من تنفيذ أحكام الإعدام بنسبة 45٪ في عام واحد فقط.

وأكد المرصد أن نظام الملالي أعدم 18 شخصًا من السجناء السياسيين على الأقل في عام 2023.

أعدم جلادو خامنئي 17 سجينًا بين 28 و31 يناير/كانون الثاني 2024. عدد عمليات الإعدام المسجلة في يناير/كانون الثاني 2024 هو 83 سجينًا.

وفي 31 كانون الثاني/يناير2024، أعدم نظام الملالي سجينة تدعى زهراء نظريان في سبزوار وسجينين مهدي أذريون وحسين حبيبي في أورميه، وفي 30 يناير/كانون الثاني، أعدم جلادو النظام سجينين يدعيان إسماعيل جبه وبيام في كرج. في 29 يناير/كانون الثاني، بالإضافة إلى 4 سجناء تم الإعلان عن إعدامهم سابقا، تم إعدام جواد عجميان ومحمد حسن جعفري ومحمد حسين إسماعيلي في كرج وعلي رجبيان في سجن قزل حصار. وفي 28 يناير/كانون الثاني2024، أعدموا 4 سجناء آخرين في سجني بيرجند وقزل حصار.

وأكد بيان صادر عن منظمة العفو الدولية محتوى التقارير السابقة التي خلصت إلى تنفيذ أكثر من 250 عملية إعدام في جميع أنحاء إيران في النصف الأول من عام 2022 فقط. تم إعدام السجناء في وقت واحد كجزء من فورة مستمرة.

أكدت حملات القمع وما أعقبها أن نظام الملالي لا يزال أحد أكثر منتهكي حقوق الإنسان في العالم

مذبحة عام 1988... جريمة ضد الإنسانية

تم تنفيذ المذبحة بناءً على فتوى أصدرها المرشد الأعلى للنظام آنذاك موسوي الخميني، في 26 يوليو/تموز. ونشرت منظمة مجاهدي خلق أكثر من 5000 اسم من الذين تم إعدامهم. مواقع المقابر الجماعية لمن أُعدموا معروفة في 36 مدينة إيرانية، لكن النظام يواصل إخفاء الأدلة أو تدميرها. وهذا يؤكد مدى إلحاح النداءات التي أصدرتها منظمة العفو الدولية ومنظمة مجاهدي خلق نفسها في السنوات الأخيرة فيما يتعلق باحتمال إجراء تحقيق مناسب بقيادة الأمم المتحدة في هذه الجريمة التي أفلتت من العقاب.

ولم يعترف النظام رسميًا أبدًا بهذه الإعدامات ولم يقدم أي معلومات حول عدد السجناء الذين قُتلوا، على الرغم من أن بعض مسؤوليه أعربوا في السنوات الأخيرة عن «فخرهم» بتنفيذ «أوامر الله» ضد مجاهدي خلق.

وكان غالبية الذين أُعدموا إما يقضون أحكامًا بالسجن بسبب أنشطتهم السياسية أو أنهوا بالفعل مدة عقوبتهم ولكنهم ما زالوا محتجزين في السجن. وكان بعضهم قد سُجن وأُطلق سراحه من قبل، لكن أعيد اعتقاله وإعدامه خلال المجزرة. بدأت موجة مذبحة السجناء السياسيين في أواخر يوليو/تموز واستمرت بلا هوادة لعدة أشهر. بحلول الوقت الذي انتهت فيه الحرب في خريف عام 1988، تم إعدام حوالي 30 ألف سجين سياسي، الغالبية العظمى منهم من نشطاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

وفي فتواه سيئة السمعة، أصدر موسوي الخميني مرسومًا يقول: «كل من يستمر في أي مرحلة في الانتماء إلى المنافقين (المصطلح المهين الذي يستخدمه النظام لوصف منظمة مجاهدي خلق) يجب إعدامه. إبادة أعداء الإسلام على الفور أولئك الموجودون في السجون في جميع أنحاء البلاد والثابتون في دعمهم لمنظمة مجاهدي خلق يشنون حربًا على الله ومحكوم عليهم بالإعدام، ومن السذاجة إظهار الرحمة لأولئك الذين يشنون حربًا على الله».

وكلف الخميني لجنة أطلق عليها اسم «لجنة الموت» لهذه المهمة. وتألفت من ثلاثة أفراد: ممثل عن وزارة المخابرات، وقاضي شرعي، ومدع عام. القرار النهائي كان بيد مسؤول وزارة الاستخبارات. استمرت محاكمات اللجنة عمومًا بضع دقائق فقط، ولم تكن في العادة أكثر من جلسة استجواب. وتركزت الأسئلة حول ما إذا كان السجين لا يزال لديه أي ولاء لمنظمة مجاهدي خلق، التي يشكل المنتسبون إليها أكثر من 90 بالمئة من السجناء الذين تم تقديمهم أمام «لجنة الموت».

إذا كان السجناء غير راغبين في التعاون مع النظام ضد مجاهدي خلق، كان يُنظر إلى ذلك على أنه علامة على التعاطف مع المنظمة، وكان الحكم هو الإعدام الفوري. وكانت مهمة لجنة الموت هي تحديد ما إذا كان السجين يسمى «عدو الله» أم لا. في حالة سجناء مجاهدي خلق، غالبًا ما يتم اتخاذ هذا القرار بعد سؤال واحد فقط حول انتمائهم السياسي. تم إرسال أولئك الذين عرفوا أنفسهم على أنهم «مجاهدون» بدلًا من المصطلح المهين المفضل لدى النظام «المنافقين» إلى المشنقة.

قطع أصابع أحد السجناء بتهمة السرقة

نما السجل الرسمي للاستجواب والتعذيب والعقوبات خارج نطاق القضاء بشكل كبير في سبتمبر/أيلول 2020، مع إصدار تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية بعنوان «دوس الإنسانية: الاعتقالات الجماعية والاختفاءات والتعذيب

إيران الأكثر تنفيذا لحكم الإعدام خلال عام 2022

احتجاجات في لندن ضد احكام الإعدام في إيران

منذ احتجاجات نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في إيران». جميع التقرير إفادات شخصية وأقوال شهود عيان بشأن «الضرب، والجلد، والصدمات الكهربائية، والأوضاع المجهدة، والإعدامات الوهمية، والإيهام بالغرق، والعنف الجنسي، والإكراه على استخدام المواد الكيميائية، والحرمان من الرعاية الطبية»، وكلها موجهة ضد المشاركين المعتقلين في انتفاضة نوفمبر/تشرين الثاني.

وعلى الرغم من أن التعذيب هو الأكثر شيوعًا بين نشطاء المعارضة، فقد تعرض له أيضًا عدد كبير من السجناء الآخرين، وتوفي بعضهم نتيجة لذلك. في عام 2018، توفي 13 شخصًا تحت التعذيب بعد اعتقالهم على خلفية الاحتجاجات في أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018. وادعى المسؤولون أن بعضهم انتحر، لكن عائلات الضحايا شككت في هذه التأكيدات.

وعلى مدى ما يقرب من أربعة عقود، أدلى العشرات من السجناء السياسيين السابقين بشهاداتهم أمام الهيئات الدولية، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة، حول هذا الموضوع. وتقف أعداد كبيرة من الشهادات الشخصية في إفاداتهم الخطية كدليل على استخدام أقسى أنواع التعذيب ضد عشرات الآلاف من السجناء في إيران.

من الممارسات الشائعة في النظام الإيراني معاقبة الأشخاص بالجلد، غالبًا في الأماكن العامة، بتهم مثل السرقة، وحضور الاحتجاجات السلمية أو التجمعات الثقافية، وإقامة علاقات خارج نطاق الزواج، وحضور الحفلات المختلطة بين الجنسين. قد يتعرض المواطن أيضًا للجلد بسبب جرائم مثل الإفطار في الأماكن العامة خلال شهر رمضان، أو الوصول إلى المواقع أو منصات التواصل الاجتماعي «المحظورة»، أو نشر أي شيء يعتبر أخبارًا «كاذبة»، وانتقاد المسؤولين الحكوميين.

حرية التعبير

السلطات الإيرانية تسحق جميع المحاولات الرامية إلى حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ويشير القمع السريع والعنيف للاحتجاجات وعدد الوفيات في الحجز إلى مدى تدهور حرية التجمع والتعبير.

قوبلت الاحتجاجات التي اندلعت في كل محافظة إيرانية تقريبًا منذ أواخر ديسمبر/كانون الأول 2017 برد فعل الدولة الذي تميز بقسوته وتجاهله للقانون.

وبحسب تقارير من داخل إيران ومن داخل النظام، فإن عدد معتقلي احتجاجات 2018 بلغ ما لا يقل عن 8000 مع نهاية أسبوعها الثاني. وحُرم المعتقلون من الحصول على التمثيل القانوني، وهُددوا بتهم أكثر خطورة إذا طلبوا محاميًا. وكان عدد المعتقلين في انتفاضة نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أكبر من ذلك، حيث وصل إلى 12 ألف شخص على الأقل. قُتل العديد من السجناء تحت التعذيب أثناء الاحتجاز.

قمع وسائل الإعلام

يتعرض الصحافيون، مثل النساء والأقليات العرقية أو الدينية، لخطر القمع من قبل سلطات النظام. وإذا تعارضت الحقائق والآراء التي ينشرونها مع الرواية الرسمية للنظام، فإن الصحفيين والمدونين ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي يواجهون خطر الاعتقال وحتى الإعدام.

وحتى المواطنون العاديون يواجهون الانتقام بسبب استخدام منصات غير قانونية مثل فيسبوك أو تويتر لبث أفكار غير تقليدية. ومن الطبيعي أن لا يتسامح النظام مع الصحفيين الذين ينشرون بيانات أو قصصًا ترسمه في ضوء غير ممتع. يمكن للنظام إغلاق أي صحيفة أو مجلة أو موقع إلكتروني أو حساب على وسائل التواصل الاجتماعي يعتبره مسؤولًا عن الدعوة إلى الاحتجاجات السلمية أو الأفكار المثيرة للفكر.

ويسيطر النظام الإيراني، بشكل مباشر

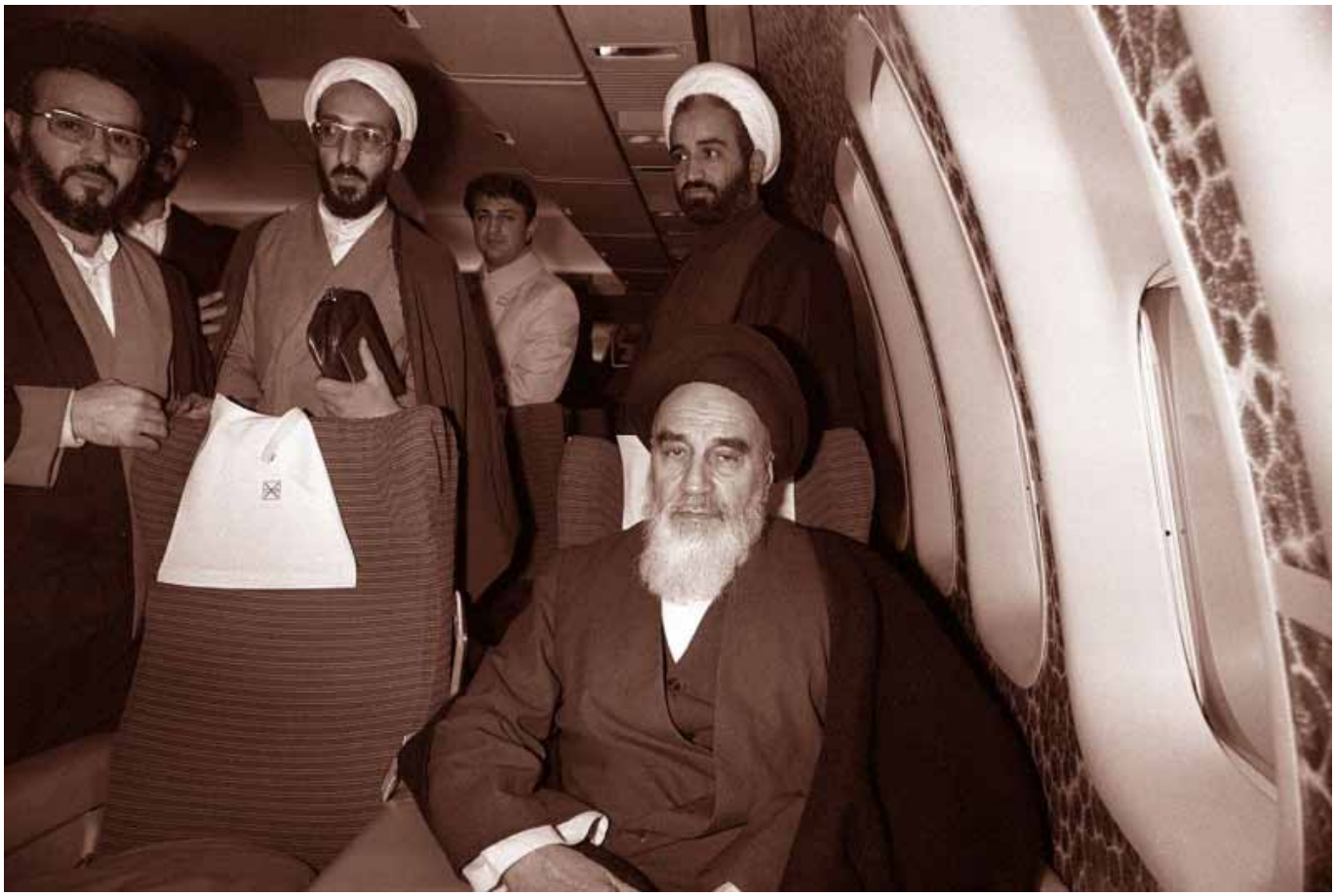

فتاوى الخميني لا يزال صداها يتردد إلى اليوم

وغير مباشر، على كل برنامج تلفزيوني ومقالة في مجلة وبث إخباري ويوقع عليها. تعتبر الرقابة على جميع أشكال وسائل الإعلام والتشويش على القنوات التلفزيونية الفضائية الأجنبية من الممارسات الشائعة. لقد تم حظر فيسبوك وتويتر ويوتيوب لسنوات.

حرية الدين

يعد النظام الإيراني من بين أكبر منتهكي حقوق الأقليات الدينية. ولا تزال الهجمات المنهجية واسعة النطاق تُشن ضد الأقليات الدينية.

يواصل النظام الإيراني مضايقة المسيحيين واستجوابهم واعتقالهم. وقد اتُهم العديد منهم بتهم زائفة تتعلق بالأمن، مثل «العمل ضد الأمن القومي»، وحُكم على بعضهم بالسجن لمدة 10 سنوات أو أكثر.

لقد تم القبض على أتباع أهل الحق أو اليارسانية بأعداد كبيرة، ثم تعرضوا للمعاملة الوحشية والسجن. ولطالما اشتكت الطوائف الدينية الإسلامية الصوفية من مضايقات حكام إيران الشيعة، الذين يعتبرونهم زنادقة. ويتعرض البهائيون في إيران للاضطهاد الشديد، وكثيراً ما يُحرمون من حقوق المواطن الأساسية، مثل الحصول على التعليم والعمل.

المرأة

إن حرمان المرأة من الحقوق الأساسية يؤثر على جميع جوانب الحياة العامة والخاصة في إيران. إذا دخلت امرأة إلى مكان عام دون حجاب، أو غطاء «مناسب»، فإن الجلد هو نتيجة محتملة. واعتماداً على «خطورة» «الجريمة»، فقد تتلقى عدة جلدات أو عشرات الجلدات.

يمكن إيقاف المرأة أثناء القيادة أو المشي إذا رأى العميل الحكومي أن حجابها لا يغطيها بشكل صحيح. يمكن أن يؤدي هذا إلى غرامات أو احتجاز، لكن المضايقات العامة هي شكل من أشكال العقاب في حد ذاتها. كما يهدد بإثارة يقظة عامة مثيرة للقلق من هذا القبيل، والتي تجلت في هجمات حمضية متفرقة على النساء في جميع أنحاء مدينة أصفهان في عام 2014. وبحسب ما ورد كان المهاجمون مرتبطين بقوة الباسيج شبه العسكرية، وقد أعمت هجماتهم بعض النساء اللاتي لم تكن رؤوسهن مغطاة بشكل «غير لائق».

ورغم أن النظام لم يعلن رسميًا عن هذه الأفعال، إلا أن المسؤولين لم يفعلوا شيئًا لإجراء تحقيق جدي في الاعتداءات الوحشية، ولم يتم القبض على أي شخص أو محاكمته. وقد أقنع هذا الجمهور أيضًا بأن الحكومة وافقت على الهجمات.

تتعرض النساء في إيران للاضطهاد بشكل منهجي. تم إعدام أكثر من 4300 شخص في إيران في عهد حسن روحاني. ومن بينهم 110 امرأة.

تتمتع المرأة الإيرانية بتمثيل ضئيل في الحكومة، وهي مواطنة من الدرجة الثانية، وبموجب القانون القانوني الحالي، ليس لديها أمل في تحسين وضعها. ويتعرضن لتمييز تافه مثل منعهن من حضور المباريات الرياضية الرسمية، ومنعهن من ممارسة الرياضة ما لم يرتدين الحجاب الكامل.

ترسم هذه المعاملة السيئة صورة حية للصفات التي تجبر المرأة على تبنيها: الخضوع والصمت والطاعة. ومع ذلك، تتمتع النساء في إيران بالمرونة، والعديد منهن قاومن.

ضحايا مجزرة 1988

الأقليات الإثنية

تعرضت الأقليات العرقية، بما في ذلك الكُرد والبلوش والأذريون واللور والعرب، للقمع لسنوات على يد السلطات الإيرانية.

وتم اعتقال مئات الأشخاص في جميع أنحاء الأحواز العربية المحتلة في عام 2018 وسط احتجاجات ضد سياسات النظام التمييزية، فضلاً عن نقص المياه والكهرباء والفقر. كما تم استهداف نشطاء حقوق الأقلية التركية الأذربيجانية.

يبلغ عدد أقلية البلوش في إيران ما يقرب من الأربعة ملايين نسمة، ويتمركزون بشكل رئيسي في منطقة سيستان وبلوشستان الجنوبية الشرقية. ويعتقد نشطاء حقوق الإنسان البلوش أن أكثر من 100 شخص، بما في ذلك المارة الأبرياء، يقتلون كل عام في العمليات الحكومية التي تستهدف سكان المنطقة المنكوبة بالفقر الذين يقومون بتهريب زيت الغاز لتغطية نفقاتهم. ولا تتحمل قوات الأمن المسؤولية عن جرائم القتل.

وبالمثل، واصل حرس الملالي وقوات النظام الأخرى الهجوم بشكل غير قانوني وفتح النار على العشرات من الرجال الكُرد العزل المعروفين باسم كولبر (الحمالين) الذين يحملون عبوات ضخمة من البضائع على ظهورهم ويعبرون الحدود سيرًا على الأقدام لتزويد العملاء بالبضائع المتوفرة في إيران.

وأفادت وسائل إعلام تدافع عن حقوق الإنسان مقتل أو إصابة ما لا يقل عن 50 عتالا مضطهدًا في كردستان الإيرانية في يناير/كانون الثاني 2024.

كما قتل ستة عتالين وجرح 44 آخرون على حدود محافظتي كردستان وكرمانشاه مع العراق.

وكان ستة من الجرحى من المصابين كانوا عتالين صغارًا، تعرضوا لنيران مباشرة من قبل قوات الحدود التابعة للنظام.

ووفقًا للتقرير، تم استهداف ما مجموعه 46 من القتلى والجرحى ب «النيران المباشرة» من قبل قوات أمن الملالي، وتعرض اثنان «لإلقاء الحجارة» من قبل عناصر نظام الملالي القمعيين، وتعرض واحد للضرب والإصابة، وسقط عتال من جبل.

وبحسب وكالة أنباء كردستان، لقي 299 عتالًا مصرعهم في عام 2023 في المناطق الحدودية لمحافظات أذربيجان الغربية وكردستان وكرمانشاه، نتيجة إطلاق النار المباشر على عناصر مسلحين من نظام الملالي (261 شخصًا)، وإصابتهم بالألغام والانهيارات الجليدية والصقيع والسقوط من جبل، وإصابة 267 عتالًا.

> ظروف السجن مروعة حيث يُحرم العديد من السجناء السياسيين من الرعاية الطبية المناسبة ويُجبرون على تحمل أحكام طويلة الأمد بتهم ملفقة

كيف ساهم نظام الملالي في تفاقم أزمات الشعب الحياتية؟

الفقر والفساد في إيران

الفساد المستشري في إيران

يوسف شرف الدين

واجهت إيران، وهي دولة ذات تاريخ غني وثقافة متنوعة وكمية هائلة من المواد الخام العالمية المودعة، العديد من التحديات الخطيرة في العقود الأربعة الماضية، اندلع جدل حاد حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يواجهها الملالي الحاكمون، وأزمات المياه، والأحواض، وهبوط الأراضي، والعديد من العروض الأخرى.

ومن بين هذه التحديات، يمثل الفقر قضية مهمة، وهو ليس نتيجة مباشرة لسوء إدارة ثروات البلاد فحسب، بل أيضًا لأن الحكومة نفسها تدير الفقر للانتشار بين شرائح أكبر من المجتمع. وعلى هذا النحو، يكافح جزء كبير من سكان إيران لتغطية نفقاتهم. ويقابل الزيادة المستمرة في معدل الفقر تفاقم عدم المساواة بين الناس.

وكما قال حسين راغفر، وهو خبير اقتصادي تابع للدولة، لصحيفة اعتماد اليومية التي تديرها الدولة، فإن «نسبة الإيرانيين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق لا تقل عن 50%. وهذا يعني أن هؤلاء الناس محرومون من الحد الأدنى من مستوى المعيشة».

الفقر هو حالة أو حالة يفتقر فيها الفرد إلى الموارد المالية والضروريات اللازمة لمستوى معين من المعيشة. الفقر يعني أن الشخص لا يجني ما يكفي من المال من وظيفته لتلبية احتياجاته الأساسية. قد لا يكون لدى الأشخاص

> حسين راغفر: نسبة الإيرانيين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق لا تقل عن 50%

تزايد معدلات الفقر في إيران لا يشغل ملالي طهران

والأسر الفقيرة مكان لائق للعيش فيه، أو الحصول على المياه النظيفة، أو الغذاء الصحي، أو الرعاية الطبية. منذ الثورة الصناعية، انخفض الفقر في البلدان الغنية. ومع ارتفاع الإنتاج، انخفضت الأسعار، وأصبحت السلع في متناول الجميع وفي متناول الكثيرين.

وفي الوقت نفسه، أدت الابتكارات في مجال الزراعة إلى زيادة إنتاج المحاصيل وإنتاج الغذاء. ومع ذلك، فإن العديد من الأفراد في جميع أنحاء العالم يكافحون من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية. ذكر البنك الدولي أن ما يقرب من 10% من سكان العالم، أي 711 مليون شخص، يعيشون في فقر مدقع في عام 2021. وهذا يعني أنه يتعين عليهم العيش على أقل من 1.90 دولار في اليوم.

الفقر قضية معقدة ولا يتم تحديدها من خلال المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل يشمل أيضًا أبعادًا مختلفة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية. ولذلك، فإن حلول مشكلة الفقر لا يمكن أن تستند حصرًا إلى السياسات الاقتصادية، بل تتطلب مجموعة شاملة من التدابير الشاملة والمنسقة بشكل جيد. والواقع أن هذا هو الأساس المنطقي الذي تقوم عليه الاستراتيجيات الشاملة للحد من الفقر.

في إيران، للفقر أسباب عميقة الجذور، بعضها نتيجة لعوامل تاريخية، وسوء الإدارة الاقتصادية، وتصرفات نظام الملالي الحاكم.

أدت العدالة والمساواة الموعودة على نطاق واسع في نتائج الثورة المناهضة للملكية عام 1979 إلى التضخم، وعدم المساواة في الدخل، والحرب، والبطالة، وزيادة الفقر. وانزلق الكثير من السكان إلى الفقر. وبحسب التقارير الرسمية، يعيش 80% من الشعب الإيراني تحت خط الفقر. والأطفال في المناطق الريفية هم الأكثر تأثراً بهذه المشكلة.

كما أدت العديد من الصدمات الخارجية والعقوبات الدولية إلى تسريع انتشار الفقر، لكن العامل الرئيسي المؤثر هو سياسات النظام. ومن آثار الفقر على الشعب الإيراني سوء التغذية، وخاصة بين الأطفال.

والآن بعد أن تم تعريف الفقر، يجب أيضًا توضيح خط الفقر (العتبة) الذي يحدد الحد الأدنى من الدخل المطلوب لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملبس والمأوى (الإيجار) والكهرباء والمياه والوقود والنقل والتعليم والصحة وغيرها. وهكذا دواليك.

بشكل عام، يستخدم مصطلح الأسرة للإشارة إلى أسرة مكونة من أربعة أشخاص، وقد تم تحديد الحد الأدنى من الدخل المطلوب لهذه الأسرة المكونة من أربعة أفراد لتلبية احتياجاتها الأساسية على أنه «خط الفقر».

على الرغم من وجود معايير مختلفة لتحديد السلع والخدمات الأساسية والكميات المطلوبة منها، إلا أن المؤسسات المختلفة في العديد من البلدان تحسب خط الفقر بشكل مختلف. وفقًا للإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة والتعليم الطبي، يعاني حوالي 16% من الأطفال دون سن السادسة من سوء التغذية في إيران، ويواجه 800 ألف طفل في سنوات نموهم نقصًا في الطاقة والبروتين.

وتشير الإحصائيات أيضًا إلى أن 11% من الأطفال في إيران يعانون من نقص الوزن و5% يعانون من سوء التغذية الحاد.

وفقًا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، انخفض إنتاج واستيراد منتجات الألبان في إيران بشكل ملحوظ في السنوات الماضية. وفي المقابل، نمت صادرات الألبان بنسبة 42% لتصل إلى 1.58 مليون طن، مما يشير إلى انخفاض حاد في الاستهلاك المحلي للألبان. تعود الحالات المذكورة أعلاه إلى العوامل التي سيتم شرحها لاحقًا.

سوء الإدارة الاقتصادية

أحد الأسباب الرئيسية للفقر في إيران هو سوء إدارة اقتصاد البلاد. لقد تم وصف نموذج الحكم في إيران على نطاق واسع بأنه نموذج يتسم بالفساد والمحسوبية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة.

ظلت إيران راكدة على مؤشر مدركات الفساد عند الحد الأدنى التاريخي البالغ 25 على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يوضح هذه النقطة.

وكانت التوترات في البلاد تتصاعد نتيجة للأزمة الاقتصادية، والمظالم المتعلقة بالفساد، وليس بسبب تأثير العقوبات الدولية. على الرغم من امتلاك إيران لاحتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، إلا أنها كافحت من أجل إنشاء اقتصاد مستدام ومتنوع.

كان السبب الأساسي للاحتجاجات في السنوات القليلة الماضية هو تدهور الظروف المعيشية، وانعدام الحرية، وفساد الحكومة، مما أدى إلى زيادة الرسائل الضخمة المناهضة للحكومة. وفي بلد يعاني من القمع الجماعي، والانتخابات الصورية، والفساد الواضح وسوء الإدارة الاقتصادية، تحكم الثيوقراطية في إيران بكل ما تبقى من القوة الغاشمة.

غالبًا ما اتسمت سياسات نظام الملالي بالفساد، وسوء تخصيص الموارد، وعدم كفاية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

اعتبارًا من أوائل عام 2022، كان أكثر من 30% من الأسر الإيرانية تعيش تحت خط الفقر، وتكشف تقارير أخرى عن أرقام أكثر إثارة للقلق. ومع ذلك، فإن واقع الحياة في بلد تضرر من العقوبات المدمرة والإهمال الحكومي لا يزال غير مشمول بالكامل في هذه الإحصاءات، لأن الأشخاص الذين لا يعتبرون رسميًا يعيشون في فقر يستمرون أيضًا في النضال من أجل التكيف مع وتيرة التضخم السريعة والعثور عليها ومن الصعب تلبية احتياجاتهم.

الافتقار إلى الإصلاحات الاقتصادية

إيران واقعة في قبضة حقبة غير مسبوقة من التضخم المرتفع. كان عام 2022 هو العام الرابع على التوالي الذي يبلغ فيه التضخم السنوي أعلى من 30%، مما يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية لسكانها وتفاقم الفقر. وحتى الآن، لم تسفر إصلاحات الدعم الحكومية الأخيرة عن النتائج المرجوة أيضًا، كما يعمل العجز المتزايد في الميزانية على توليد المزيد من الدوافع التضخمية.

ومن المؤكد أن إحجام الحكومة عن تنفيذ إصلاحات اقتصادية ذات معنى أدى إلى تفاقم أزمة الفقر. بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه، هناك عامل آخر يتمثل في الطبيعة الصارمة للاقتصاد الإيراني، الذي يتميز بهيمنة الحرس الثوري الإيراني، وسيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية، والافتقار إلى السياسات الموجهة نحو السوق، مما أعاق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ومن شأن غياب الإصلاحات الهيكلية الهادفة أن يكون له آثار عميقة على الاقتصاد أيضا. ومن المرجح أن يرتفع معدل التضخم والبطالة، وأن يتراجع النمو الاقتصادي، وأن تنخفض قيمة الريال بشكل أكبر.

بسبب سلوك المقربين من الحكومة، واجهت البلاد مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أجبرت الدولة على التفكير في تكتيكات قمعية خطيرة من أجل تجنب احتمال حدوث ثورة أخرى.

لأكثر من أربعة عقود، ساعدت سياسات الرعاية الاجتماعية التي ينتهجها نظام الملالي في تفسير ضعفه، وفعالية وديناميكيات علاقاته بين الدولة والمجتمع، وتغيراته واستمراريته، وشموليته وحصريته.

وفي حين أنشأت إيران مجموعة من برامج الرعاية الاجتماعية، فإن هذه المبادرات غالبًا ما تعاني من عدم الكفاءة وسوء الإدارة والفساد. وبالتالي، فإنهم يفشلون في تقديم الدعم الكافي للسكان الفقراء.

تسونامي الفقر في إيران

زيادة الإنفاق العسكري للنظام الإيراني بنسبة 30٪

دور نظام الملالي في إفقار الشعب

وفقًا للأرقام الرسمية، كان حوالي 60 مليون شخص، أو 75٪ من سكان البلاد، يعيشون تحت خط الفقر في مارس/آذار 2022. وذكر تقرير لوزارة التعاونيات والعمل والرعاية الاجتماعية في عام 2019 أن 26 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في إيران. .

وفقًا لتقرير حديث صادر عن المركز الإحصائي الإيراني ومقره طهران، وصل معدل التضخم في البلاد إلى مستوى قياسي بلغ 51.3% في يناير/كانون الثاني. إن تجاهل مشكلة التضخم وعدم المساواة يضر بفهمنا لديناميكيات الفقر، والتفاوت في الدخل، وفعالية السياسات المالية.

ولعبت الحكومة الإيرانية، بقيادة نظام الملالي، دورًا مهمًا في تفاقم أزمة الفقر في البلاد بسبب سياساتها الاقتصادية غير الواقعية والتضخم والعجز الضخم في الميزانية.

تحويل الموارد

زادت إيران إنفاقها العسكري بنسبة 11 في المائة، مما يجعلها في المرتبة 14 من حيث الإنفاق العسكري في عام 2021. وهذه هي المرة الأولى منذ 20 عامًا التي تصنف فيها إيران من بين أكبر 15 منفقًا عسكريًا. يخصص النظام الإيراني جزءًا كبيرًا من موارده لتعزيز قدراته العسكرية وتمويل مجموعات الوكلاء الإقليمية، وتحويل الموارد بعيدًا عن البرامج الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وتأتي هذه النفقات على حساب تلبية احتياجات السكان الفقراء.

> أدت العديد من الصدمات الخارجية والعقوبات الدولية إلى تسريع انتشار الفقر لكن العامل الرئيس المؤثر هو سياسات النظام الحاكم

قمع المعارضين

ترتكب السلطات الإيرانية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولديها أكبر عدد من عمليات الإعدام للفرد في العالم، وتقيد بشدة حرية التجمع والتعبير.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، ردت قوات الأمن على الاحتجاجات واسعة النطاق الناجمة عن تدهور الاقتصاد، وقضايا الحقوق المدنية، وغيرها من المسائل الاجتماعية، باستخدام القوة المفرطة وغير القانونية، بما في ذلك القوة المميتة، واعتقلت آلاف المتظاهرين.

إن تكريس ثروة البلاد لقمع المعارضين السياسيين وحرية التعبير قد أعاق أي جهود

أطفال في أحد الأحياء الفقيرة في العاصمة طهران

لتحقيق تغييرات سياسية واقتصادية ذات معنى. غالبًا ما يواجه المواطنون الذين يجرؤون على التعبير عن مخاوفهم عواقب وخيمة، مما يزيد من إدامة الوضع الراهن.

الفساد

الفساد قضية معقدة وموجودة تقريبًا في كل دولة حول العالم بأشكال مختلفة وبدرجة معينة. ويشير عادة إلى إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية وتحويل الموارد العامة للاستخدام الخاص.

وعادة ما يتم ذلك خلف أبواب مغلقة ويصعب مراقبته أثناء حدوثه. تعد إيران من بين الدول الأكثر فسادًا في العالم، حيث تحتل المرتبة 150 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2021.

الفساد قضية منتشرة داخل الحكومة الإيرانية. وقد اتُهم مسؤولو النظام باختلاس الأموال العامة دون أي خجل. وقد أدى الفساد إلى سوء تخصيص ثروات البلاد ومواردها، مما أدى إلى حرمان الفئات الضعيفة من السكان من الخدمات الأساسية.

يعاني حوالي 16% من الأطفال دون سن السادسة من سوء التغذية .. ويواجه 800 ألف طفل في سنوات نموهم نقصًا في الطاقة والبروتين.. و11% يعانون من نقص الوزن و5% يعانون من سوء التغذية

سوء إدارة الشركات المملوكة للدولة

ابتليت الشركات المملوكة للدولة في إيران بالفساد واللصوصية وسوء الإدارة. غالبًا ما تُستخدم هذه الكيانات كأدوات للرعاية السياسية للحرس الثوري الإيراني والمؤسسات الدينية تحت مراقبة المرشد الأعلى ونخبة الملالي والبنوك والشركات بدلاً من استخدامها كأدوات للتنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى إهدار الموارد وضياع الفرص.

وتعد الجرائم المالية قضية منتشرة في إيران، حيث يعد الاحتيال الاقتصادي وسوء استخدام الأموال والاختلاس والتهرب الضريبي على نطاق واسع من أكثر أنواع الجرائم المالية شيوعًا في البلاد. وتضاعف عدد قضايا الفساد والاختلاس في البلاد ثلاث مرات في السنوات الأخيرة.

وتتعلق غالبية هذه الحالات إما بموظفين حكوميين أو أشخاص معينين في مناصب إدارية في الكيانات الاقتصادية التي تديرها الدولة، وهو ما يتجسد في وجود مؤسسات غير خاضعة للضريبة ومنظمات غامضة.

وتفيد التقارير أن هذه المؤسسات قامت

تضاعف عدد السكان تحت خط الفقر في إيران

إيران بين أسوأ دول العالم من حيث مؤشرات الحكم ومكافحة الفساد

بتحويل تريليونات الدولارات من الأموال العامة إلى الحسابات المصرفية للنخب السياسية وكبار الملالي وغيرهم من الشخصيات الحكومية البارزة.

انعدام الشفافية

الشفافية ضرورية لمحاسبة الحكومة، لكن نظام الملالي فشل باستمرار في هذا الصدد. ينتشر نظام قوي من المحسوبية السياسية والمحسوبية في جميع قطاعات الاقتصاد في إيران. ولذلك فقد أثر بشكل كبير على الشفافية. وكثيرًا ما يتم تبادل المدفوعات والرشاوى غير المنتظمة للحصول على خدمات أو تصاريح أو عقود عامة.

إن تشريح وتلخيص العوامل العديدة التي تؤدي إلى معاناة إيران الاقتصادية هو مهمة صعبة نظرا لانعدام الشفافية في المشهد الاقتصادي، فضلا عن التعقيد الاقتصادي ومجموعة العوامل التي أدت إلى الفقر المدقع في البلاد.

إن الافتقار إلى الشفافية يجعل من الصعب على المنظمات الدولية والمجتمع المدني تقييم سياسات الحكومة وتأثيرها على الفقر.

كتـــاب العـــدد

استعرض الكتاب حياة الخميني من إيران إلى النجف ثم إلى فرنسا، حيث الضاحية الباريسية «نوفل لوشاتو»، التي أقام بها الخميني ومرافقوه، لنحو شهرين، وفيها نُسجت القصة التي نقلت الخميني من رجل دين عادي، منح درجة آية الله من مراجع أكبر منه لسبب إنقاذه من حمن الإعدام، إلى آية الله العظمى والإمام ثم المرشد. يصعب فهم أن القصة نسجت نفسها بنفسها من دون كاتب سيناريو، يتابع أدوار قصته أو روايته، لكنها تظهر كأنها تَغيير طبيعي في الحكم، استحقه الخميني فرفع إلى عرش إيران، وبكل سهولة.

التحق إبراهيم يزدي، وهو أمريكي- إيراني، وعلى اتصال بالدوائر الأمريكية، ليرافق الخميني من بغداد إلى باريس، وقدم نفسه على أنه الناطق باسمه ومترجمه، ثم رافقه إلى إيران، ليصبح وزيرًا للخارجية لفترة وجيزة، لكنه، حسب الكتاب، كان الرابط مع المخابرات المركزية الأمريكية، أما الذين هيأوا الخميني بباريس فهو أبو الحسن بني صدر، الذي أصبح رئيسًا للجمهورية، ثم هرب من حكم الإعدام، وصادق قطب زادة الذي تولى حقيبة وزارة الخارجية، وبعدها حكم عليه بالإعدام، ونُفذ به (1982) بحجة التآمر على الثورة، وأخذ آية الله العظمى بهذه التهمة أيضًا، كان الاثنان يترجمان للخميني، وبوابة الفرنسيين إليه.

بعد وصوله إلى باريس وجد الخميني نفسه إمامًا، وتحت تصرفه الإعلام الغربي والأمريكي أيضًا، فقد كانت «البي بي سي الفارسية»، والتي تُذيع من لندن، تلفزيون الثورة بحقّ، مهمتها إذاعة بيانات ورسائل الخميني يومًا بيوم، مع تضخيم تفاصيل الثورة داخل إيران. أخذ يتقاطر على الخميني في نوفل لوشاتو الكبار من الصحافيين والإعلاميين والسياسيين، ممَن لم يسمع به قبل وجوده في الضاحية الباريسية. سهلت للخميني بضاحية نوفل لوشاتو كافة وسائل الاتصال الخارجي، من مدن خطوط هاتف وبريد خاص لإرسال أشرطته إلى طهران، وخطوط تلكس داخل البناء، حتى إن أحد الصحفيين أخبر وزارة الداخلية الفرنسية عن ذلك، فقيل له هذا لا يخصك، مع حراسة مشددة فرنسية، وكتابة المديح له في الصحف الفرنسية الكبيرة، مع مكان إقامة واسع جداً له ولمرافقيه.

حسب الكتاب أن السيناريو بدأ يُحاك منذ 1975 بعد أن تصلب شاه إيران في رفع أسعار البترول، وأخذ يعد العدة للاكتفاء الذاتي في الكثير من البضائع ومنها الأسلحة، وأخذ لا يعنى بالمصالح الأمريكية والأوروبية كالسابق، وبدأ يتحدث عن إيران عظمى قد تستغني عن القوة الغربية، إلى جانب أن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان لم يكن مرتاحًا لشاه إيران، لأمور بروتوكولية حدثت لأكثر من مرة، لكن هذا لم يكن المؤثر الأول، بقدر ما أن القضية أبعد من هذا بكثير.

إلى جانب ذلك أن اليسار الأوروبي على العموم، ينتصر لأي قوى تُخالف العهد الملكي الإيراني، حتى وجدوا في الخميني الرجل الثوري، الذي يستحق الدعم، ومثلما صارت البي بي سي البريطانية قناة للثورة أصبحت «الليموند» الفرنسية صحيفة الثورة، حيث تجري اللقاءات مع الخميني، والعراب كان إبراهيم زادة، الذي كانت له صلة بالأمريكان، ورافق الخميني من العراق إلى فرنسا، كذلك قام صادق قطب زادة وحسن بني صدر بدور المترجمين والعرابيين بين الفرنسيين والخميني.

إحصائيات

رضوى شريف

• عدد سكان إيران:

يقدر عدد سكان إيران بنهاية عام 2023 بحوالي 85 مليون نسمة.

• عدد الإيرانيين في الخارج:

تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 4 إلى 5 ملايين إيراني يعيشون خارج إيران.

• عمليات الإعدام في إيران:

تتمتع إيران بواحد من أعلى معدلات الإعدام في العالم. وبحسب تقرير منظمة العفو الدولية، فقد تم تسجيل ما لا يقل عن 253 حالة إعدام في إيران في عام 2022.

تشير موسوعة «ويكي بيديا» إلى أن عدد الأشخاص الذين تم إعدامهم في إيران من عام 1957 إلى عام 1999 يقدر بـ 44600 شخصًا.

• احتجاجات نوفمبر/تشرين الثاني 2019:

خلال احتجاجات نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في إيران، والتي بدأت بقرار الحكومة زيادة أسعار الوقود، قُتل 750 متظاهرًا واعتقلت قوات الأمن الآلاف.

• احتجاجات سبتمبر/أيلول 2022:

قُتل أكثر من 1500 شخص في الاحتجاجات التي بدأت في سبتمبر/أيلول 2022 إثر مقتل الفتاة الكردية مهسا أميني على يد دورية إرشاد.

• إحصائيات السجناء في إيران:

اعتبارًا من عام 2023، يوجد في إيران عدد كبير من السجناء، حيث يقدر أن ما بين 200 ألف إلى 300 ألف شخص مسجونين في السجون الإيرانية.

• معدل البطالة:

يتقلب معدل البطالة في إيران ولكنه كان مرتفعًا باستمرار في السنوات الأخيرة ويبلغ متوسطه حوالي 10-12٪.

• الميزانية النووية للنظام:

لم يتم الكشف علنًا عن الميزانية الدقيقة التي خصصها النظام لبرنامج إيران النووي. ومع ذلك، فمن المقدر أن يكون في حدود مليارات الدولارات سنويا.

في 8 مايو/آيار 2018، وصف أحمدي نجاد هذه التكلفة بأنها 30 مليار دولار.

نفقات النظام في سوريا ولبنان واليمن:

الدعم المالي الذي يقدمه النظام للمجموعات والميليشيات الوكيلة في سوريا ولبنان واليمن كبير جدًا. وتشير التقديرات إلى أن إيران تنفق مليارات الدولارات سنويًا لدعم هذه الجماعات.

• تكلفة إيران السنوية في سوريا:

تقدر تكلفة إيران السنوية في سوريا ما بين 1 و2 مليار دولار، وهي تغطي تكاليف مختلفة مثل الدعم العسكري وتوريد الأسلحة والمساعدات المالية للحكومة السورية.

• الدعم السنوي لحزب الله اللبناني:

تقدم إيران دعمًا ماليًا كبيرًا لحزب الله اللبناني، بتقديرات تتراوح بين مئات الملايين إلى أكثر من مليار دولار.

• ثروة خامنئي:

لم يتم الكشف عن ثروة خامنئي، زعيم إيران، علنًا. ومع ذلك، تشير التقارير والتقديرات المختلفة إلى أنه يسيطر على أصول تبلغ قيمتها 200 مليار دولار.

في أبريل/نيسان 2019، ذكرت السفارة الأمريكية في العراق أن ثروة خامنئي تبلغ 200 مليار دولار.

• معدل خط الفقر:

يختلف معدل خط الفقر في إيران حسب المصدر وطريقة الحساب. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن حوالي 20 إلى 30 بالمائة من سكان إيران يعيشون تحت خط الفقر.

وبحسب العديد من وكالات الأنباء وخبراء النظام، فإن المبلغ يتراوح بين 18 إلى 20 مليون تومان.

• الرواتب الأساسية للعمال:

تختلف الرواتب الأساسية للعمال في إيران باختلاف الصناعات والقطاعات. اعتبارًا من عام 2023، يبلغ متوسط الراتب الشهري للعامل في إيران حوالي 300 إلى 400 دولار.

ويوجد حاليًا 14 مليون عامل في إيران، ويبلغ عدد أسرهم حوالي 50 مليونًا.

• إحصائيات العمال الإيرانيين وأسرهم:

تمتلك إيران قوة عمل كبيرة ويعمل ملايين الأشخاص في قطاعات مختلفة. لا تتوفر بسهولة إحصاءات دقيقة عن العمال الإيرانيين وأسرهم.

• رواتب الموظفين الحكوميين في المتوسط:

يحصل الموظفون الحكوميون في إيران على رواتب تختلف حسب مناصبهم ومؤهلاتهم وخبراتهم. في المتوسط، يتقاضى موظفو الخدمة المدنية ما بين 400 إلى 800 دولار شهريًا.

في الذكرى 45 للثورة

متى تنتصر شعوب إيران الثائرة ضد الملالي؟

الجاري الذكرى 45 لانتصار ما يعرف بالثورة (الإسلامية) التي قادها موسوي الخميني عام 1979

محسن عوض الله

■■ أحيت إيران في الحادي عشر من فبراير/شباط الجاري الذكرى 45 لانتصار ما يعرف بالثورة (الإسلامية) التي قادها موسوي الخميني عام 1979 وأطاحت بنظام الشاه وأسست للجمهورية الإيرانية وفق نظام ولاية الفقيه.

ورغم مرور 45 عامًا على الثورة إلا أن الغضب الشعبي مازال حاضرًا في إيران، ووثقت وسائل إعلام مظاهرات مناوئة للنظام وأظهرت مقاطع فيديو، تداولتها مواقع التواصل أن مواطنين في طهران وبعض المدن الأخرى، رددوا شعارات مناهضة لخامنئي والنظام ليلة 11 فبراير/شباط ذكرى ثورة 1979.

ورغم مشاركة معظم الشعوب الإيرانية في الثورة ضد نظام الشاه إلا أن ورثة الشاه من ملالي إيران بقيادة الخميني سرعان ما حصروا الثورة في العرق الفارسي وانقلبوا على شركاء الميدان من المكونات الأخرى.

وما لا يعرفه البعض أن إيران تمتلئ بالشعوب والقوميات المضطهدة حيث تعاني الأعراق غير الفارسية من نظرة دونية واضحة وجلية من قبل العرق الفارسي المهيمن على النظام الإيراني، على الرغم من أنها تشكل نحو 52% من المجتمع الإيراني، ويتم منع أفرادها من دراسة لغاتهم الأم كما يتم إجبارهم على تعلم اللغة الفارسية ويحظر عليهم إطلاق بعض الأسماء على مواليدهم.

فسيفساء إيران

تعاني إيران شأنها شأن دول كثيرة من التنوع الكبير في القوميات التي تقطنها؛ ففي كل أنحاء إيران استقرت شعوب مختلفة لها لغات وعادات وثقافات وقيم متنوعة كما هو الحال بالنسبة للكُرد والبلوش والعرب بالإضافة إلى الأعراق المختلفة.

وفقًا لكتاب «الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية فى إيران»، يتوزع سكان إيران بين عدة جماعات عرقية، ويشير إلى أنه وفقًا لبيان رسمي من وكالة الأنباء الإيرانية يمثل العرق الفارسي 51% والآذري 24% والجيلكي والمازندراني 8%، والعربي 3%، والكُردي 7% واللور 2% والبلوش 2% والترك 2% وعناصر أخرى 1% .

وتشير تقديرات أخرى إلى أن الفرس 49

100 لهجة ولغة في إيران ومزيج من القوميات وليست دولة فارسية كما يروج النظام

جمهورية مهاباد الكردية

بالمائة ، الأذريين (أتراك) 18 بالمائة، الكُرد 10 بالمائة، الجيلاك 6 بالمائة، المازندرانيون 4 بالمائة، العرب 2.4 بالمائة، اللور 4 بالمائة، بختياري 1.9 بالمائة، التركمان 1.6 بالمائة، الأرمن 0.7 بالمائة.

وبحسب مركز المزماة للدراسات يوجد في إيران نحو 110 لهجة ولغة منها: الفارسية، البلوشية، الأذرية، العربية، الكردية، التركمانستانية، السيستانية، القشقاية، اللرية وغيرها، ولكن جميع السكان يعرفون الفارسية بحكم أن التعلم باللغة الفارسية ولم تسمح السلطات الإيرانية بتعلم الشعوب والقوميات بلغاتهم الأصلية.

هذه الفيسفاء العرقية التي تتمتع بها إيران قد تكون عامل قوة إذا أحسن استخدامها من خلال نظام حكم ديمقراطي يطبق المساواة والحرية بين كل مكونات شعبه بغض النظر عن دين أو جنس أو لون وهو أمر لا يتوفر فى إيران ذات الحكم الثيوقراطي المتشدد، وهو ما يجعل هذه الشعوب أشبه بقنابل مؤقوته تهدد استقرار النظام وبقاءه وربما تكون هي المسمار الأول والأهم فى نعش النظام خاصة في ظل الانتهاكات التي تتعرض لها من نظام الملالي.

عرب إيران

ينتشر العرب فى إيران جنوب غرب البلاد، تعرف مناطقهم بالأحواز أو عربستان أي بلاد العرب، ويسميها النظام الإيراني خوزستان.

تبلغ مساحة إقليم الأحواز العربي المحتل 370 ألف كلم مربع وهو ما يعادل 1.2 مساحة أقطار بلاد الشام مجتمعة (سوريا وفلسطين ولبنان والأردن) وفق صاحب كتاب «العرب وجيرانهم » .

تعتبر قضية نسبة العرب إلى إجمالي السكان في إيران غير محسوم حتى يومنا هذا، فهناك بعض الدراسات الإيرانية تؤكد أن نسبة العرب 2%، وترى التقديرات الأمريكية أن نسبتهم لا تتجاوز الـ 3%، بينما أشارت دراسة قام بها الباحث الأحوازي «يوسف عزيزي»، بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية الإيرانية لعام 1997 أن العرب يشكلون نحو 7.7% من عدد السكان، أي ما يزيد عن 5 مليون نسمة.

لكن بعض التقديرات الأحوازية تقدر سكان الأحواز حاليًا بأكثر من 19 مليون نسمة رغم وجود محاولات إيرانية لتفريس الإقليم عن طريق جلب

الأذريون... وجع في قلب إيران

مستوطنين فرس وتوطينهم بالأحواز .

تاريخيًا كان إقليم عربستان يشكل إمارة مستقلة عن إيران حتى قام رضا بهلوي باحتلالها وضمها للدولة الفارسية عام 1925.

من الناحية الاقتصادية والجغرافية، يقع إقليم الأحواز العربي في جنوب غربي إيران، حيث يوجد أكثر من 80% من إنتاج إيران النفطي في إقليم الأحواز، ويطل الإقليم على السواحل الشمالية والشرقية للخليج العربي ومضيق هرمز الذي يعتبر أهم الممرات الاستراتيجية في العالم بسبب الحجم النفطي الذي يعبر منه، لذا فإن إيران غير مستعدة للتخلي عن هذا المورد الاقتصادي الأساسي إلى جانب عدم إمكانية تخليها عن الخليج بوصفه ممرًا استراتيجيًا وحيويًا.

ثورات عربية

يذخر تاريخ الأحواز الحديث بسلسلة متواصلة من الانتفاضات منذ احتلال السلطات الإيرانية لهذا الإقليم عام 1925، فبعد 6 أشهر فقط من احتلاله اندلعت ثورة الغلمان التي واجهها الجيش الفارسي بكل عنف .

وفي 1928 اندلعت انتفاضة عشائرية مسلحة بقيادة الشيخ محي الدين الزئبق الذي تمكن وقتها من طرد الفرس وإقامة حكومة استمرت 6 أشهر قبل أن تسقطها القوات الإيرانية مجددًا، وقد انتفض الشعب بعد ذلك مرات عدة ضد الاحتلال وسياسة النظام رافضًا أي صلة بالفرس، واستمرت الاحتجاجات والانتفاضات العربية في إقليم الأحواز ضد النظام الإيراني.

وبحسب صاحب «العرب وجيرانهم » فإن دولة عربستان مؤهلة أكثر من غيرها للحياة شعبا واقتصاد وتكوينا جغرافيا وامتدادا ، مشيرا إلى أنه لم يعد من الممكن أن تبقى قضية الشعب العربي في إيران أسيرة التعتيم الإيراني ولا ضحية الظلم التاريخي الذي لا آذان له ولا عيون.

ويتفق معه في الرأي صاحب كتاب الأقليات العرقية والدينية والمذهبية في إيران الذي يرى أن كل أركان نشأة الدول في القانون الدولي تتوفر في إقليم عربستان حيث الإقليم محدد المساحة والموقع ووحدة العرق والجنس واللغة والدين بين مواطنيه فضلا عن عدم قانونية احتلال إيران للأحواز.

ويشير الكاتب إلى أنه وفقًا للقانون الدولي فإن الحرب الفارسية من الوجهة القانونية والفقهية والواقعية تعتبر وكأنها مستمرة بين الشعب العربي في الأحواز والقوة الفارسية التي تحتل أرضه وإقليميمة وإلى أن يسترد الشعب العربي حريته واستقلاله ويقيم دولته على أرضه من أجل تحقيق طموحه في العودة لأحضان الوطن العربي.

الكُرد في إيران

تتراوح تقديرات تعداد الكُرد في إيران ما بين ثمانية إلى عشرة ملايين نسمة؛ حيث يشكلون ما نسبته 12% من مجموع السكان، ليكونوا بذلك ثاني أكبر الأقليات الإيرانية بعد الأذريين.

وينتشر الكُرد في شمال غرب إيران ويسمونها «روجهيلات»، أو كردستان الشرقية، ويعتبرون أن إيران دولة محتلة لأراضيهم .

ثورات كُردية

بسبب نظرتهم للدولة الفارسية كقوى محتلة خاض الكُرد انتفاضات وثورات عديدة بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى

واندلعت في مناطق الكُرد بين عامي 1918-1922 انتفاضة، ضد الحكم الإيراني، قادها الزعيم الكردي سمكو آغا من قبيلة توركوفون، ويُنظر إلى هذا التمرد باعتباره أول محاولة لإقامة كردستان المستقلة داخل إيران الحديثة.

وبعد سنوات من ثورة سمكو آغا نجح الكُرد بالفعل في تأسيس جمهورية مهاباد الكردية في أربعينات القرن الماضي ولكنها لم تستمر أكثر من 11 شهرًا حيث نجحت السلطات الإيرانية في إسقاطها وإعدام زعيمها القاضي محمد.

ثوار كل العصور

يذكر صاحب كتاب «الأقليات العرقية والدينية والمذهبية فى إيران» أن الكُرد شاركوا فى الثورة على نظام الشاه ثم انتفضوا ضد حكم الملالي، مشيرًا إلى أنه نتيجة لتعرضهم للاضطهادات المتتالية من حكومات الدولة البهلوية المتعاقبة، شارك الكُرد في الثورة على دولة الشاه، وساهموا في إسقاطها خلال الثورة الإيرانية عام 1979، وبعد الثورة قامت الحكومة الإيرانية الجديدة بإرسال لجان تقصي حقائق للوقوف على حقيقة المظلومية التي يرفعها الكُرد، لكن لم يستطع الطرفان التوصل لحل في ظل سقف مطالب الكُرد المرتفع الذي وصل إلى حد المطالبة بأحقية الحكم الذاتي.

وأعقب فشل المفاوضات اندلاع التمرد الكردي في منتصف مارس/آذار 1979، وأصبح الأكبر بين الانتفاضات على مستوى الدولة في إيران ضد النظام الجديد وبعد تحقيق المسلحين الكُرد بعض المكاسب، أعلن المرشد الأعلى للثورة موسوي الخميني «الجهاد» ضد الكُرد، وقصف مدنهم بالطائرات، واستمرت هذه الانتفاضة حتى أواخر 1983؛ حيث هاجمت قوات الحرس الثوري الإيراني المناطق الكردية، في هجوم واسع أدى إلى سقوط آلاف الضحايا من الكُرد.

كما شارك الكُرد فى كل المظاهرات والانتفاضات التي شهدتها إيران خلال 2015 و2017، 2022.

اللور

اللوريون هم أحدى القوميات غير الفارسية المتواجدة في جغرافية إيران الحالية، ويتركزون في مناطق لورستان في إيران، وأقصى شرق العراق.

يتحدث اللور اللغة اللورية، ويصنف بعض اللور أنفسهم على أنهم قومية منفصلة، وقسم على أنهم فرس، وآخر على أنهم كُرد.

ويبلغ تعداد اللور في إيران نحو 5 ملايين نسمة، يتواجد قسم من اللور في العراق ويطلق عليهم اسم الفيليين ويتحدثون اللهجة الفيلية، ويتواجد اللور أيضًا في سلطنة عُمان.

يقع إقليم لورستان في القسم الغربي من إيران في المنطقة المحاذية للحدود العراقية، وينتمي اللور الفرس إلى المذهب الشيعي، بينما اللور الأكراد في إيران جميعهم سنيون، أما اللور الفيلة في العراق فهم شيعة.

الأذربيجانيين

يعتبر الأذربيجانيين ويسميهم البعض

الزعيم الكردي سمكو آغا

أتراك إيران أكبر الأقليات العرقية بالدولة الفارسية حيث يقدر عددهم بحوالي 24 مليون نسمة، يتحدثون اللغة التركية أو إحدى مشتقاتها.

بحسب كتاب «الأقليات العرقية والمذهبية والدينية بإيران» يعتبر الأذريون أنفسهم أول من أسس دولة شيعية فى إيران حيث يرجعون لأنفسهم الفضل فى انفصال إيران وإستقلالها عن الخلافة العثمانية.

تعاني الأعراق غير الفارسية نظرة دونية من قبل العرق الفارسي المهيمن على النظام الإيراني

وسبق وأقام الأذريون بإيران حكومة تتمتع بالحكم الذاتي عام 1945 ولكن جيش الشاهنشاه قضي عليها بعد عام واحد من إقامتها.

كما حكم التركمان إيران أكثر من مائة عام قبل مجيء السلالة البهلوية ، وشارك التركمان فى الثورة الإسلامية وكانت مظاهرة تبريز ثان أكبر مظاهرة خرجت ضد الشاه كما أسس رجل الدين محمد كاظم شريعتمداري حزب سياسي للدفاع عن حقوق القوميات غير الفارسية .

وبحسب الباحث فى التاريخ الإيراني د.كريم عبديان بني سعيد فإنه لا يمكن فصل الأتراك عن التاريخ الإيراني حتى لو استحوذ الفرس على السلطة السياسية والثقافية فالتاريخ الإيراني يظل فقيرا يتيما دون الأتراك .

وأشار الباحث فى مقال له إلى أن أتراك إيران يدركون قوتهم وحجمهم بالبلاد ولا يتقيدون بالمعاييرالتي تفرضها الدولة الفارسية ، كما أنهم يسيطرون إقتصاديا على المدن الآذربيجانية كما يرتفع الشعور القومي لديهم بصورة تنافس القومية الفارسية .

البختياري

هي إحدى القبائل العريقة في إيران التي تعتنق المذهب الشيعي ويتحدثون لغة خاصة بهم تسمى اللورية البختيارية.

وتتواجد في مناطق غرب إيران وخاصة في شرق محافظة عربستان ومحافظتي جهار محال بختياري، ولا زالت نسبة من هذه القبيلة تعيش حياة البداوة والترحال.

والبختياريون هم إحدى القبائل الكردية العريقة في إيران، وهم جزء من تشكيلة قبائل اللور الكردية، ولا يزال حتى الآن نسبة من البختياريين يعيشون حياة البداوة والترحال، في حين أن الغالبية استقرت في حياة حضرية.

يتواجد البختياريون في مناطق غرب إيران، وخصوصًا في شرق محافظة عربستان ومحافظتي جهار محال بختياري وبوير أحمد، وهم مسلمون على المذهب الشيعي الإثني عشري ولهم لهجتهم الخاصة والتي تعرف باللورية أو البختيارية.

الجيلاك

الجيلاك هم قبيلة تسكن الضفاف الجنوبية الغربية من بحر قزوين الموجود في محافظة جيلان الإيرانية، كما يعيش جزء آخر منهم في محافظة طهران وخاصة في مناطق طالقان وألموت، ويبلغ عددهم نحو 4 مليون شخص.

البلوش

تسمى مناطق البلوش بإقليم «بلوشستان» الذي يقع في المناطق الحدودية بين ثلاث دول وهي باكستان وأفغانستان وإيران، وبلوشستان الإيرانية تبلغ مساحتها 70 ألف ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي المليون نسمة من السنة، ويبلغ عدد البلوش في باكستان حوالي 3 ملايين نسمة، وفي أفغانستان نحو نصف مليون نسمة، ويعتبر الولاء عند البلوش هو للعائلة والقبيلة، وليس للدولة.

ومن خلال قراءة دقيقة لجغرافية إيران السياسية والسكانية المعقدة يتبين أن إيران تتشكل من مزيج من القوميات التي تحيط بها من كل الاتجاهات ولها امتدادات في دول الجوار الإيراني، بمعنى أن المنطقة الفارسية شبه معزولة داخل وسط من القوميات المتعددة، بحيث يحيط بالقومية الفارسية من الغرب والشمال الغربي إقليم كردستان والذي يتداخل مع مناطق كردستان العراقية والتركية، ومن الغرب والجنوب الغربي إقليم الأحواز الذي له امتدادات مع الخليج العربي وخليج عمان، ومن الشمال يقع إقليم الأذريين وهو مكمل لدولة أذربيجان، في الشمال الشرقي فإن قومية التركمان تفصل إيران عن جمهورية تركمانستان، وفي الشرق والجنوب الشرقي يقطن البلوش وهناك خليط من القوميات الأخرى تفصل بين إيران وأفغانستان.

■ المصادر:

1- فسيفساء من الأعراق تشكل إيران، موقع الجزيرة نت، 30 مايو/أيار 2019.

2- الأكراد في إيران بين الماضي والحاضر تاريخ عاصف و"دموي"، موقع إندبندنت عربية، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

3- أهم المحطات في تاريخ إيران، موقع سويس إنفو، 17 مايو/أيار 2005.

4- الأتراك في إيران، موقع الشرق الأوسط، 7 أغسطس/آب 2016.

كتاب العدد

على خلاف الواقع أخذت وسائل الإعلام الغربية تشير إلى الخميني بالإمام ورجل المرحلة، مع أنه لم يكن بالمستوى الفقهي الذي يمنحه لقب آية الله، وما حدث أنه عندما اعتقل 1963 وسُجن، اجتمع رجال الدين الكبار ومن بينهم شريعتمداري، المرجع الكبير في زمانه والذي اعتقله الخميني بعد انتصار الثورة، ومنحوه درجة الاجتهاد، أي أصبح آية الله.

كان الخميني، بعد وصوله النجف منسيًا، وبما أن تغيير الحكم في إيران، والذي اتخذ فيه قرار أمريكي وغربي، يبحث عن قائد، فلم يجد أفضل ولا أسهل من تقديم مثل الخميني، وبدأ الأمر من هناك، حتى وصل إلى باريس وضاحيتها نوفل لوشاتو، أسدل الستار عن تاريخه السابق، بأنه ابن رجل هندي، ووالده رجل عادي، وعلى غرة أصبح والده ثوريًا شهيدًا على يد رضا بهلوي، بينما حادثة مقتل والده مصطفى قد حدثت قبل أن يتولى رضا شاه الحكم ويصبح ملكًا، إنما كان ضابطًا في الجيش القاجاري وقتها، وأن قتله له علاقة بكونه كان يعمل لدى أحد ملاكي الأرض، وهو الذي يتولى الاتصال بالفلاحين، وتبليغ ما يريده ذلك الملاك، فوقع الغضب ضده مباشرة، وقُتل، ولم يكن رجل دين كبيرًا، ولا كان ضد الإقطاع والملكية، لكن الحقيقة أنه كان رجلًا متواضعاً، ولقبه «الهندي». غير أن تاريخ الأسرة قد تبدل، حسب متطلبات مهمة الرجل الذي سيتولى قيادة الثورة، وهذا ما حصل بالفعل، فالثورة تحتاج إلى إمام وآية الله العظمى، وله أسرة ثورية ضد حكم الشاه، فكان كذلك.

كان مرض شاه إيران، أخذ يتسرب إلى الأوساط السياسية السنة 1976، وكان قد بدأ معه قبل عام، حوَّل صاحبه بالتدريج إلى شخصية ضعيفة، غير قادرة على مواجهة الحوادث الجسام، ولم يتخذ خطوات عملية لإنقاذ العرش من الانهيار. تحدث الكتاب عن دخول عناصر ثورية عربية وفلسطينية إلى إيران، ومساهمتها في بث الرعب عن طريق الاشتراك في التظاهرات، وممارسة القتل على أن المقتولين كانوا ضحايا رصاص النظام.

اعتمد المؤلف هوشنك على مذكرات أحد قادة الحرس الثوري، والذي ساهم في التمهيد للثورة، أن جماعة الخميني كانوا يأخذون الجنائز، بطرق عديدة، ويشيعونها على أنها ضحايا قوات الأمن، وذلك لإثارة الرأي العام، والقيام بحرق المؤسسات والتفجيرات، ومن أبرزها كان تفجير سينما في عبادان، والتي يرتادها جمع غفير من الإيرانيين، من نساء ورجال وأطفال، وقد أسفر هذا التفجير عن حرق مبنى السينما وحرق مَن في داخله، وهم كانوا أكثر من أربعمائة إنسان، وذلك في السنة (1978)، وكان الغرض هزّ الثقة في النظام، واتهام النظام في الفعل نفسه.

حاول شاه إيران في طرق كثير، إعادة الاستقرار، كي يتمكن من نقل العرش إلى ولده وهو ولي العهد، فالمرض أخذ يتطور في جسده، والثورة قائمة. لكنه لم ينجح، حسب الكتاب، باختيار رئيس وزراء مناسب للمرحلة، فالإصلاحات التي حاولها رؤساء الوزراء الذين تناوبوا على رئاسة الوزراء، كل شهرين أو ثلاثة، لم تكن مجدية، بل جاءت متأخرة، لكن شاه إيران ضيع فرصة اختيار أحد قادة الجيش، المعروفين بحزمهم، لرئاسة الوزراء، بقدرته على ضبط حالة الطوارئ والأحكام العرفية التي أعلنت، وخلاف هذه الأحكام المعلنة، إلا أن التظاهرات مستمرة.

دعمت النظام السوري عسكريًا واقتصاديًا

لماذا تحالف الملالي مع حافظ الأسد في مجزرة حماة؟

■■ حاولت إيران منذ ثورتها عام 1979 استمالة المسلمين السنة من خلال الترويج لـ«معاداة الإمبريالية» ودفاعها عن القضية الفلسطينية، والادعاء بأنها تقف وتنصر المسلمين المضطهدين في كل مكان دون تفرقة بين سني وشيعي.

أحمد النعماني

وفي حين كانت تقوم بتصدير ثورتها إلى الخارج من أجل «تحرير الشعوب»، وقفت في نفس الوقت بقوة ضد انتفاضة السوريين في الثمانينات ودعمت حافظ الأسد عسكريًا واقتصاديًا على نطاق واسع خلال حربه ضد معارضيه، إلى حد أن إيران أدانت المعارضة السورية بنفس طريقة حافظ الأسد، وكانت التصريحات الإيرانية بمثابة تهديد لكل من تسول له نفسه الاعتداء على حافظ الأسد ونظامه، وذلك في تعارض تام مع أهداف الثورة الإيرانية المعلنة.

وقفت إيرن بقوة ضد انتفاضة السوريين في الثمانينات ودعمت حافظ الأسد عسكريًا واقتصاديًا على نطاق واسع خلال حربه ضد معارضيه

ثم حين وقعت مجزرة حماة 1982، غضت إيران الطرف عن وحشية الأسد وتركته يذبح حماة، ورغم كثرة الوفود الإسلامية إلى الخميني الذي تمتع بعلاقات شخصية مع حافظ الأسد، لم يقم بإدانة مذبحة حماة بشكل صريح، وانحاز عمليًا إلى النظام في حربه ضد شعبه، بل أدانت طهران المعارضة السورية المسلحة، واتهمت الإخوان السوريين بأنهم عملاء لأمريكا.

وتشير التقارير إلى أن وسائل الإعلام الإيرانية فرضت تعتيمًا إخباريًا على مذبحة حماة 1982.

في الواقع، لم تتأثر أو تتغير علاقات إيران مع سوريا بعد مذبحة حماة 1982، اللافت أنها دخلت مرحلة الشراكة الإستراتيجية تحديدًا منذ بداية 1982، ويلاحظ كذلك أن الأسد وطهران فسروا انتفاضة حماة على أنها مؤامرة من الإمبريالية العالمية.

وحسب تحليل المؤرخ السياسي مارتن كرامر، فلم يكن الدرس المستفاد من الثورة الإيرانية بالنسبة للنظام السوري هو أن الحركة الإسلامية قوية، بل كان أن الحكام يمكن أن يسقطوا بسهولة إذا أظهروا ضعفًا، وبهذا المعنى، أصبحت الثورة الإيرانية نموذجًا لكل من الإخوان والأسد.

وجدير بالذكر أن إيران شنعت على المعارضة السورية بسبب معارضتهم لنظام الأسد، ووصفهم صادق خلخالي، صديق الخميني والمدعي العام الإيراني، بـ"المرتزقة والقتلة».

الخميني وحافظ الأسد

بعد شهور قليلة من استيلاء الخميني على السلطة، كانت ذروة الثورة ضد حافظ الأسد على أشدها، وبدا واضحًا أن الجمهورية (الإسلامية) ليست ذلك النظام الديمقراطي المناهض للاستبداد.

في الواقع، كان حافظ الأسد الذي لم تكن له علاقات دافئة مع شاه إيران أول رئيس عربي اعترف بسلطة الخميني وثورته، وأرسل له قرآنًا مرصعًا بالذهب وبرقية تهنئة أشاد فيها بالخميني وأعلن دعمه للثورة، وكان هذا الموقف من أسباب تجميد المباحثات العراقية السورية.

وقبلها، كان الأسد قد عرض على الخميني ملاذًا آمنًا في دمشق ودعاه عام 1978 للإقامة في سوريا بعد أن أُجبر على مغادرة العراق، لكنه بدلًا من ذلك فضل التوجه إلى فرنسا.

كما قدم الأسد مساعدات لحركة الخميني، وادعى رحيم صفوي، المستشار العسكري للمرشد خامنئي، أن أنصار الخميني تلقوا تدريبات عسكرية في دمشق بغرض القتال ضد نظام الشاه.

وفي أعقاب الثورة الإيرانية، سعى القادة الإيرانيون إلى إقامة علاقات قوية مع حافظ الأسد، وتبادل النظامان الزيارات الودية في 1979، ثم في العام 1980، اتخذ الأسد الموقف المثير عندما دعم إيران خلال الحرب الإيرانية العراقية، رغم المبادئ القومية العربية التي روج لها علنًا، وأصبحت سوريا الأسد الدولة العربية الوحيدة التي وقفت إلى جانب إيران، وكان دعم الأسد لإيران بداية لإيجاد موطئ قدم ونقطة انطلاق للأخيرة في المنطقة العربية.

وبحسب باتريك سيل الصديق المقرب لنظام الأسد، فقد كانت سوريا بمثابة قناة مهمة لشحنات الأسلحة إلى إيران، وقدمت أشكالًا مختلفة من المساعدة العسكرية، بما في ذلك تسهيل الضربات الجوية الإيرانية على المطارات العسكرية العراقية، وتزويد طهران بالأسلحة والمدربين العسكريين والمعدات السوفيتية والمساعدات الطبية، بجانب دعم أعمال الشغب الداخلية داخل العراق في أثناء الحرب الإيرانية العراقية.

كذلك خلال الحرب، ولصالح إيران، أغلق

يكمل النظام اليوم حربه ضد شعبه

حافظ الأسد خط أنابيب «كركوك – بانياس» لمنع وصول العراق إلى البحر الأبيض المتوسط.

لذا في أغسطس/آب 1980 اقتحمت القوات العراقية السفارة السورية في بغداد، واتهمت نظام الأسد بالقيام بأعمال التخريب ودعم الشيعة داخل العراق بالسلاح من أجل إسقاط النظام العراقي، ثم في 2 أكتوبر/تشرين الأول 1980، قطع العراق علاقاته رسميًا مع دمشق.

ويرى سيل أن تأييد ودعم الأسد الكبير لإيران في أثناء وبعد ثورتها، كان بمثابة إهانة متعمدة للسنة الذين كان يحاربهم في الداخل، وكان يعتقد أنهم سلالة مختلفة تمامًا مقارنة بأولئك الذين استولوا على السلطة في إيران.

وفي مقابل دعم حافظ الأسد لطهران، ردت الأخيرة من خلال دعمه في الأيام التي كان في أشد الحاجة إلى الدعم من أجل القضاء على الثورة، خصوصًا أنه كان يبحث عن أي شرعية خارجية، وبالفعل دخلت علاقات الأسد مع إيران مرحلة التنسيق الإستراتيجي، ويمكن وصف هذه الفترة بأنها ذروة العلاقات السورية-الإيرانية في المنطقة، إضافة لإرسال طهران كميات كبيرة من النفط المجاني والمخفض إلى دمشق.

حين وقعت مجزرة حماة 1982 غضت إيران الطرف عن وحشية الأسد وتركته يذبح حماة

وفي وسط الاضطرابات الشعبية التي كانت سوريا تشهدها في الثمانينات، صار النظامان يتعاملان بشكل مكشوف، وتحركت إيران سريعًا لدعم النظام السوري، إذ زار إبراهيم يزدي وزير الخارجية الإيراني حافظ الأسد، وأكد أن الأسد قدم كل أشكال الدعم للثورة الإيرانية وكان له أكبر الأثر في انتصار الثورة، لذا أوضح يزدي بأن إيران لن تتخلى عن سوريا وستقف معها ضد الأحداث الداخلية التي تمر بها.

كذلك كثرت زيارات نائب رئيس الوزراء الإيراني صادق طباطبائي إلى سوريا بعد حادث الكلية العسكرية في حلب، ومن اللافت أن الأخير عقد مؤتمرًا صحفيًا أشاد فيه بحافظ الأسد، وقال: «إن الإيرانيين يقفون الى جانب سوريا وسينضمون إليها إذا تطلب الموقف ذلك».

وفي 1979/8/16 نشرت جريدة «السياسة الكويتية» في رسالة لها من طهران قالت إن الخميني قرر إرسال قوات إيرانية للمرابطة في سورية، وبالفعل أشارت العديد من التقارير إلى وجود مسلحين إيرانيين في سوريا قرب دمشق.

ومن اللافت، أن أول رحلة خارجية لرئيس في تاريخ إيران بعد ثورتها كانت إلى سوريا.

مجزرة حماة

ورغم أن البعض وصف ساعتها تحالف حافظ الأسد وطهران بزواج المصلحة، وأنه سيتفكك بمجرد الإطاحة بصدام حسين، فإن التحالف لم يكن بالأساس مبنيًا على مواجهة صدام حسين فحسب، فبجانب الدعم العسكري، بذلت إيران جهودًا متضافرة للتغلغل في المجتمع السوري من خلال إقامة المدارس والحوزات وتقديم عروض طيران مدعومة بشكل كبير لمواطنيها من أجل السفر إلى سوريا.

وبالفعل جلبت طهران أفواجًا من «الحجاج الإيرانيين» إلى دمشق، وقامت حكومة الخميني ببناء أول حوزة شيعية بالقرب من مقام السيدة زينب في منطقة سنية بالكامل (سابقًا) في جنوب دمشق – البعض يشير إلى أنه أزيلت مبان بأكملها من أجل توسعة مقام السيدة زينب – وهو الموقع الذي لا يرتاده الشيعة الإثنى عشرية فحسب، بل أيضًا العلويين في سوريا، ولا يزال أهم مزار شيعي في سوريا.

لكن في الواقع، تضايق السوريون من التحالف بين الأسد والخميني، وتشير التقارير إلى أن العديد من السكان المحليين لم يكونوا مستعدين للترحيب بهذا النوع من الإسلام الذي اجتاح إيران، واستاءوا من جرأة هؤلاء «الحجاج الإيرانيين» بسبب زيارتهم لقبر «السيدة زينب» وفرض طقوسهم وتقاليدهم في كثير من الأحيان.

في المجمل، كان حافظ الأسد الحليف الإقليمي الثابت والوحيد لطهران منذ الثورة الإسلامية عام 1979، وفي المقابل عززت النخبة السياسية في طهران تحالفها مع النظام السوري ودعمت القتل الجماعي الذي ارتكبه حافظ الأسد ضد السوريين، واستفاد الإيرانيون بشكل كبير من طبيعة العلاقات المتينة مع حافظ الأسد، ربما كان تورط إيران في عهد حافظ الأسد غير مكشوف، لكنه أصبح صارخًا هذه الأيام.

وفي الواقع فإن الأولوية الأساسية لكلا النظامين من البداية هي بقاء الآخر والدفاع عنه مهما ارتكب أي منهما من مجازر، وإذا تمت الإطاحة بنظام بشار الأسد واستبداله بنظام معبر عن السوريين، فإن ذلك سيمثل كابوسًا لإيران ولا نبالغ إن قلنا بأنه سيكون أكبر خسارة لها على المستوى الإقليمي.

لذا تبذل طهران منذ تحالفها مع حافظ الأسد كل ما في وسعها لضمان عدم الإطاحة بهذا النظام، وهو ما ظهر واضحًا منذ البداية وما زال مستمرًا اليوم.

■ المصادر:

لماذا تحالفت الثورة الإيرانية مع حافظ الأسد لإسقاط انتفاضة الثمانينات؟، موقع ن بوست، 15 فبراير/شباط 2024.

كتـــاب العـــدد

حسب الكتاب «الخميني في فرنسا» كانت هناك مبالغة في أعداد المتظاهرين، بل إن الأعداد التي خرجت لتأييد الحكم الملكي لم تكن أقل، غير أن الأمور أخذت تسير نحو الانتكاسة. بعدها رُشح لرئاسة الوزراء ابن الضابط الذي أعاد الشاه بعد أن ترك إيران في عهد رئيس الوزراء مصدق، وكان هذا زوج ابنة الشاه، من زوجته الملكة ثريا المصرية، إلا أن الصراعات داخل الأسرة الملكية، وميل الملكة فرح إلى بختيار (آخر رئيس وزراء في العهد الملكي) قد حسم الموقف، وبختيار نفسه لم يكن في داخله على وئام مع الأسرة الملكية، فقد أُعدم أبوه لسبب من الأسباب. لذا كان بختيار يُفكر بإلغاء الملكية، لكن بطريقة أخرى، عن طريق دفع الشاه إلى الخروج من إيران، والتسوية مع الخميني.

كان الخميني في النجف يتوسط لشاه إيران كي يعود إلى قمّ، ومن المؤكد أنه سيخضع لنظام الدولة، لكن الشاه، الذي لولا موافقته ما وصل الخميني إلى النجف، امتنع عن إعطاء الموافقة، من دون اكتراث بأهمية الخميني نفسه. ظل التضخيم الثوري مستمرًا للخميني، حتى إنه عندما توفي ولده مصطفى الخميني، بسبب السمنة ومرض السُكري، أقاموا له داخل إيران مجلس عزاء ونعتوه بالشهيد، على أنه قتيل السافاك الإيرانية، والتي حلت محلها اطلاعات في النظام الإسلامي. غير أن الأمن الإيراني لم يسع لمنع مجالس العزاء التي أقامها أصحاب الخميني.

صاحب ذلك أن كانت العلاقات العراقية الإيرانية، قبل 1975، سيئة فأخذ النظام العراقي يستفيد من وجود الخميني كمعارضة وبالتنسيق مع الشيوعيين الإيرانيين، والذين اعترف بهم نظام الخميني في بداية الثورة، ثم قضى عليهم، وأخرج قادتهم على شاشة التلفزيون كعملاء للاتحاد السوفيتي، مع أنه -حسب الكتاب- أن المخابرات الروسية كانت تشجع نشاط آية الله، وليس بعيدًا عن ذلك تم بتنسيق مع الدولة العراقية القريبة من موسكو آنذاك.

أخذ أعوان الخميني يصلون إلى ضاحية نوفل الباريسية، ويحكي الكتاب عن وصول حسين منتظري من إيران إلى باريس، والذي هو الآخر أخذ رتبة آية الله، وعندما وصل استقبل عند باب الطائرة من قبل الفرنسيين، وكان يملأ الطائرة مزاحًا مع الآخرين، ومعلوم أن منتظري كان تلميذًا لدى الخميني، والأخير لم يحصل على الاجتهاد، فكيف بتلميذه يكون قد لُقب بآية الله، وهي عادة تمنح للمجتهد في الفقه؟!.

حسب وثائق مؤلف كتاب «الخميني في فرنسا»، كان منتظري يأخذ مساعدة من أحد الشخصيات القريبة جدًا من القصر، أي أحد أقارب الشاهبانو أو الملكة فرح ديبا نفسها، يعطيه كراتب تحت مسمى الزكاة أو الخمس والمساعدة، وعندما أراد السفر إلى باريس، للالتحاق بالخميني، لجأ إلى هذه الشخصية للحصول على جواز وتذكرة سفر ومصروف جيب، وقد حصل على ذلك، وركب الطائرة إلى باريس، إلا أن أحد الركاب، لاحظ خفة هذا الشيخ وتوزيعه المكسرات والحلوى على الركاب، ثم عند نزوله استقبله رجال فرنسيون على باب الطائرة، وأخذوه حيث يقيم الخميني، فما سرّ ذلك؟!

من تهريب المخدرات إلى السلاح

ماذا يريد نظام الأسد وملالي إيران من الأردن؟

الأردن يخوض منذ سنوات حربا ضد تهريب المخدرات من سوريا

يوسف شرف الدين

يتطور المشهد على الحدود السورية الأردنية بداية من تهريب المخدرات إلى تهريب الأسلحة وصولًا إلى خوض اشتباكات حرب مفتوحة بين عصابات تهريب المخدرات والسلاح المدعومة إيرانيًا من الجهة السورية والجيش الأردني.

اندلعت مواجهات استمرت لأكثر من 10 ساعات، بين الجيش الأردني وعشرات المهربين الذين حاولوا إدخال أسلحة وصواريخ وقذائف ومخدرات بالقوة، قبل أن يعلن الجيش الأردني انتهاءها، وضبط شحنات أسلحة أوتوماتيكية وصاروخية وحبوب كبتاغون وشاحنة محملة بالمتفجرات، عبر بيان نشره منتصف شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، مشيرًا إلى أنه اعتقل 9 مهربين من الجنسية السورية بحوزتهم مخدرات وأسلحة متنوعة، بعد اشتباكات على الحدود مع سوريا أوقعت إصابات في صفوف حرس الحدود الأردنيين بين خفيفة ومتوسطة.

جاء في البيان أيضًا، أن القوات الأردنية ضبطت مع هؤلاء المهربين 4 صواريخ نوع روكيت لانشر، و4 صواريخ آر بي جي، و10 ألغام ضد الأفراد، وبندقية قنص جي 3، وبندقية إم 16 مجهزة بمنظار قنص، وتدمير سيارة محملة بالمواد المتفجرة.

ردًا على عملية الخرق الأمني من الحدود الجنوبية السورية، شنّ الطيران الحربي الأردني غارات جوية استهدفت مزرعة في بلدة ذيبين بريف السويداء الجنوبي، بالقرب من الحدود السورية الأردنية، ما أدى إلى تدمير المزرعة بشكل كامل، فيما استهدفت إحدى الضربات منطقة صلخد بريف السويداء، أدت إلى مقتل تاجر المخدرات ناصر فيصل السعدي، المقرب من حزب الله اللبناني والأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري.

الأردن خسر الرهان على تغيير سلوك النظام بعد إعادته إلى الجامعة العربية في موضوع تهريب المخدرات وانتزاعه من الحضن الإيراني

ماذا يريد النظام السوري وحليفه الإيراني من الأردن؟

تطور في قواعد الاشتباك

تتزايد حدة المخاوف الأردنية بسبب ارتفاع وتيرة عمليات تهريب المخدرات والأسلحة، فيما تكثّف عمّان جهودها للتصدي لتلك العمليات، بعد لجوء المهربين لاستخدام أساليب جديدة ومتطورة لم تكن مستخدمة من قبل، كالبالونات الطائرة على اختلاف أحجامها، التي تحمل في جوفها كميات متنوعة من المواد المخدرة، إضافة إلى الطائرات المسيّرة، وتطور آلية التهريب مع محاولات إيصال الشحنات إلى الجانب الأردني عبر الاشتباك العنيف من مجموعات مدعومة من الإيرانيين وإحداث أضرار كبيرة في صفوف القوات المسلحة الأردنية.

منذ عام 2023 ومع تزايد عمليات التهريب، لجأ الأردن إلى تغيير قواعد الاشتباك مع مهربي المخدرات عبر تنفيذ ضربات جوية داخل الشريط الحدودي السوري، إلا أن نتائج تلك الغارات لم تفلح في وقف عمليات التهريب، لسبب أهم وهو أن النظام ومن خلفه الجانب الإيراني يستخدم الكبتاغون وتهريب السلاح كورقة ضغط لتمرير شروطه في التطبيع العربي.

خلال قمة الشرق الأوسط العالمية في مدينة نيويورك، في سبتمبر/أيلول الفائت، شكّك الملك الأردني، عبد الله الثاني، بقدرة النظام السوري على السيطرة على بلاده، وأوضح حينها أنه غير متأكد مما إذا كان الأسد هو المسؤول الكامل عن البلاد، في ضوء المشكلة الكبرى المتمثلة بتهريب المخدرات والأسلحة إلى الأردن.

تغيُر نبرة الملك الأردني تبدي خيبة أمل واضحة بوقف تدفق الكبتاغون السوري وضبط الحدود، مع الاعتقاد الجازم بمسؤولية الأذرع الإيرانية جملةً وتفصيلًا عن ملف المخدرات وتهريب الأسلحة وزعزعة أمن الحدود الطويلة الممتدة على طول 375 كيلومترًا لدولة باتت مركزًا عالميًا لتجارة وتهريب الكبتاغون بين لبنان الذي يديره حزب الله، والعراق الواقع

القوات الأردنية ضبطت مع المهربين 4 صواريخ روكيت لانشر و4 صواريخ آر بي جي و10 ألغام ضد الأفراد وبندقية قنص جي 3 وبندقية إم 16 مجهزة بمنظار قنص وسيارة محملة بالمواد المتفجرة

تحت سيطرة ميليشيا الحشد الشعبي، ما يعني أن الأردن هو المنفذ الوحيد لمصدر التمويل الأهم لهذه الأطراف.

قلق إسرائيلي

ليس الأردن وحده الذي بات قلقًا من عمليات تهريب السلاح المتصاعدة، فقد قالت صحيفة «يسرائيل هيوم» إن «التحول من حدود السلام إلى الحدود الساخنة كان تحديًا متزايدًا للمملكة الهاشمية من وكلاء إيران في الأشهر الأخيرة، الذين حاولوا التسلل إلى الأردن من العراق وسوريا، ما أدى إلى تقويض سيادة الأردن».

وأضافت الصحيفة، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي غيّر انتشاره العملياتي بشكل أساسي على الحدود مع الأردن، وهذه الخطوة جاءت في أعقاب الارتفاع الكبير في تهريب الأسلحة من المملكة والمخاوف من هجمات إرهابية ترعاها إيران يمكن أن تحدث على طول الحدود في عام 2024.

ونقلت الصحيفة عن مصدر عسكري قوله: «السيناريو الأساسي الذي تستعد له (إسرائيل) هو محاولات من حزب الله أو ميليشيات أخرى موالية لإيران، للتسلل من الحدود الأردنية إلى إحدى المجتمعات القريبة من الحدود»، لافتة إلى أنه في العامين الماضيين «كانت هناك زيادة كبيرة في تهريب الأسلحة من الأردن إلى الضفة الغربية وتقف إيران وراء هذه الشحنات».

تحالف إقليمي «سوري إيراني» لاقتصاد الكبتاغون

لم يعد خافيًا على أحد أن نظام الأسد يشكّل مع الإيرانيين تحالفًا إقليميًا يرعى اقتصاد الكبتاغون والسلاح، ويؤمّن لها طرقاتها ومعابرها ومصانعها ويساعد في الالتفاف على العقوبات، فإن الأردن بات يستشعر أكثر من أي وقت مضى – بعد جهوده الكبيرة في إنهاء ملف المخدرات والسلاح عبر أراضيه وفشله في ذلك – رغبة إيران في التمدد نحو المجتمع الأردني.

ضمن هذه الفكرة سبق أن سلطت صحيفة «مينا واتش» الألمانية في يوليو/تموز الفائت الضوء على خريطة السيطرة الإيرانية في المنطقة، مشيرة إلى أن «الأردن قد يكون الضحية التالية للإيرانيين بعد اليمن ولبنان وسوريا والعراق، خاصة أنه يشهد اضطرابات وصراعات داخلية قد تستغلها طهران».

طرح حينها الأكاديمي الأمريكي «كينيث بولاك» تحليلًا ينوّه إلى أن «إيران قادرة – عبر عملائها ووكلائها – على التسلل إلى الأردن من 3 جبهات: سوريا ذات الحدود الطويلة مع المملكة، والضفة الغربية في فلسطين حيث الجهاد الإسلامي وحماس المدعومين إيرانيًا، والجبهة الثالثة العراق حيث الحشد الشعبي».

جانب من المخدرات التي ضبطها الجيش الأردني.

الأردن يواجه تهديدات أكبر من المخدرات عبر حدوده مع سوريا

بحسب الصحيفة كذلك، فإن ما يقرب من 60% من سكان الأردن هم من الفلسطينيين، كما تزعم أن العديد من منظمات المجتمع المدني لديهم ارتباطات بالجماعات المدعومة من إيران في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومما لا شك فيه أن خطة إيران في التمدد إلى أي دولة تعتمد على 3 مناهج لا محيد عنها هم: المخدرات والسلاح، والأهم والأكثر خطورة المدّ الشيعي، وهو ما يدركه الأردن منذ أكثر من عقدين ويغلق الباب بوجهه بحزم، إذ سبق للملك الأردني في العام 2004 أن أطلق تحذيرًا مما أسماه «الهلال الشيعي» في المنطقة العربية الذي سيساعد إيران على توسيع نفوذها.

وبما أن الجيش الأردني استخدم كل الوسائل المتاحة، من ضبط واسع للحدود وضرب أوكار المخدرات ومصانعها وعرابيها في الداخل السوري، عبر تنفيذ ضربات جوية لأهداف مرصودة على الرادار الاستخباراتي الدقيق، ثم التوجه سياسيًا والتفاعل مع الفاعلين الحقيقيين في سوريا، لم يبق أمام الطرف الأردني إلا خيار إقامة منطقة عازلة عند الحدود الأردنية السورية، الذي يحتاج لتوافق ودعم عربي ودولي، لا سيما أن الجنوب السوري بات بؤرة للميليشيات العابرة للحدود المدعومة حكوميًا.

يمكن للأردن أن يستفيد من حالة الانتماء والارتباط العشائري في منطقة حوران بعشائر الأردن، خاصة أن المنطقة باتت تعج بشذاذ الآفاق والميليشيات الأجنبية التي ضاق بهم سكان المنطقة ذرعًا، حسب العميد الزعبي.

أخيرًا يمكن القول إن الأردن قد خسر الرهان على تغيير سلوك النظام بعد إعادته إلى الجامعة العربية في موضوع تهريب المخدرات وانتزاعه من الحضن الإيراني، أما قضية اللاجئين التي كان الأردن يعقد عليها الآمال، وهي البند الثاني في مبادرة الخطوة بخطوة التي تبنتها الأردن، فقد فشلت هي الأخرى بعد حديث الأسد لـ"سكاي نيوز" بأن نظامه لا يستطيع تحمل أعباء عودة اللاجئين، فيما وصل الأردن اليوم لمرحلة حساسة بات يقف فيها على مفترق طرق مصيري في دفع المدّ الإيراني عن حدوده الشمالية التي تعيش حالة استنفار أمني عالٍ هو الأول من نوعه في تاريخ البلاد.

■ المصادر

- من تهريب المخدرات إلى السلاح.. ماذا يريد النظام السوري وحليفه الإيراني من الأردن؟، موقع نون بوست، 7 يناير/كانون الثاني 2024.

كتـــاب العـــدد

كان النقاش جاريًا داخل القصر الملكي عن مغادرة الشاه إلى خارج إيران، لكنه كان يُريد خروجًا يحفظ به كرامته، حتى من دون التفكير بالعودة، بينما لو أصبح غير شاهبور بختيار رئيسًا للوزراء لكان الأمر آخر، فقد اقترح محبو الشاه ألا يُغادر إيران ويفقد العرش، بل ممكن مغادرة طهران إلى ناحية أخرى، والجيش على استعداد لإعادة الأوضاع إلى نصابها، خصوصًا وأن العديد من الإضرابات قد انتهت، وعاد العمل في مؤسسات النفط في الأحواز والمؤسسات الأخرى، لكن شاه إيران ظل مصرًا على عدم تدخل الجيش ضد المتظاهرين، فلا يُريد مزيدًا من الدّماء، وربّما حالة المرض فرضت عليه هذا الشعور، بينما جماعة الثورة كانوا يقومون باغتيالات وتدمير للمؤسسات.

يقول مؤلف الكتاب هونك نهاوندي: كان على ما يبدو كل شيء يجري لصالح الخميني، وربما الخميني نفسه لم يصدق ما يحصل، فهو قد صرح في مقابلة له بأن لا يتولى منصبًا حكوميًا، ولا له شأن بالحكومة، وإنما يبقى ناصحًا مراقبًا، والحكومة يتولاها أهل الاختصاص، كذلك تكلم عن الديمقراطية والانتخابات والعدالة الاجتماعية، وأنه بعيد عن الثأر أو الانتقام، لكن ما حصل كان خلاف ذلك تمامًا.

غادر الشاه وأسرته طهران، وترك أمور البلاد تُدار بيد شاهبور بختيار، وقد أراد هذا الأخير التحدث مع الخميني، وترك كبار رجال الدين في قُمّ، أولئك الذين كانوا يريدون وضعًا دستوريًا، وتقليلًا من صلاحيات الشاه، وليسوا مع تغيير النظام، لكن تسارع الأوضاع جعل هؤلاء، وبينهم محمد كاظم شريعتمداري، غير مؤثرين، وسط الشحن الثوري، وتضخيم صورة الخميني إلى الحد الذي كانت تُقال عنه شائعات بأنه المهدي المنتظر، حتى حصل عندما قال له أحدهم ذلك اكتفى بهز رأسه والالتفات، ولم ينف أو يزجر الرجل، فهذا لم يتوافق مع الفكر الشيعي عن المهدي، لكنها فترة وجيزة ويعلن الخميني نفسه نائبًا للإمام.

انتهى كل شيء، وهبطت الطائرة الفرنسية بطهران، والتي دُبرت من قبل الحكومة الفرنسية، ليس كما نُشر أن العسكريين قد استقبلوا الخميني، إنما جرى التمثيل، وهو ارتداء عناصر للملابس العسكرية، كي يُعطى تصور لدى الرأي العام بأن الجيش مع الخميني.

سقط النظام الملكي رسميًا في فبراير/شباط 1979، وكان الإجراء الأول محاكمات صورية لكبار ضباط الجيش، أما مكان الإعدام فكان سقف البناية التي سكن فيها آية الله الخميني أو الإمام الخميني، بعد أن كُتبت له سيرة ذاتية مزينة بالتقديس والكرامات، فصار عهد جديد، غير أن الظلم الذي كانت تشكو وتبالغ فيه المعارضة تحول وتبنته السلطة الجديدة.

تضمن الكتاب العناوين الآتية: السنوات الخمسون الأولى من حياة رجل الدّين، الخطوات الأولى في السياسة، بداية المواجهة مع الحكومة، النفي إلى النّجف، في طهران ضعف الحكومة وارتباكها، السّفر، قصة نوفل لوشاتو، معبود اليساريين والسُّذج، في طهران عجز الحكومة وانهيارها، آخر المساعي والحيَل، النهاية: لا شيء.

* مركز المسبار للدراسات والبحوث

مولوي عبد الحميد إسماعيل زاهي

إمام أهل السنة في إيران... المُقاوم السلمي لحكم المرشد

مولوي عبد الحميد إسماعيل زاهي إمام أهل السنة في إيران

أصبح مولوي عبد الحميد إسماعيل زاهي، إمام أهل السنة في إيران والبالغ من العمر 76 عامًا، رقمًا صعبًا في المعادلة نظرًا لتحديه المرشد علنًا وتوجيه اتهامات صريحة له، دون أن يُقدم الأخير على استهدافه خشية من شعبيته الجارفة وتأثيره الهائل وسط الملايين.

وهو ينتمي إلى قومية البلوش السنية في جنوب شرق إيران، التي تعد منذ فترة طويلة واحدة من أفقر مناطق البلاد، وهو إمام وخطيب أهل السنة في مدينة زاهدان، عاصمة إقليم سيستان وبلوشستان، ويلقي خطبة الجمعة في الجامع المكي هناك، ويحضر له أكثر من 50

إسلام المنسي

ألف شخص.

ورغم أن الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في سبتمبر/أيلول 2022 عقب قتل الشرطة للفتاة الكردية السنية، مهسا أميني، بسبب عدم ارتداء الحجاب بشكل صحيح، وأقدم المحتجون على تصرفات مثل خلع وإحراق الحجاب ونزع العمائم عن رجال الدين في الشوارع وغيرها من المظاهر التي استشهد بها نظام ولاية الفقيه كدلائل على عداء المتظاهرين لله ومحاربتهم للإسلام، لكن الشيخ تعامل بذكاء مع الأمر واستطاع الدفع بالأمور نحو القضايا الرئيسية فأيد الاحتجاجات وأعلن أنها ليست ضدّ الدين بل بسبب الظلم وقمع الحريات والفساد والجوع في إحدى أغنى دول العالم بالموارد والثروات.

وصار لبلوشستان دور في تهدئة نقمة المحتجين على مسألة الحجاب الشرعي، فنزلت لأول مرة مظاهرات نسائية للمحجبات ضد النظام وهن يهتفن «إلى الثورة بالحجاب أو بدونه» في تجمعات احتجاجية منفصلة عن الرجال، مما ساهم في تعديل وجهة الثوار إلى المطلب الرئيسي وهو الاعتراض على حكم المرشد وليس ضد الحجاب.

نزلت لأول مرة مظاهرات نسائية للمحجبات ضد النظام وهن يهتفن «إلى الثورة بالحجاب أو بدونه»

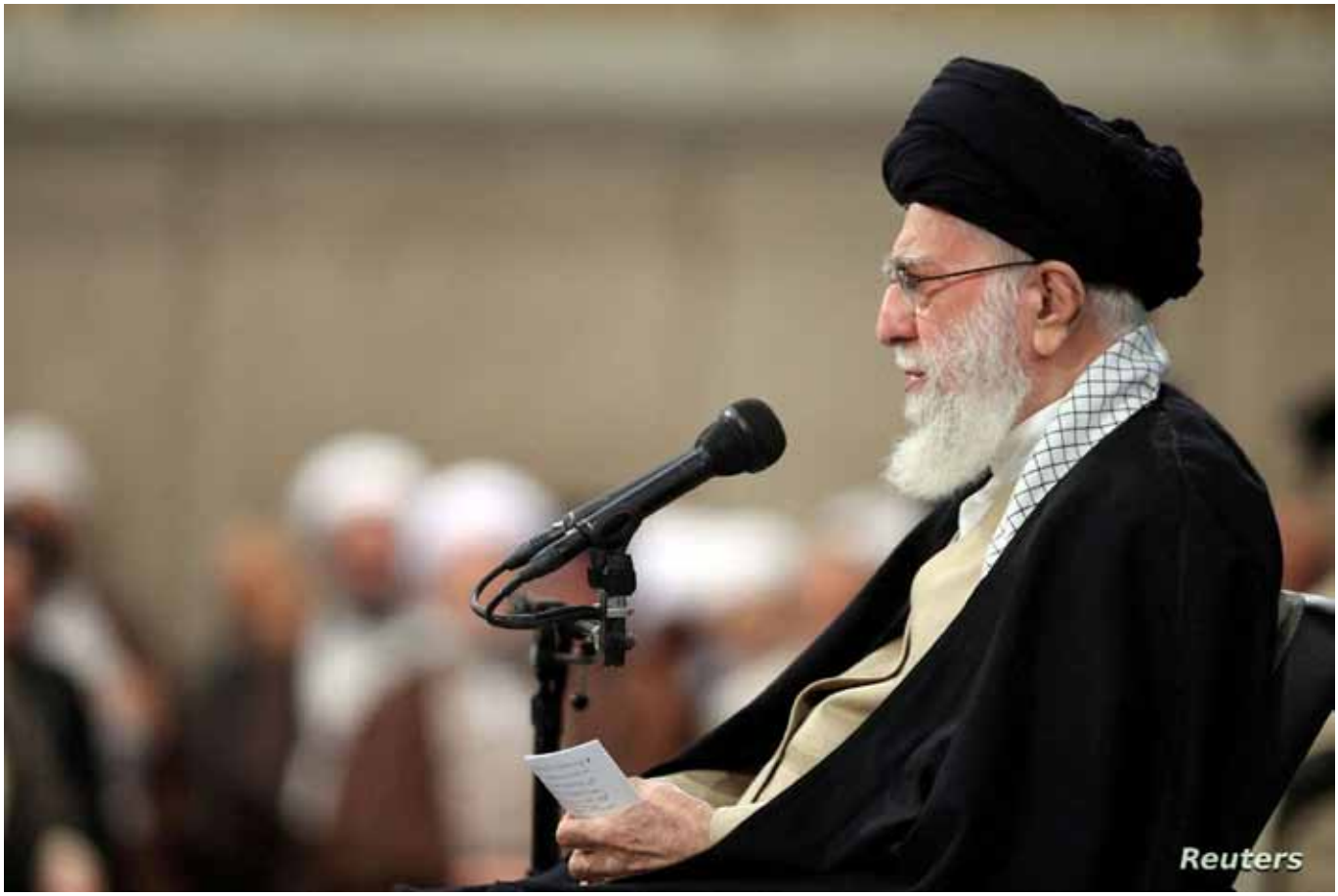

علي خامنئي

ولم يُقدم النظام على اعتقاله خوفًا من إشعال مناطق البلوش بينما تكافح القوات الأمنية للتصدي للاحتجاجات في المناطق الأخرى، لكن النظام اعتمد خيارًا آخر وهو تشويهه وتخويفه؛ فبحسب تسجيل صوتي مسرب من وكالة أنباء «فارس» التابعة للحرس الثوري حصل عليه قراصنة إلكترونيين معارضين، فإن اجتماعًا لمسؤولي ملف الإعلام ناقش اقتراحات لتدمير مكانة عبدالحميد بين الشعب، وقال نائب قائد منظمة الباسيج، قاسم قريشي، إن المرشد الأعلى، علي خامنئي، طلب تحذير مولوي عبدالحميد، وأن ممثل المرشد، محمد جواد حاج علي أكبري، سافر إلى زاهدان وأوصل التحذير إلى أذن الرجل.

واعتبر قريشي أن النظام أخطأ بخصوص ترك هذا الرجل حتى علت مكانته، وأن حكومة الرئيس الإصلاحي، محمد خاتمي، منحته الكثير من الاهتمام، وقال «أمثال عبدالحميد لم يكن أحد يعتبرهم بشرًا»، وخلال الاجتماع، اقترح المسؤولون تشويهه عبر الترويج لتصريحاته ضد المرأة، ونشر مواد إعلامية تدلل على أن أهل السنة في سيستان وبلوشستان يمارسون تمييزًا كبيرًا ضد المرأة.

وقد وصفت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، مولوي عبد الحميد بأنه تحول إلى رمز للاحتجاج، وأن مدينة زاهدان، حيث يقع مسجده أصبحت معقلًا أساسيًا للانتفاضة، فبعد خطبة ألقاها الشيخ في سبتمبر/أيلول 2022، خرج المتظاهرون إلى الشوارع، وفتحت عليهم قوات الأمن نيرانها، وأوقعت بينهم عشرات القتلى في ما عرف باسم «الجمعة الدامية»، وفي خطبه التالية، طالب الرجل بتقديم المسؤولين عن قتل المحتجين إلى العدالة، وتشكيل لجنة تحقيق دولية، وفي رسالة له بالفيديو، استنكر مقتل المصلين على يد قوات النظام بـ"الكارثة"، مبينًا أن عددًا من الشباب قذفوا مركز الشرطة بالحجارة خلال مظاهرة، لكن القوات أطلقت النار على رؤوس وصدور المصلين العزل الذين كانوا عائدين إلى منازلهم ممن لم يشاركوا في المظاهرة من الأساس.

وبعكس الدعاة السنة غالبًا في دول العالم، فإن النفوذ الطاغي المطلق للمراجع الشيعية في البيئة الإيرانية، ساهم في توحد أهل السنة حول مولوي عبد الحميد واتخاذه مرجعًا لهم بعد أن أثبت قدرته على قيادة الطائفة في ظل نظام حكم

الاحتجاجات على وفاة مهسا أميني

قاسم قريشي نائب قائد منظمة الباسيج: أمثال عبدالحميد لم يكن أحد يعتبرهم بشرًا

شيعي متعصب يمارس الإقصاء والعنف حتى ضد القيادات الدينية الشيعية المختلفة معه، وتعدى نفوذ الشيخ منطقة بلوشستان وصار رمزاً لأهل السنة في جميع أنحاء الدولة.

إمام أهل السنة

يترأس عبد الحميد جامعة «دار العلوم» وهي أكبر مركز علمي لأهل السنة في إيران، ويتراوح عدد طلابها من 1500 إلى 2000 طالب، وتتبعها مدرسة «عائشة الصديقة» للبنات، وتتبع الجامعة كذلك فروعًا كثيرة في مناطق مختلفة ومكاتب لتحفيظ القرآن في المناطق النائية، كما يترأس المجمع الفقهي لأهل السنة في إيران، وهو عضو بالمجلس الأعلى لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

وبحسب موقعه الرسمي فقد ولد الشيخ لأسرة معروفة بالتدين بقرية «كلوكاه» التابعة لزاهدان وتبعد عنها بسبعين كيلومتر، والتحق بالكتاب ودرس بالمرحلة الابتدائية بزاهدان التي لم يكن فيها معهد ديني، فسافر إلى باكستان والتحق بمعهد «دار الهدى» في السند، وتنقل بين علماء ومعاهد أهل السنة، وحصل على الإجازة العالية في التفسير والفقه والحديث، ثم عاد زاهدان واتصل بالشيخ عبد العزيز السربازي

السلطات الإيرانية مستمرة في قمع تظاهرات البلوش

أحد أكبر علماء المنطقة، وهو تلميذ مفتي الهند، الشيخ كفاية الله الدهلوي.

واختاره الشيخ عبد العزيز نائبًا له في شؤون إدارة معهد دار العلوم والجامع المكي، وخلفه فيها بعد موته عام 1989 تقريبًا، وعلى مدار أكثر من ثلاثين عامًا نجح في تجميع الناس حوله متبعًا منهج شيخه القائم على عدم الصدام مع النظام الحاكم ومعارضته سلميًا وعدم تأييد الحراك الانفصالي المسلح، والعمل داخل إطار المواطنة الإيرانية، مع الاهتمام بقضايا أهل السنة من جميع الأعراق، وتبني قضايا ومشاكل العرقية البلوشية تحديدًا مع تجنب الخطاب القومي النزعة، ويوصف منهجه الفقهي بالوسطية والاعتدال، ويحذر دائمًا من إثارة المسائل الخلافية.

ولما له من دور كبير في الحفاظ على الاستقرار في المناطق المشتركة بين السنة والشيعة صارت كلمته مسموعة بين مختلف الطبقات، ويقصده ذوي الحاجات والمشكلات ليحل قضاياهم ليس بصفته مفتي شرعي فقط بل كمصلح اجتماعي وزعيم سياسي، وأحيانًا تحيل إليه المحاكم الحكومية بعض القضايا للفصل فيها، كما أن له دور مؤثر في دفع الناس للتصويت في انتخابات الرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان).

ومع ازدياد حجم جمهوره، أطلق مشروعًا لتوسعة الجامع المكي، أكبر مسجد في إيران، ودار العلوم لاستيعاب المزيد من الأعداد، وهو يدرس العلوم الشرعية منذ عشرات السنين، قضى أكثر من نصفها في تدريس مادة الحديث الشريف من خلال شرح صحيح البخاري.

وبجانب دار العلوم فإن مولوي عبد الحميد له تأثير كبير في الأوساط الشبابية بسبب دوره في رعاية شئون الطلاب الجامعيين السنة، وتوفير السكن لهم، كما يُشرف على إرسال الدعاة إلى المناطق السكنية المختلفة في المدن والأرياف، ويشارك في بعض هذه الجولات.

وتقع محافظة سيستان وبلوشستان التي يقيم فيها في جنوب شرق إيران على الحدود مع كل من أفغانستان وباكستان، وتعد من أكبر المحافظات من حيث المساحة، ويقطنها أكثر من 3 ملايين نسمة، وتتمتع بساحل طويل على بحر عُمان، ويقع بها ميناء تشابهار أحد أهم الموانئ الإيرانية، وتشتهر المحافظة بالتوترات الأمنية بسبب القمع الوحشي من جانب قوات النظام والإعدامات الكثيرة، وهجمات الجماعات الانفصالية البلوشية السنية.

ومع غياب الإحصاءات الرسمية تشير التقديرات إلى أن نسبة أهل السنة في الإقليم تتراوح ما بين 87% - 99%، ويتوزع البلوش على 3 مناطق متصلة جغرافيًا في إيران وباكستان وأفغانستان، وتناضل العديد من المجموعات القومية والتنظيمات المسلحة من أجل تحرير هذه المناطق وتكوين دولة

الجمعة الدامية في زاهدان

وصفت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية مولوي عبد الحميد بأنه تحول إلى رمز للاحتجاج وأن مدينة زاهدان حيث يقع مسجده أصبحت معقلاً أساسيًا للانتفاضة

بلوشستان الكبرى، وهو ما يعتبره مولوي عبد الحميد طرحًا غير واقعي، ويطالب بالحقوق المشروعة لأهل السنة التي تضمنها الدستور رغم مطالبته بتعديله وإلغاء المواد الدستورية التي تنتقص من حقوق السنة، ويطالب دائمًا بمنح الحرية المذهبية لأهل السنة في مجالات التعليم والتربية وإقامة الجمعة والجماعات والمناسبات الدينية الأخرى وفقًا للدستور، وعدم التدخل في شؤونهم الدينية، وينتقد سياسات التهميش المتعمد ضدهم ومنعهم من المشاركة في إدارة الدولة وتولي المناصب، ويقول: «لسنا متعطشين للمنصب أو الجاه، ولكن القضية قضية كرامة..لا نحب أن يعاملونا كالأجانب، وينظر إلينا بازدراء كمواطنين من الدرجة الثانية».

ولا ينتمي الشيخ عبد الحميد إلى حزب سياسي، لكنه دائمًا يؤكد على حرية الأحزاب والإعلام والنشاطات المدنية، وفقًا للدستور، ويرى أن المخرج الوحيد من أزمات النظام هي مصالحة وطنية شاملة، وإطلاق سراح كافة السجناء السياسيين، والتوجه الجادّ نحو تلبية المطالب المشروعة والقانونية للشعب الإيراني، وإقامة انتخابات حرة ونزيهة، وينتقد بشدة الإعدامات العشوائية، والتعذيب الذي يجري في السجون الإيرانية لأخذ الاعترافات، ويعتقد أن هذه الإعدامات لا توافق مع الشريعة الإسلامية، وأن ثورات الربيع العربي مرشحة للتكرار في إيران لأن أي حكومة لا تصلح نفسها تعرض نفسها للثورة لأن أي نظام لا يمكنه الاستمرار بقوة السلاح فقط.

ويعتقد أن الوحدة لا تتحقق بالهتافات وعقد المؤتمرات وتأسيس مجمعات التقريب، بل بمراعاة العدل والمساواة وتطبيق القانون، وأن أهل السنة إيرانيون ولا أحد أكثر إيرانية منهم ويرفض الطرح الانفصالي، ويطالب بالسماح للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان بالعمل في إيران.

وقد وضع النظام قيودًا على تنقلاته للحد من تأثيره، وبعد أن كان يسافر إلى بعض

اعتقال عشرات الإيرانيين على خلفية احتجاجات الجمعة الدامية في زاهدان

الدول بهدف المشاركة في المؤتمرات الدينية كمؤتمرات رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، ومؤتمر المجمع الفقهي بالإمارات، وبعض المؤتمرات في تركيا، تم منعه من السفر منذ أكثر من 12 عامًا.

المقاوم السلمي

اشتعلت المظاهرات ضد النظام الإيراني على خلفية مقتل الفتاة السنية مهسا أميني، لكن في إقليم سيستان بلوشستان اشتعل العنف بسبب فتاة سنية أخرى، فقد تجمع المتظاهرون بعد صلاة الجمعة للاحتجاج على اغتصاب فتاة من البلوش من قبل العقيد إبراهيم كوشك زايي، قائد الشرطة في مدينة تشابهار، الذي يُتهم بأنه استدعى الفتاة البالغة من العمر 15 عامًا إلى مركز الشرطة حيث اعتدى على شرفها.

وتقدمت أسرة الطفلة بشكوى ضده وأبلغت وسائل الإعلام بالاغتصاب، فهدد قائد شرطة تشابهار برفع قضية قتل ضد العائلة إذا لم يسحبوا الشكوى وينفوا الخبر. وظلت القوات العسكرية تتنقل في قرية صديق زاهي التي تنتمي لها الطفلة لترهيب أسرتها، مع العلم بأن قائد الشرطة سبق اتهامه بجريمتي اغتصاب سابقًا، فتوجه بعض المواطنين وطلبوا من ممثل تشابهار في البرلمان، معين الدين سعيدي، متابعة الأمر بجدية، لكن لم تسفر هذه الجهود عن نتيجة ملموسة.

واندلعت أعمال العنف في سيستان وبلوشستان أسفرت عن مقتل خمسة من أعضاء الحرس الثوري الإيراني، بمن فيهم عقيدان ومسؤول استخباراتي كبير، وإصابة 32 من أعضاء الحرس الثوري في الاشتباكات.

ألقت الحكومة الإيرانية باللوم على جماعة «جيش العدل» الانفصالية، في الاضطرابات في زاهدان، على خلاف شهادات البلوش، فخرج مولوي عبد الحميد ليطالب بتحقيق دولي، وحمَّل المرشد الأعلى، علي خامنئي، مسئولية الدماء التي سالت.

وامتدح الشيخ الاحتجاجات الشعبية ضد النظام، ووصفها بأنها وحدت الشعب الإيراني لأول مرة، مشيدًا بالتعاضد الشعبي وروح الوحدة ضد النظام، مقارنًا الوضع مع شعارات الوحدة الفارغة التي يرفعها النظام معتبرًا أن فعاليات «أسبوع الوحدة» ضعيفة لدرجة أن الضيوف الأجانب لم يكونوا يأتون إلى مؤتمراتها، والمدعوون من الداخل لم تكن لديهم رغبة في المشاركة لأنها كانت شعارات فارغة، وتم استخدام الوحدة كغطاء على السياسة الحقيقية للنظام، قائلًا: «شكونا مرارًا إلى مجمع التقريب أن منع أهل السنة من الصلاة أو الإهانة إلى المقدسات هو ضد الوحدة».

أطلقوا سراح المعتقلين

وفي خطبة الجمعة طالب بإطلاق سراح المعتقلين بما فيهم علماء أهل السنة، مبينًا أن معظم المعتقلين من الشباب والشابات صغار السن، رافضًا توصيفهم بالمحاربين، وأكد في خطبته التي نشرها موقعه بعنوان «أطلقوا سراح المعتقلين»، أن تطبيق حد الحرابة على المحتجين، وقتلهم بهذا المبرر يخالف القرآن الكريم، مشيرًا إلى المعاملة السيئة مع كبار علماء السنّة أثناء اعتقالهم، كما وقع في إقليم كردستان مع الشيخ سيف الله حسيني في مدينة جوانرود، والشيخ خضر نجاد، وكذلك الشيخ فضل الرحمن كوهي، من علماء بلوشستان، والشيخ عبد الغفار نقشبندي، معربًا أيضًا عن قلقه من إصدار الحكم بالإعدام على الطبيب، حميد قره حسنلو، الذي اتهم بمحاربة الله وحُكم عليه بالإعدام وفقًا لحد الحرابة.

وأضاف: عندما يرى الشعب أنّ الدولار أصبح يساوي 39 ألف تومان وأنّ أموالهم فقدت قيمتها، يشعرون بخيبة أمل..المواطنون الإيرانيون.. لا يتمتعون بالحريات، وبدلًا من العديد من الأشخاص المؤهلين من مختلف الجماعات العرقية والديانات، فإن الضعفاء هم من يديرون البلاد. فلو كانت هذه المناصب في أيدي ذوي الكفاءة لما وصلت البلاد إلى هذه اللحظة، هناك انتخابات ولكن لا تخرج منها نتائج ذات قيمة، يأتي الناس إلى ساحة الانتخابات البرلمانية والرئاسية لكن يجدون أنهم لم يحققوا ما يريدون وأن وضع البلاد لا يتغير، بل تتجه البلاد نحو العزلة.

واستشهد بكلام مؤسس الجمهورية موسوي الخميني، عندما قال للشاه الراحل: «إن شعب إيران شعب طيب، لماذا يشكو هؤلاء الناس منك؟ شعب إيران لا يتمتع بالحرية، ولا يريد أن يعتمد على الشرق والغرب، وهم غير سعداء، لأن ثروتهم تنفق في مكان آخر»، وأردف مولوي عبد الحميد أن هذه كلمات مؤسس الثورة ويجب أن تعرف السلطات أن الشعب في قلق واضطراب، وصوت الشعب يجب أن يسمع.

■ *المصدر: إضاءات

تأثير العرقيات في اللغة الفارسية... دراسة إستقرائية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية

العرقيات في إيران ليست مجرد جماعات هاجرت من موطنها الأصلي في آسيا وآسيا الصغرى، بل هي قبائل رحل استقرت في مناطق متباعدة من إيران، وبلغ عدد العرقيات أكثر من 72 عرقية، بنسبة مئوية: الفرس 50% الآذير 25% الجيلاكى ومازندرانى 8% الكُرد 7% العرب 3% اللور 2% البلوش 2% التركمن 2% الآخر1%. حيث يعيش في المدن 61% وفي الريف 39% وهو ما يعني أن العرقيات تحتفظ بنظامها وتراثها ومعتقداتها وعاداتها وتقاليدها والتماسك القومي، ومن المعروف أن اللغة هى أساس الثقافة وعمودها، وينتقل التراث الثقافى لكل قوم إلى الأجيال اللاحقة عن طريق اللغة، مما يساعد على إستمرار الهوية القومية. ويعتبر سكان المجتمعات القبلية الإيرانية أكثر تمسكًا بالقوميات واللغات، خاصة: الكُرد واللور والبلوش والفرس والعرب والأتراك والتركمان، حفاظًا على الخصائص الرئيسية لثقافة القوم ولغتهم. ومن أكثر هذه العرقيات تأثيرًا في اللغة الفارسية هي العربية والتركية والتركمانية، فضلًا عن الكردية والبلوشية. ويظهر هذا واضحًا في مراكز التلاقي، سواء السوق الكبرى في طهران أو الوزارات والمصالح الحكومية، أو في الممارسة السياسية، أو في إرتداء الزي القبلي، ومن هنا ينبغي أن نتوقع كيفية التعامل وتأثيرها في اللغة التي يتعاملون بها.

عندما ندرس تأثير العرقيات في اللغة الفارسية لابد أن نضع في اعتبارنا ما أكدناه من أن الحكام هم سدنة اللغة الفارسية، ومن ثم علينا أن ندرس التأثير من خلال العهود التي تغيرت السلطات خلالها، فإذا كانت عهود حكم الفرس قد فرضت اللغة الفارسية إلا أن الفترة التي يسقط فيها كل عهد تضعف اللغة الفارسية لأن المحتل يفرض لغته، وهو ما يعطي فرصة للعرقيات لكي تضيف للغة الأم كثيرًا من الألفاظ الخاصة بها، فضلًا عن أن الديانة الزردشتية قد أوجدت لغة دينية هي لغة الأوستا التي احتفظت بوجودها لأصحاب الديانة لكن دون تأثير على اللغة الفارسية.

بعد دخول الإسلام إيران استفادت العرقية العربية من أمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين، ولما كان للديوان الإيراني تأثير في دواوين الدولة الإسلامية فقد سمح لنوع من الاختلاط بين الفارسية والعربية في المصطلحات، وأدخلت العرقية العربية كثيرًا من الكلمات العربية في اللغة الفارسية. بل إن علماء إيران عندما أرادوا أن يدعموا اللغة الفارسية بقواعد لغوية وضع سيبويه الفارسي كتاب النحو، ليس لتعليم العرب قواعد لغتهم، بل لوضع نظام لغوي يمكن صب اللغة الفارسية فيه، وعندما عاد الإيرانيون إلى لغتهم الفارسية أخذوا العناصر الأربعة التي أشرنا إليها من اللغة العربية بمساعدة العرقية العربية.

في عصر الدويلات في إيران بدأت اللغة الفارسية تعود وتنتعش، ومن ثم تسرب مزج اللغة الفارسية واللغة العربية في عهد الدولة الطاهرية، بينما أكدت الدولة الصفارية بأمر من يعقوب بن الليث الصفار على تثبيت اللغة الفارسية، لكن ذلك لم يمنع تأثير العرقيات فيها، وقد أضافت إلى اللغة الفارسية كلمات ومصطلحات جديدة بدعم الحاكم.

في عصر الدولة الغزنوية جمع الشاعر الفردوسي كل ما استطاع من عناصر وكلمات ومصطلحات الفارسية الأم في منظومته الشاهنامة، لكن الحاكم محمود الغزنوي الذي ينتمي لأصل تركماني لم يقبل بذلك لأنه تجاهل عرقيته، وهو ما جعله يعاقب الفردوسي ويحل دمه! من ثم أضاف الشعراء الآخرين في هذا العصر كثيرًا من المفردات التركية والعربية.

ظهر واضحًا في عصر الدولة السلجوقية تقسيم التطورات التي دخلت في اللغة الفارسية بتأثير العرقيات من خلال تقسيم الأسلوب والسبك الفارسي بالنسبة التي تأثرت فيها اللغة بلغة العرقيات بين السبك الخراساني والسبك العراقي والسبك الصفوي من خلال عرقية الحكام في عهد الدويلات.

أحدث حكام الدولة الصفوية الذين ينتمون للعرقية التركمانية تحولًا كبيرًا في اللغة الفارسية أنعكس على الأدب الفارسي، لدرجة أن المستشرقين لم يستطيعوا دراسة هذا الأدب فوصفوه بأنه يمر بمرحلة انحطاط، وهو وصف خاطئ، وقد فندته في كتابي عن الأدب الفارسي في العصر الصفوي، وتبين أن هذا الأدب وصل إلى درجة عالية من التفنن لم يدركها المستشرقون كانت بتأثير من اللغة التركية واللغة العربية من خلال دعم الحكام الذين كانوا يراسلون الحكام العثمانيين باللغة التركية!

يمكن القول بأن علماء دين الحوزات العلمية الدينية قد أتاحوا فرصة أكبر لتأثير العربية تأكيدًا للتدين والتركية لانتماء الكثير منهم للعرقية التركمانية.

> بعد دخول الإسلام إيران استفادت العرقية العربية من أمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين ولما كان للديوان الإيراني تأثير في دواوين الدولة الإسلامية فقد سمح لنوع من الاختلاط بين الفارسية والعربية في المصطلحات

الثورة الإيرانية والمتاجرة بالقضية الفلسطينية

محمود رأفت

عملت إيران منذ اندلاع الثورة الإيرانية على نظام الشاه عام 1979م، على المتاجرة بالقضية الفلسطينية، لأنها دائمًا كانت محط أنظار العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه، ولطالما تاجرت بها أيضًا بعض الأنظمة لكسب التأييد الشعبي.

فمن درس تاريخ الصفويين والقاجاريين والحركات الباطنية قديمًا ومن رأى أفعالهم في سوريا والعراق واليمن ولبنان حديثًا لا يستغرب من كونهم «خنجر مسموم» في ظهر الأمة لم ينصرونها يومًا.

الميليشيات الموالية لإيران ونظام حافظ الأسد ومنها حركة أمل التي أسسها الإيراني الجنسية «موسى الصدر» سحقت مخيمات الشعب الفلسطيني في ثمانينيات القرن الماضي، وكانت حرب المخيمات في العام 1985م هي الأشد حيث حاصرت وقتلت الآلاف من الفلسطينيين بلا رحمة في صفحة دامية لن ينساها التاريخ ودونها الشيخ محمد سرور زين العابدين (عبدالله الغريب) في كتابه «أمل والمخيمات الفلسطينية». وكان الكثير من عناصر ميليشيا حزب إيران اللبناني المعروف إعلاميا باسم «حزب الله» ضمن صفوف حركة أمل حينها، ولم يسلم كل من ساند المقاومة الفلسطينية في المخيمات من اللبنانيين السنة من إجرام محور إيران، ووقفت تلك الميليشيات موقف المتفرج وقوات حافظ الأسد تدك مدينة طرابلس الشام السنية على رؤوس أهلها من اللبنانيين واللاجئين الفلسطنيين في مؤامرة مكتملة الأركان على المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني.

ومع كل هذه الجرائم حاول «حزب الله» اللبناني الذي دخل الساحة اللبنانية بقوة بدعم إيراني في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، لتغيير تلك الصورة النمطية عن ميليشيا إيران، خصوصًا أن نظام وصاية حافظ الأسد على لبنان قام بجمع السلاح من كل الفصائل السنية في لبنان وعلى رأسها الجماعة الإسلامية وجناحها العسكري «قوات الفجر» التي قاومت الاحتلال الصهيوني بضراوة وكانت تمثل أهل السنة في لبنان، خصوصًا بعد القضاء على تنظيم «المرابطون» الذي كان يمثل التيار الناصري بعدما اجتمعت عليه قوات «جنبلاط» وحركة «أمل» قبلها بسنوات!

الحزب عمل على نسج العلاقات مع القوى الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية وخصوصًا الجبهة الشعبية – القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل الموالي للنظام السوري، ومن بعدها توسع في العلاقات مع حماس والجهاد الإسلامي.

ورغم الانتقادات التي وجهت للحزب حينها في التسعينيات بأنه استولى على بعض مساجد أهل السنة في جنوب لبنان والبقاع، إلا أن الحزب مع الانسحاب الصهيوني من جنوب لبنان حقق شعبية كبيرة بين الشعوب العربية التي كانت تجهل حقيقته ومخططات إيران في المنطقة، ومع الاحتلال الأمريكي للعراق ظهرت حقيقة الحزب جلية أمام الشعوب العربية والإسلامية، خصوصًا في استهداف الميليشيات الموالية لإيران في العراق وعلى رأسها جيش المهدي الذي يتزعمه مقتدى الصدر وفيلق بدر وميليشيات أخرى باستهداف اللاجئين الفلسطينيين في حي البلديات خاصة وفي العراق عامة، وكان الحرس الثوري الإيراني ينسق عمليات سحق الفلسطينيين في العراق خاصة والعرب السنة عامة.

وجاءت حرب يوليو/تموز في 2006 لتعيد بعضًا من رونقه بعد خسائر الحزب الإعلامية الفادحة، لكن سرعان ما كانت مواقف الحزب السياسية في دعم المخططات الإيرانية في المنطقة تدمر سمعته مجددًا، ثم جاءت الثورة السورية على نظام الأسد في دمشق لتعري

> الميليشيات الموالية لإيران ونظام حافظ الأسد وحركة أمل التي أسسها موسى الصدر سحقت مخيمات الشعب الفلسطيني في ثمانينيات القرن الماضي

المتاجرة بالقضية الفلسطينية

صورة إيران والحزب تمامًا أمام العالمين، بعدما حاربوا الثورة السورية وقتلوا من الشعب السوري مئات الآلاف، ولم يسلم منهم المخيمات الفلسطينية في سوريا من درعا إلى الساحل السوري ومن دمشق إلى حلب حيث دمرها وهجّر أهلها في مأساة ليس لها مثيل حتى النكبة عام 1948 لم يصل فيها الإجرام إلى هذا الحد.

وفي مأساة غزة الأخيرة، خرج مستشار قائد فيلق القدس بالحرس الثوري ليقول: «لا حاجة لتدخل إيران في الحرب فالمقاومة قادرة على التصدي للعدوان»، وهو تهرب صريح من نصرة فلسطين ومما كان يسمى «وحدة الساحات».

أما صحيفة كيهان الإيرانية التابعة للحرس الثوري الإيراني فقالت في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إن: «إيران لن تخوض الحرب نيابة عن أي أحد»، وهذا صحيح فإيران تتاجر بالقضايا لتحقق أهدافها في السيطرة على المنطقة، ولا يمكن أن تدخل في معركة قد تخسر خلالها كل مكتسباتها في المنطقة منذ 40 عامًا.

وهذا الشيخ صبحي الطفيلي مؤسس ما يسمى إعلاميًا «بحزب الله» والذي انشق عنه أكد أن «إيران جزء من الحلف الغربي على الأمة الإسلامية، وهي تخشى على مكاسبها في العراق وسوريا والمنطقة»، ولهذا لا تريد التدخل فيما يجري لأهل غزة.

ومن قبل كل هذا، اعترف وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك ستر، بأن طهران هي من زودت (إسرائيل) بصور جوية للمفاعل النووي العراقي الذي قصف في 1981، كما زوّدت (إسرائيل) إيران بصور عن مواقع غرب العراق لتدميرها، وشارون بنفسه اعترف بتزويد الخميني بالسلاح، وتسهيل هجرة اليهود الإيرانيين إلى الكيان.

فلسطين التي فتحها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وحررها صلاح الدين ومن بعده السلطان نجم الدين أيوب، وحماها المماليك والعثمانيين لقرون، لن يحررها من يلعن فاتحها والصحابة وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم، ولا شك أن ما يجري في غزة اليوم قد فضح محور إيران إلى الأبد بعدما تركوا أهلنا وحدهم في مرمى النيران الصهيونية - الغربية، والشعب الفلسطيني قادر ومن خلفه الأمة على تحرير القدس طال الزمن أو قصر وما ذلك على الله بعزيز.

في مأساة غزة خرج مستشار قائد فيلق القدس بالحرس الثوري ليقول: «لا حاجة لتدخل إيران في الحرب فالمقاومة قادرة على التصدي للعدوان» وهو تهرب صريح من نصرة فلسطين ومما كان يسمى «وحدة الساحات»

لمكافحة طهران ينبغي للولايات المتحدة دعم الأقليات العرقية في إيران

جوزيف إبشتين

زميل تشريعي في صندوق الحقيقة الشرق أوسطية

تحظر طهران تدريس اللغة الأذرية في المدارس، وتنفذ حملات إعدام ضد نشطاء الأكراد وتدمر المساجد السنية. علاوة على ذلك، تعيش مناطق الأقليات تحت خط الفقر، والتشديد الأمني المفرط، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الحكومية. كشف تقرير للأمم المتحدة في عام 2021 أن الأقليات الإيرانية أكثر عرضة للإعدام والاختطاف على يد الدولة مقارنة بأقرانهم من الفرس.

ينبغي لواشنطن مساعدة هذه الأقليات المضطهدة من خلال تقديم الدعم السياسي ورعاية البث الإعلامي المعارض بلغاتهم الخاصة. يتم التركيز حاليًا في البث المدعوم من الولايات المتحدة على اللغة الفارسية بشكل كبير، على الرغم من أن الأقليات الإيرانية تشكل أكثر من نصف سكان البلاد المقدرين بنحو 90 مليون نسمة.

تشعر طهران بالقلق من الانفصال العرقي تقريبًا حتى درجة الوسوسة. في الشهر الماضي، قتلت الصواريخ الإيرانية متمردين بلوش في باكستان ،ورجل أعمال كرديًا اتهم بالعمل مع إسرائيل في العراق. كانت حملات القمع الإيرانية في المناطق الأقلياتية خاصة قاسية، خاصة ضد شعب البلوش، حيث يتم قمع تظاهراتهم السلمية ضد الحكومة بإطلاق الذخيرة الحية.

نتيجة لذلك كانت هناك شعور بالانتقام والاحتجاجات وحتى التمرد منخفض الشدة بين البلوش والأكراد والعرب. بعد وفاة مهسا أميني، العام الماضي في حراسة الشرطة بتهمة انتهاك الملابس التقليدية والحجاب الصارم للنساء، طالب المحتجون المعارضون للحكومة في المناطق الأقليات بالحكم الإقليمي الذاتي.

لكن العرق الذي يخشاه النظام ، هو الأذربيجانيون الإيرانيون، الذين يشكلون حوالي ثلثي السكان. تدرك طهران تمامًا أن ثلاث ثورات كبرى ضد الحكومة في التاريخ الإيراني بدأت في تبريز، عاصمة مقاطعة آذربيجان الشرقية.

لقد تسبب سد الأنهار من قبل الحكومة والزراعة المفرطة إلى حد كبير في جفاف بحيرة أورميا، التي تعتبر خط الحياة لسكان آذربيجان. كما حظر النظام تدريس اللغة الأذرية ومنع الآباء من تسمية أطفالهم بأسماء تقليدية آذرية. خلال السنة الماضية، لم يحتج الأذربيجانيون فقط على تدمير البيئة وطالبوا بالإفراج عن السجناء السياسيين ، بل طالبوا أيضًا بالاستقلال عن طهران.

هذا ما يمكن للولايات المتحدة فعله لمساعدة الأقليات الإيرانية. خلال الحرب الباردة، أنشأت واشنطن راديو الحرية في أوروبا / شبكة راديو ليبرتي (RFE / RL) لبث رسائل مضادة للشيوعية ومؤيدة للديمقراطية خلف الستار الحديدي. بالمثل، أنشأت الولايات المتحدة شبكة راديو (فردا) أي(الغد) لتعزيز القيم الديمقراطية وتوفير وسائل الإعلام غير المراقبة للشعب الإيراني

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الولايات المتحدة أكثر جرأة في التعبير عن معاملة إيران للأقليات تمامًا كما فعلت مع معاملة الصين للأويغور، الذين ينتمون إلى مجموعة عرقية تركية. يمكن لواشنطن تقديم الدعم السياسي من خلال فرض عقوبات تتعلق بمعاملة النظام للأقليات العرقية، والاجتماع مع قادة الأقليات، وطرح قضيتهم في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى. سيحقق ذلك هدفين: نشر الوعي بانتهاكات إيران وإظهار لهذه الجماعات العرقية ومدي أهمية قضيتهم.

الهدف من دعم الأقليات في إيران ليس بالضرورة دفع هذه الجماعات نحو الانفصال أو تغيير النظام ولكن لدعم كفاحهم ضد نظام قمعي ، وهو وسيلة للضغط علي ايران . يمكن أن يغمر اضطراب الأقليات ،النظام الذي يعاني بالفعل من قضايا اقتصادية وعقوبات وندرة متزايدة للمياه وضغوط داخلية من جماهير غاضبة والتزامات تجاه ميليشياتها مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن.

يعتبر بعض المعلقين أن دعم الأقليات المكافحة للتمرد، يمكن أن يجمع الإيرانيين ويجعلهم يلتفون حول النظام. ومع ذلك، فإن «تأثير هذا التجمع « سيظهر فقط على السكان الفرس. وبسبب القوانين المذهبية والآفاق الاقتصادية المظلمة، من المحتمل أن يتم إقناع فئات يسيرة فقط من الفرس بدعم النظام.

من خلال تقديم الدعم السياسي للأقليات في إيران وتوفير الوصول إلى المعلومات بلغاتهم الخاصة(الأم)، يمكن لواشنطن أن تمكنهم من النضال من أجل حقوقهم. كما سيوجه رسالة واضحة إلى الصين والدول الاستبدادية الأخرى بأن قمع أقلياتهم الخاصة قد يعود ليطاردهم.

المصدر:

- مجلة نيوزويك، 26 فبراير/شباط 2024

الترجمة:

د. أسماء محمد أمين

> على مدى عقود طويلة كانت إيران في حرب ضد أقلياتها غير الفارسية

حين كانت الأحواز مملكة ويشارك أمراءها أشقاءهم في المؤتمرات

ترجمة وتحقيق
حامد الكناني

الشيخ جاسب بن خزعل

■■ تتحدث الصفحة الأولى من صحيفة «اسطنبول» في عددها الصادر في 17 ديسمبر/كانون الأول 1913 عن المصالحة بين الحكام العرب وسعيهم عقد مؤتمر قمة عربية من أجل العمل على تشكيل اتحاد عربي يضم جميع الأوطان العربية وهو الحلم الذي لم يتحقق وذلك بسبب اندلاع أحداث الحرب العالمية الأولى وتغيير خريطة المصالح الغربية في المنطقة العربية حيث أعادت تشكيل موازين القوى وظهرت دول وإمارات جديدة واختفت عربستان الأحواز من الخريطة السياسية العربية. كما تتحدث الصحيفة عن تزايد الوعي القومي العربي ومعارضة السياسة التركية في الصحف التي كانت تنشر في البصرة وبيروت وهو الأمر الذي دفع السلطات العثمانية إصدار أحكام أدت لسجن الصحفيين وإغلاق هذه الصحف وتغريم أصحابها.

جاء في هذه الصحيفة ما نصه:

المؤتمر العربي

تستعرض الصحف المصرية تفاصيل جديدة عن الوضع في الجزيرة العربية وعن المؤتمر المزمع عقده في البصرة. تنقل المعلومات التالية من جريدة المؤيد:

تم حل النزاع القائم بين أمير مكة حسين باشا وشيخ نجد والأحساء الأمير عبد العزيز آل سعود باشا. وتم التوصل إلى اتفاق بين هذين الزعيمين. وتم إرسال وفود إلى الجانبين لتبادل الهدايا وتعزيز هذا التفاهم. ومن المرجح أن يعقد المؤتمر المزمع عقده في بداية يناير المقبل.

وتتبادل في هذا الموضوع مراسلات بين عبد العزيز آل سعود باشا والشيخ مبارك الصباح باشا. واضطر الوفد إلى المغادرة في أول شهر محرم من الكويت إلى الرياض مقر السعوديين لإقناع عبد العزيز باشا بفرصة عقد هذا المؤتمر في الكويت. وكان من المقرر أن يغادر وفد آخر إلى حائل، موطن الأمير بن رشيد، لنقل تحيات مبارك الصباح باشا ودعوته إلى الكويت. ويعمل (طالب) النقيب بك من جانبه على إقناع عشائر البصرة والمنتفج بإرسال ممثلين لذلك المؤتمر. والقادة العرب الذين أبدوا موافقتهم حتى الآن على انعقاد هذا المؤتمر هم:

- الأمير سعود، شقيق عبد العزيز آل سعود باشا.
- جابر بك بن مبارك صباح باشا.
- جاسب بن خزعل خان شيخ المحمرة.
- حمد بك السعدون شقيق عجمي بك السعدون.
- السيد طالب النقيب .

وتطالب الصحف العراقية بألا يقتصر هذا المؤتمر على العرب فقط تحت قيادة مستقلة، بل على الأمة العربية برمتها.

إيقاف الصحف العربية

علاوة على ذلك، وبأمر من والي بيروت، رفع المدعي العام الإمبراطوري دعوى قضائية ضد المدير المسؤول عن صحيفة المفيد. وحكم على الأخير بالحبس شهرين وغرامة ثلاثين جنيها.

ووفقًا لمعلومات من الراعي الأمون، فإن صحف البصرة انخرطت في منشورات تتعارض مع مصالح الإمبراطورية (العثمانية)، وقد تلقت الولاية أمرًا من وزارة الداخلية بوقف نشر جميع هذه الصحف. وتم إيقاف صحيفة «النهضة» التي تصدر في بغداد، والحكم غيابيًا على صاحبها.

■ المصدر:

- المكتبة الوطنية الفرنسية، مجلة اسطنبول اليومية والسياسية والأدبية، القسطنطينية، 17 ديسمبر/كانون الأول 1913، ص: 1

وثيقة بريطانية تروي حكاية فرض الضرائب لأول مرة في المحمّرة خلال عهد رضا خان الدموي

تشير الفقرة 134 من التقرير رقم 12 المرسل من قبل المقيمية البريطانية في ميناء بو شهر إلى وزارة الخارجية البريطانية، عن الفترة الزمنية من 16 حتى 30 يونيو/حزيران 1925، تحت عنوان «ملخصات إخبارية للمقيمية البريطانية ١٩٢١-١٩٢٥»، إلى أن نظام الضرائب الإيرانية ولأول مرة فرض على أصحاب النخيل في المحمّرة في شهر يونيو/حزيران عام 1925، أي بعد حوالي شهرين من إسقاط الحكم العربي في الأحواز.

وتؤكد الفقرة أن قانون تحصيل الضرائب في عاصمة الأحواز حينها قد أعلن عنه بعد زيارة موظفي دائرة الضرائب الفارسية التي تأسست حينها في مدينة الأحواز إلى المحمّرة، حيث جاء في بداية هذه الفقرة من التقرير:

«ضرائب – قامت دائرة الضرائب في الأحواز بزيارة المحمّرة ووضعت الضريبة على أشجار النخيل وممتلكات أخرى في منطقة المحمّرة».

ويضيف التقرير أن الحاكم العسكري العام طلب من الشيخ عبدالله بن الشيخ خزعل والذي كان حتى ذلك الوقت يقيم في منطقة الفيلية وهي منطقة فيها القصور والمباني الحكومية التابعة للحكم العربي في الأحواز، يأخذ مبالغ مالية من زعماء القبائل والشيوخ نيابة عن الحكومة الفارسية من أجل تدشين قاعدة عسكرية للقوات الفارسية تحت مسمى «مدرسة عسكرية» ولم يكتف الحاكم العسكري العام بهذا القرار الاستفزازي، بل طالب الشيخ عبدالله بصفته المسؤول عن مصالح والده أن يقوم بجمع مبالغ من المال لتدشين نصب تذكاري لرضا خان، وكأن المجرم رضا خان البهلوي كان محررًا للشعب العربي الأحوازي وليس غازيًا!

ورد في الجزء الثاني من الفقرة 134 من التقرير، «طلب الحاكم العام العسكري لخوزستان (عربستان) من الشيخ عبد الله بن الشيخ خزعل المسؤول عن مصالح والده، تحصيل 100 جنيه استرليني أو مايعادل 100 روبية من كل زعيم قبلي تحت قيادته مقابل تكلفة مدرسة عسكرية في المحمّرة وتدشين تمثال لرئيس الوزراء «(رضا خان) .

لا بد أن أشير هنا للتضليل الذي مارسه الكتاب الإنجليز ومعهم الفرس وتبعهم الكتاب العرب دون الانتباه لعملية التلاعب بالمفاهيم التي تحملها بعض المفردات، ومنها: «مخارج ديواني»، أي «مصاريف البلاط» التي استبدلت بمفردة «ماليات»، أي «الضرائب»، الأمر الذي جعل المتلقي أن يعتبر الأحواز كانت جزءًا من بلاد فارس في حين الأمر يختلف تمامًا. و"مصاريف البلاط" و"بيشكش" التي أضيفت لها في عهد شاهات القاجار، في الواقع عبارة عن مبلغ محدد كان يدفع بشكل سنوي من قبل حاكم الأحواز، الأول أي «مخارج ديواني» كانت تذهب للديوان، بلاط الشاه في بلاد فارس، والثاني يستلمه مبعوث الشاه الذي كان يزور الأحواز كل عام لاستلام المبلغ المحدد؛ مقابل تعهد الشاه بحماية الأحواز من أي اعتداء أجنبي.

وكانت هذه المبالغ تفرض بعد كل عملية احتلال وفرض التبعية الأسمية لبلاد فارس. مثلها مثل الإتاوة. ومفهوم الإتاوة يختلف عن مفهوم الضرائب التي يدفعها المواطن اليوم، حيث الضرائب تفرض على مواطني دولة معينة لدعم الحكومة ومساعدتها في تنفيذ واجباتها تجاه الشعب لكن الإتاوة حسب قواميس اللغة هي ما يؤخذ كرهًا وغالبًا ما تفرض عن طريق القوة. جاء في معجم المعاني الجامع: «الإتاوة دفعة تُعطى لحاكم أو أمّة كدليل على الخضوع أو كثمن للأمن ضُربت عليهم الإتاوة. خَرَاج الأرض، ضريبة تُفرض على البلاد المفتوحة صُلحًا دفع الإتاوة المفروضة عليه ما يُؤْخَذ كَرْهًا».

النسخة الأصلية من التقرير محفوظة في المكتبة البريطانية: أوراق خاصة وسجلات من مكتب الهند. ومكتبة قطر الرقمية.

CONFIDENTIAL

2674

MUHAMMERAH

A Commission from Ahwaz has visited Muhammerah and fixed the tax on date trees and other property in the Muhammerah district.

The Military Governor-General of Khuzistan has ordered Shaikh Abdulla (son of the Shaikh of Muhammerah, and at present in charge of his interests), to collect sums of T. 100 and Rs. 100 from each tribal headman under him: towards the cost of a military school at Muhammerah and a statue of the Prime Minister respectively.

قامت دائرة الضرائب في الأحواز بزيارة المحمّرة ووضعت الضريبة على أشجار النخيل وممتلكات أخرى في منطقة المحمّرة

مقتل الإرهابي أبراهام شيترن مؤسس حركة ليحي الصهيونية المتطرفة

■■ إبراهام شتيرن (23 ديسمبر 1907 - 12 فبراير 1942)، يهودي من أصل بولندي والأب الروحي لمنظمة شتيرن الصهيونية التي أطلقت عليها قوات الانتداب البريطانية في فلسطين اسم «عصابة شتيرن».

عرف تاريخ دولة الاحتلال نشأة الكثير من المنظمات الصهيونية، غير أن أكثر هذه المنظمات خطورة وشهرة هي منظمة «المحاربون من أجل حرية إسرائيل» المعروفة اختصاراً باسم «ليحى» أو «شتيرن» نسبة إلى مؤسسها إبراهام شتيرن.

وكان انشقاق قد وقع في منظمة الأرجون بعد موت المفكر اليهودى جابوتنسكى، فخرج إبراهام شتيرن ليؤسس مجموعته التي عرفت باسم «ليحى» واكتسبت اسمه بعد ذلك، وكانت منظمة شتيرن قد تبنت أهدافاً شديدة التطرف سعت إلى تطبيقها بكل الطرق.ومن هذه الأهداف تحرير فلسطين ممن سمتهم العرب المحتلين، وإقامة مملكة يهودية من النيل إلى الفرات، والدعوة لإنشاء جيش يهودى، ومحاربة قوات الانتداب البريطانى في فلسطين، ليرحلوا عنها، وتبنى خطة الهجرة اليهودية المنظمة لفلسطين،

وكان من أشكال محاربة الانتداب اغتيال «اللورد موين» في القاهرة في 6 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1944م، ونسف سرايا يافا، واغتيال الكونت «برنادوت» في عام 1948م، أما إبراهام شتيرن قبل وقوع هذه الأحداث فقد كان محط استهداف القوات البريطانية.. التي أمكنها قتله مثل هذا اليوم 12 فبراير/شباط 1942 م.

بطاقة الهوية المزورة التي كان يحملها أبراهام شتيرن عندما ألقي القبض عليه وقتله على الفور البريطانيون في تل أبيب

منظمة «ليحي أو شتيرن» تتلخص سياستها في:

- إنشاء جيش يهودي مستقل.
- تأليف حكومة مؤقتة.
- تبني خطة الهجرة اليهودية الطوعية والمنظمة إلى فلسطين.
- إقامة دولة يهودية على ضفتي الأردن.
- تشكيل وفد يهودي موحد إلأى مؤتمر الصلح.

اللورد موين الوزير البريطاني المقيم لشؤون الشرق الأوسط

لقي أبراهام شتيرن مصرعه في (تل أبيب)، على يد ضابط، بعد أن تعقبته القوات البريطانية وتمكنت منه، إثر ذلك اغتال عملاء ليحي في القاهرة اللورد موين الوزير البريطاني المقيم لشؤون الشرق الأوسط بحجة الثأر لأبراهام شيترن. وقد نفذت ليحي عددا من العمليات الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين والمعسكرات البريطانية من أبرزها نسف سرايا يافا القديمة، واغتيال الكونت برنادوت مبعوث الأمم المتحدة إلى فلسطين.

■ المصادر:

- المصري اليوم + وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا».

صحيفة «نصير الحق» العراقية عام 1941

في أحد الأخبار.. العراق يُصدّر مواشي بواسطة القطار إلى دولة فلسطين عبر سورية، قبل احتلالها من الكيان الصهيوني.

نصير الحق
في عامه الاول

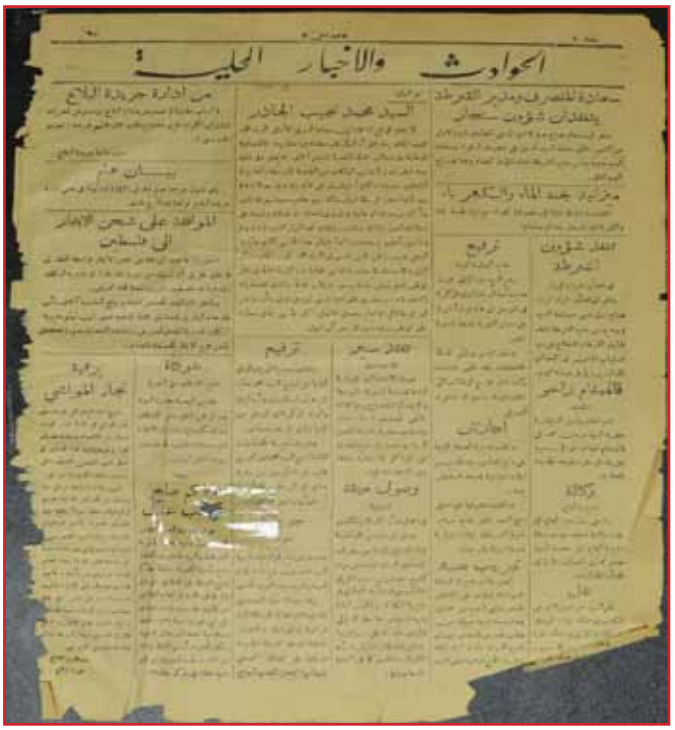
الحوادث والاخبار المحلية

البرقيات

نصير الحق

نقلاً عن الخليج أونلاين

يوزع مع مجلة

كردستان

HUMAN RIGHTS WATCH

"كل شي بقوة السلاح"

الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا

الخليج

الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد ومانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصًا بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب

طهران

بيوميت

بودكاست

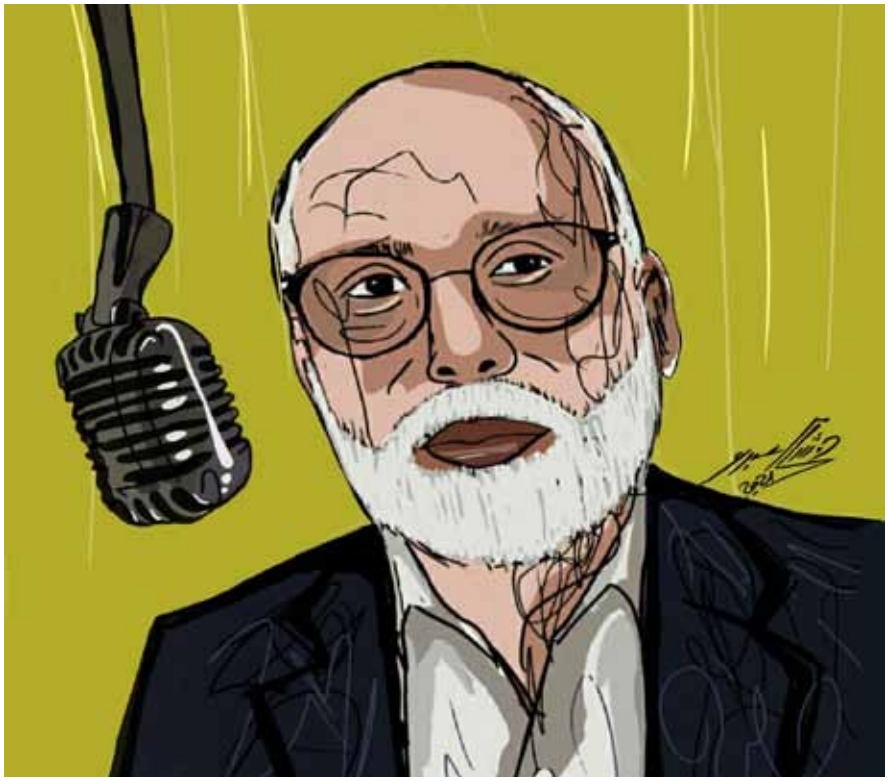

علينا جميعًا وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الوليّ الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمنًا طويلًا فسادًا وإفسادًا.

لذلك، سيأخذ صُنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملالي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلًا عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصًا الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار- هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

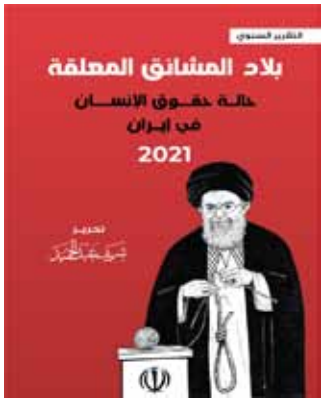

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

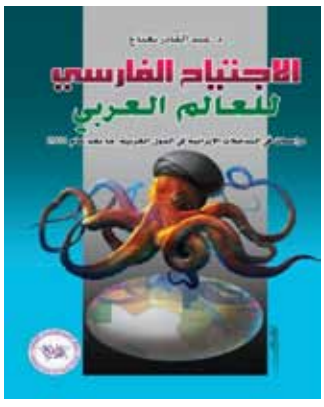

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

مقاطعة إيران

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

الفبا

پودکاست

طهران بتوقيت

ثورة إيران الأمريكية

شريف عبد الحميد

الخليج
بودكاست